جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم إدارة الأعمال



التحليل المالي وأثره على سياسات الإقراض في المصارف المتخصصة

دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في قسم إدارة الأعمال
بكلية الاقتصاد ـــ جامعة دمشق

إعداد الطالب:
سالم كاسر ناصر

إشراف الاستاذ المساعد الدكتور:
جمال اليوسف

العام:2009 م

بسم الله الرحمن الرحيم

{ قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت

العليم الحكيم}

سورة البقرة الآية (32)

صدق الله العظيم

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم إدارة الأعمال

التحليل المالي وأثره على سياسات الإقراض في المصارف المتخصصة

دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري

قرار لجنة المناقشة والحكم:

ـ **الدكتور: جمال اليوسف** عضواً مشرفاً..........

الأستاذ المساعد في قسم إدارة الأعمال

الاختصاص: نظرية القرارات الإدارية

ـ **الدكتور: فواز الحموي** عضواً................

الأستاذ المساعد في قسم إدارة الأعمال

الاختصاص: الإدارة المالية في المشروع

ـ **الدكتور: ياسر الجندي** عضواً.............

المدرس في قسم الإحصاء التطبيقي

الاختصاص: الاقتصاد الرياضي

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين أولاً وآخراً على عظيم نعمه وتوفيقه في إعداد وانجاز هذا البحث.

وبعد:

يتقدم الباحث بخالص شكره وعظيم امتنانه وتقديره لأستاذه الفاضل **الدكتور: جمال اليوسف** الأستاذ المساعد في قسم إدارة الأعمال في كلية الاقتصاد ــ جامعة دمشق، على قبول سيادته التكرّم بالإشراف على هذا البحث وعلى الجهد والوقت الذي بذله في سبيل إتمام هذا البحث، وإنجازه بصورته النهائية جزاه الله عن الباحث كل خير.

كما يتقدم الباحث بالشكر والتقدير **للأستاذ الدكتور: فواز الحموي** الأستاذ المساعد في قسم إدارة الأعمال في كلية الاقتصاد ــ جامعة دمشق، على قبول سيادته بالتفضل بالاشتراك في الحكم على هذا البحث وعلى ما بذله من جهد في قراءته ومناقشته.

كما ويتقدم الباحث بالشكر والتقدير **للدكتور: ياسر الجندي** المدرس في قسم الإحصاء التطبيقي في كلية الاقتصاد ــ جامعة دمشق، على قبول سيادته بالتفضل بالاشتراك في الحكم على هذا البحث وعلى ما بذله من جهد في قراءته ومناقشته.

ويتوجه الباحث بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور **محمد جودت ناصر** عميد كلية الاقتصاد، كما يتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى **أساتذته في قسم إدارة الأعمال**، الذين كان لهم الفضل في وصول البحث إلى هذه المرحلة، كما ويتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى **جميع أساتذته في الكلية** على تعاونهم مع الباحث.

والله ولي الأمر والتوفيق

الإهداء

إلى من يختلج قلبي عند ذكره .... والدي

(رحمه الله)

إلى من أحاطتني بحنانها وحملت همومي في

كافة مراحل دراستي، إلى رمز الصبر والكفاح...................... أمي الغالية

إلى رمز المحبة والوفاء والتضحية

إلى من أرجو لهم النجاح المستمر... إخوتي وأخواتي

إلى الأصوات التي دفعتني إلى الأمام

إلى من كانوا في شدتي ورخائي خير الأصحاب .... أصدقائي

قائمة المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

التحليل المالي وأثره على سياسات الإقراض في المصارف المتخصصة
دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري

1ــ مقدمة ***Introduction:***

يؤدي القطاع المصرفي في سورية دوراً بالغ الأهمية في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال قيام المصارف بقبول الودائع والمدخرات وإعادة استثمارها أو القيام بإقراضها إلى باقي القطاعات الاقتصادية. ويحتل المصرف التجاري السوري كأحد أهم المصارف المتخصصة، مكانةً كبيرة داخل الجهاز المصرفي السوري، حيث يقوم المصرف التجاري بتمويل مختلف القطاعات الاقتصادية في سورية، لذلك فإن القيام بتحليل مالي مناسب سوف يكون له الأثر الكبير في الحصول على المعلومات الكافية والتي تعد الأساس في سياسات الإقراض المعمول فيها أثناء منح القروض إلى العملاء.

2ــ مشكلة البحث ***Problem of Research:***

يقوم المصرف التجاري السوري بتقديم العديد من الخدمات المصرفية لزبائنه، التي شملت أنواع متعددة من قبول الودائع والمدخرات، وتقديم التسهيلات الائتمانية والإقراض إلى كافة الأفراد والوحدات الاقتصادية، وقد عمد القائمين في إدارة الائتمان في المصرف التجاري في أغلب الأحيان إلى دراسة ملفات العملاء متجاهلين المركز المالي للمصرف من حيث الملاءة والودائع والعوامل الأخرى. ومما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال السؤالين التاليين:

ــ ما هي العوامل والمتغيرات المؤثرة في سياسات الإقراض في المصرف التجاري السوري؟.

ــ ما هي الأساليب والأدوات المستخدمة في الكشف عن تلك العوامل والمتغيرات في المصرف التجاري السوري؟.

3ــ أهمية البحث ***Importance of Research:***

يمثل القطاع المصرفي السوري المصدر الأساسي للائتمان، ويعتبر الإقراض الوظيفة الأساسية للمصارف، كما تعتبر عملية منح القروض المصرفية المصدر الأساسي الذي تعتمد عليه المصارف في الحصول على الإيرادات، لذلك فإن القيام بتحليل مالي لسياسات الإقراض في المصرف التجاري السوري، والتعرف على مكونات هذه السياسات وعلى أهم العوامل

المؤثرة فيها، كفيل في كشف مواطن الضعف في هذه السياسات والعمل على تلافيها وتحديد نقاط القوة والعمل على تحسينها، كل ذلك يلعب دوراً بالغ الأهمية في رسم سياسات الإقراض المناسبة والتي من شأنها الحفاظ على الأموال المودعة لدى المصرف والحصول على عوائد جيدة.

4ـ أهدف البحث *Objectives of Research*:

تهدف هذه الدراسة إلى:

ـ بيان أهمية التحليل المالي في الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات منح الإقراض في المصرف التجاري السوري.

ـ تحديد الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر القوائم المالية، والآلية التي يتم فيها إدارة موجودات ومطلوبات المصرف التجاري السوري.

ـ التعرف على العوامل المؤثرة في سياسات الإقراض في المصرف التجاري السوري.

5ـ فرضيات البحث:

ـ **الفرضية الأولى**: هناك ضعف في كفاءة توظيف الودائع المصرفية في مجال الإقراض لدى المصرف التجاري السوري.

ـ **الفرضية الثانية**: هناك علاقة ذات دلالة بين حجم السيولة المتوفرة من جهة وحجم الإقراض الممنوح من جهةٍ أخرى في المصرف التجاري السوري.

ـ **الفرضية الثالثة**: هناك علاقة ذات دلالة بين حجم الائتمان الممنوح من المصرف المركزي من جهة وحجم الإقراض الممنوح من جهةٍ أخرى في المصرف التجاري السوري.

ـ **الفرضية الرابعة**: هناك علاقة ذات دلالة بين الاحتياطيات المتوفرة من جهة، وحجم الإقراض الممنوح من جهةٍ أخرى في المصرف التجاري السوري.

6ـ منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وقد تكونت هذه الدراسة من مرحلتين:

ـ المرحلة الأولى: دراسة نظرية (وصفية)، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الإطار النظري للتحليل المالي وعلى سياسات الإقراض المتبعة وأهم العوامل المؤثرة فيها.

ـ المرحلة الثانية: تم التركيز من خلالها على الجوانب التطبيقية للتحليل المالي وأثره في سياسات الإقراض المتبعة في المصرف التجاري السوري بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف التجاري السوري.

7ـ مجتمع وعينة البحث:

يشتمل مجتمع الدراسة على المصارف المتخصصة في سورية، أما عينة الدراسة فقد ضمت المصرف التجاري السوري كأحد أهم المصارف المتخصصة وأكثرها نشاطاً في الجمهورية العربية السورية.

8ـ التحليل والمعالجة الإحصائية:

تمَّ استخدام برنامج التحليل الإحصائي للبيانات (E-Views) من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Squares) (OLS)، بالإضافة إلى تطبيق منهجية اختبار التكامل المشترك، للتأكد من معنوية واستقرار العلاقة في الأجل الطويل.

كما تمَّ الاعتماد على العديد من المقاييس الإحصائية: مثل مقاييس النزعة المركزية والتشتت، وغيرها من المقاييس الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات المدروسة.

9ـ تنظيم هيكل البحث:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصل تمهيدي وثلاثة فصول رئيسية على النحو التالي:

ـ **الفصل التمهيدي**: تناول الإطار العام للدراسة وفقاً لطبيعة المشكلة، وأهميتها والهدف منها، والدراسات السابقة، وفرضيات الدراسة ومنهج البحث والتحليل والمعالجة الإحصائية الذي طبقت فيها.

ـ **الفصل الأول**: تناول مفهوم وماهية التحليل المالي في المصارف المتخصصة، وطبيعة القوائم المالية في تلك المصارف، كما تم الإشارة إلى أهم أدوات التحليل المالي في المصارف المتخصصة.

ـ **الفصل الثاني**: تمَّ فيه التعرف على مفهوم وطبيعة الائتمان والمراحل التي مرَّ فيها تطور الائتمان المصرفي، كما تمَّ التعرف على أنوع القروض والسياسة الائتمانية (الإقراضية) في المصارف المتخصصة، كذلك تمَّ التعرف على أهم المخاطر المصرفية، وكيفية إدارة هذه المخاطر في المصارف المتخصصة.

ـ **الفصل الثالث**: خصص لعرض الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات وما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج.

10ـ نتائج البحث:

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

1. هناك ضعف في كفاءة توظيف الودائع المصرفية في مجال الإقراض في المصرف التجاري السوري.
2. هناك علاقة عكسية قوية بين حجم السيولة المتوفرة من جهة وحجم الإقراض الممنوح من جهةٍ أخرى في المصرف التجاري السوري.

3. هناك علاقة طردية قوية بين حجم الائتمان الممنوح من المصرف المركزي مــن جهــة وحجم الإقراض الممنوح من جهةٍ أخرى في المصرف التجاري السوري.
4. هناك علاقة طردية قوية بين حجم الاحتياطيات من جهة وحجم الإقراض الممنوح من جهةٍ أخرى في المصرف التجاري السوري.

الفصل التمهيدي:

الإطار العام للبحث

يتناول الباحث في هذا الفصل الإطار العام للبحث وفقاً لطبيعة المشكلة، وأهمية وهدف البحث، والدراسات السابقة، وفرضيات ومنهج البحث والتحليل والمعالجة الإحصائية الذي طبقت فيه.

1ـ مقدمة ***Introduction:***

يؤدي القطاع المصرفي في سورية دوراً بالغ الأهمية في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال قيام المصارف بقبول الودائع والمدخرات وإعادة استثمارها أو القيام بإقراضها إلى باقي القطاعات الاقتصادية، التي تكون بأمس الحاجة إلى التمويل. ولقد شهد العالم في الآونة الأخيرة تطورات دولية كثيرة شكلت ملامح نظام اقتصادي جديد يستند إلى السرعة في انتقال المعلومات والتنافسية والتكتلات الكبرى، بالإضافة إلى تغير دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ونتيجة لذلك فقد شهد قطاع المصارف في سورية تطورات عديدة ومن أهم تلك التطورات:

ــ ظهور المصارف الخاصة واتساع حدة المنافسة المصرفية بين هذه المصارف مع بعضها البعض من جهة، ومع المصارف الحكومية من جهة أخرى، وتشمل هذه المنافسة جميع الخدمات المالية والمصرفية، من قبول الودائع والأرصدة ذات الأنواع المختلفة إلى حجم الائتمان (الإقراض) بجميع أنواعه والتسهيلات الأخرى المقدمة.

ــ كما أن سورية وهي تحاول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) تسعى إلى إلزام المصارف بمعايير المحاسبة الدولية وتطبيق توصيات لجنة بازل الثانية (Basel II).

ويحتل المصرف التجاري السوري كأحد أهم المصارف المتخصصة، مكانةً كبيرة داخل الجهاز المصرفي السوري، إذ احتكر الجانب الأكبر من نشاط المصارف، فضلاً عن امتلاكه لشبكة من الفروع تغطي جميع المحافظات السورية.

ويعتبر المصرف التجاري من أكثر المؤسسات المالية تعرضاً للمخاطر، نتيجة قيامه بالمتاجرة بأموال الغير والتي تستحق الدفع في الوقت الذي يطلبها فيه أصحابها، وانطلاقاً مما سبق ذكره، نجد أن إدارة المصارف وهي تقوم بمنح القروض المصرفية تسعى إلى القيام بتحليل مالي مناسب يمكنها من الحصول على المعلومات الكافية والتي تعد الأساس في سياسات الإقراض المعمول بها أثناء منح القروض إلى العملاء.

2ـ مشكلة البحث ***Problem of Research:***

يقوم المصرف التجاري السوري بتقديم العديد من الخدمات لزبائنه، التي شملت أنواع متعددة من قبول الودائع والمدخرات، وتقديم التسهيلات الائتمانية والإقراض إلى كافة الأفراد والوحدات الاقتصادية، وغالباً ما رافق هذه القروض بعض المصاعب والعقبات التي يتعلق جزء منها بالمصرف والبعض الأخر يتعلق بالعملاء، حيث أنه وفي أغلب الأحيان عمد القائمين في إدارة الائتمان في المصرف التجاري إلى دراسة ملفات العملاء متجاهلين المركز

المالي للمصرف من حيث الملاءة والودائع وعوامل أخرى. ومما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال السؤالين التاليين:

ــ ما هي العوامل والمتغيرات المؤثرة في سياسات الإقراض في المصرف التجاري السوري؟.

ــ ما هي الأساليب والأدوات المستخدمة في الكشف عن تلك العوامل والمتغيرات في المصرف التجاري السوري؟.

3ــ أهمية البحث *Importance of Research*:

يمثل القطاع المصرفي السوري المصدر الأساسي للائتمان (الأموال الجاهزة للإقراض)، ويعتبر منح الإقراض الوظيفة الأساسية للمصارف، وتهدف المصارف السورية من خلال هذه الوظيفة إلى تمويل الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي لطيف واسع من الشركات والأفراد والوحدات الحكومية. كما تعتبر القروض المصرفية المصدر الأساسي الذي تعتمد عليه المصارف في الحصول على الإيرادات، حيث تشكل القروض المصرفية أكثر من 50% من مجموع الأصول الكلية وتعود على تلك المصارف بحوالي ثلثي إيراداتها الإجمالية[1].

كما تعتبر وظيفة الإقراض (Lending) في المصارف الجانب الآخر للوظيفة الكلاسيكيّة للمصرف؛ حيث تقوم المصارف بقبول الودائع (Deposits) من ناحية ومنح القروض (Loans) من ناحية أخرى.

لذلك فإن القيام بتحليل مالي لِسياسات الإقراض في المصرف التجاري السوري، والتعرف على مكونات هذه السياسات وعلى أهم العوامل المؤثرة بها، كفيل في كشف مواطن الضعف في هذه السياسات والعمل على تلافيها وتحديد نقاط القوة والعمل على تحسينها، كل ذلك يلعب دوراً بالغ الأهمية في رسم سياسات الإقراض المناسبة والتي من شأنها الحفاظ على الأموال المودعة لدى المصرف والحصول على عوائد جيدة.

4ــ أهداف البحث *Objectives of Research*:

يهدف هذا البحث إلى:

ــ بيان أهمية التحليل المالي في الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات منح الإقراض في المصرف التجاري السوري.

[1] الشعار، محمد نضال،(2005)، أسس العمل المصرفي، دار الجندي للطباعة والنشر، حلب، سورية، ص 409.

ــ تحديد الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر القوائم المالية، والآلية التي يتم بها إدارة موجودات ومطلوبات المصرف التجاري السوري.

ــ التعرف على العوامل المؤثرة في سياسات الإقراض في المصرف التجاري السوري.

5ــ الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

ــ دراسة مصطفى (1990)[1]:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم المعلومات الائتمانية المطلوبة لقرارات الائتمان، والأهمية النسبية لهذه المعلومات، وشملت الدراسة مديري الائتمان في 23 بنكاً وفرعاً.

وخلصت الدراسة إلى أن المصرف التجاري يلتزم بعقود واتفاقيات قد تطول أو تقصر، مما يترتب عليه التزامات بمعاملات مالية محدودة ومعروفة، ومن ثم فهو يحتاج إلى مقومات يرتكز إليها عند القيام بمثل هذه العقود، ومن هذه المقومات: التنبؤ بما سوف يحدث مستقبلاً، بيانات تفصيلية تستخدم للرقابة وتتبع العمليات، بيانات موضوعية يمكن تحليلها والتحقق منها، وهذه المقومات تتوفر في معلومات التكلفة التاريخية، وبذلك ترى هذه الدراسة أن خصائص جودة المعلومات المطلوب توافرها للبنك تتوافر في معلومات التكلفة التاريخية.

ــ دراسة كعدان (1997)[2]:

عمد الباحث إلى تسليط الضوء على عملية الرقابة وتقييم الأداء في المصرف التجاري السوري معتمداً على العديد من الأدوات المستخدمة في عملية الرقابة وتقييم الأداء.

وقد خلص الباحث إلى نتيجة مفادها: أن عملية الرقابة وتقييم الأداء في القطاع المصرفي تعتبر أداة منهجية لتحليل نشاط هذا القطاع واكتشاف مواطن الضعف والخلل فيه، ووضع الأسس الملائمة لرفع كفاية أدائه بشكل مستمر.

ــ دراسة أوبان (1998)[3]:

عمد الباحث إلى شرح آلية عمل الشركات والمؤسسات المصرفية وكيفية إعداد القوائم المالية والاستفادة منها في عملية التحليل المالي وخلص الباحث إلى ما يلي:

عدم إعطاء المصرف المركزي الدور الكافي في إصدار النقد والحفاظ على قيمة العملة الوطنية وعدم إعطائه الحصانة والاستقلالية الكافية لاتباع سياسات صحيحة، بالإضافة إلى

[1] ـ مصطفى، سليمان الحمد، (1990)، دور المعلومات المحاسبية في قرارات الائتمان المصرفي في مصر، دراسة نظرية ميدانية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الأول، ص556-577.

[2] ـ كعدان، حسان، (1997)، الرقابة وتقييم الأداء في القطاع المصرفي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية.

[3]ـ أوبان، عبد الله، (1998)، دراسة القوائم المالية والتقارير المحاسبية في المؤسسات المصرفية واستخدامها لأغراض التحليل المالي، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سورية.

غياب دوره في عملية الرقابة على المصرف التجاري السوري. أما بالنسبة إلى المصرف التجاري السوري، فهناك تدني كبير في حجم الودائع وضعف كفاءة المصرف في استقطاب النقدية الموجودة لدى الجمهور.

ـ دراسة معلا وظاهر (1999)[1]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد الإدارة في المصارف الأردنية على معايير موضوعية يتم على أساسها تقييم أهلية العميل للحصول على التسهيلات الائتمانية المباشرة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن الإدارة في المصارف الأردنية تستخدم فعلاً مجموعة من المعايير المالية والمحاسبية والتسويقية، وتشير هذه الدراسة إلى وجود اختلاف في الأهمية النسبية في قرارات منح التسهيلات الائتمانية.

وخلصت الدراسة إلى ضرورة أن تولي الإدارة في المصارف الأردنية أهمية أكبر للمعايير المالية والمحاسبية وإلى أهميتها في تقييم الملاءة المالية للعميل وقدرته على الوفاء بالالتزامات، واعتبار التدفقات النقدية للعميل مصدراً هاماً ورئيسياً للبيانات المالية التي تعكس القدرة المالية الفعلية للعميل على سداد التزاماته نحو المصرف عند حلول تاريخ استحقاقها.

ـ دراسة أحمد (2001)[2]:

أشارت هذه الدراسة إلى واقع عمل المصرف التجاري السوري ودوره في النمو الاقتصادي وكيفية حصوله على الموارد المالية وكيفية إدارة هذه الأموال وخلص الباحث إلى جملة من النتائج من أهمها: يجب إجراء بعض التغيرات في آلية العمل المصرفي مثل إلغاء التخصص المصرفي الإلزامي والاستعاضة عنه بالتخصص القائم على الخبرة، وإدخال عنصر المنافسة على العمل المصرفي وتطوير أداء استقبال الزبائن.

ـ دراسة الطراونة (2003)[3]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على المؤشرات والمعايير المستخدمة من قبل البنوك التجارية الأردنية في تحليلاتها الائتمانية لتحديد أهلية عملائها وقدرتهم على تسديد القروض بالإضافة إلى تحديد الأهمية النسبية للمؤشرات التقييمية.

وأظهرت نتائج الدراسة، أن إدارة القروض المصرفية تستخدم فعلاً مجموعة من المؤشرات المالية والمحاسبية والتسويقية، وتختلف الأهمية النسبية لاستخدام هذه المؤشرات في عملية التحليل المالي، فقد كانت المؤشرات المالية والمحاسبية التي تستخدم في تحليل البيانات

---

[1] ـ معلا، ناجي: ظاهر، أحمد (1999)، العوامل المحدد لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الأردنية، دراسة ميدانية، مجلة الدراسات: العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 26، العدد 2، ص 239-259.

2 ـ أحمد، هادي،(2001)، دراسة هيكلية للمصرف التجاري السوري وإمكانية وجود مصارف خاصة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سورية.

[3] ـ الطراونة، مدحت إبراهيم، (2003)، التحليل الائتماني وأثره في تحديد أهلية العميل وقدرته على سداد القروض، دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد 31، العدد 4، ص 809-838.

والوثائق المقدمة للبنوك من عملائها ذات أهمية أكبر بالمقارنة مع غيرها من المؤشرات. كما أوصت الدراسة بضرورة وجود مؤشرات تقييمية موحدة ونمطية تتضمنها السياسات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية، بحيث تستخدم في عملية التحليل الائتماني قبل اتخاذ قرارات منح الائتمان، كما توصي الدراسة بضرورة اتباع البنوك للمؤشرات التقييمية ذات الأهمية النسبية العالية.

ـ دراسة زوباري (2005)[1]:

عمدت الباحثة الى إلقاء الضوء على الأنشطة غير التقليدية التي يقوم بها كلٍ من البنك العربي في الاردن والمصرف التجاري في سورية، ومن ثم انتقلت الباحثة إلى تحليل هذه الانشطة باسنخدام التحليل المالي وخلصت الى النتائج التالية:

بالنسبة الى البنك العربي: يقوم البنك العربي بمجموعة من الانشطة غير التقليدية التي تؤثر بشكل إيجابي على نتائج أعمال البنك بشكل عام، كما يقوم البنك بتنويع استثمارته ويعتمد على معامل ارتباط ضعيف بين الانشطة غير التقليدية، كما أن هناك تأثير متبادل بين سوق الاوراق المالية والانشطة غير التقليدية.

أما فيما يخص المصرف التجاري السوري: يقوم المصرف التجاري بأنشطة غير تقليدية لكن على نطاق ضيق جداً مما يضعف قدرته الأستثمارية، كما أن المصرف يبتعد عن التعامل في سوق الأوراق المالية نظراً لعدم وجود هذه السوق في سورية.

ـ دراسة الشربجي (2006)[2]:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مدى اعتماد إدارات القروض في البنوك التجارية اليمنية على القوائم المالية المقدمة من الشركات طالبة الاقتراض، بالإضافة إلى تحديد الأهمية النسبية لتلك القوائم من وجهة نظر متخذي قرارات الإقراض في تلك البنوك.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها:

ـ استمرار محللي ومديري الإقراض في البنوك التجارية اليمنية في الاعتماد على الضمانات المادية كمؤشر أساسي ورئيسي في تقييم الجدارة الائتمانية للشركة طالبة الاقتراض.

ـ استمرار قيام محللي الإقراض في البنوك التجارية اليمنية باستخدام النسب المالية كلاً على حدة (الطريقة التقليدية) على الرغم من إخفاقها في التنبؤ بالوضع المالي للشركة الحالي والمستقبلي.

[1] ـ زوباري، ريم، (2005)، التحليل المالي للأنشطة غير التقليدية في المصارف، دراسة مقارنة بين البنك العربي في الأردن والمصرف التجاري السوري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية.

[2] ـ الشر بجي، جمال عبد الواسع عبد الله غالب، (2006)، مدى الاعتماد على القوائم المالية في قرارات الإقراض في البنوك التجارية، دراسة تطبيقية على البنوك التجارية اليمنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية.

ــ عدم الاعتماد على القوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك التجارية اليمنية.

ــ عدم الثقة بتقرير مراجع الحسابات الخارجي، حمّل إدارات الإقراض في المصارف اليمنية جهداً كبيراً.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

ــ دراسة Nasser & Edward (1991)[1]:

تمت هذه الدراسة على البنوك التجارية، وأكدت أن مخاطر الائتمان تتركز حول عدم توافر معلومات مالية كافية عن الشركات طالبة الاقتراض ويعود السبب في ذلك إلى الأتي:

ــ أن القوائم المالية المقدمة من الشركات لا تعد وفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها.

ــ عدم الثقة بتقارير مراجعي الحسابات الخارجيين نتيجة عدم قيامهم بالمهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم.

ــ تقصير القائمين بالائتمان في تقييم طلبات الاقتراض على أسس علمية وموضوعية، واعتمادهم بدرجة كبيرة على آرائهم الشخصية، وعلى الضمانات المادية المقدمة من قبل الشركات طالبة الاقتراض.

ــ دراسة Bealieu (1994)[2]:

هدفت الدراسة إلى استخدام المعلومات المحاسبية واستخدام نموذج (5Cs) عند القيام بتحليل طلبات الائتمان. وعمدت الدراسة إلى تصميم استبيان يتضمن المعلومات المحاسبية والمعلومات عن مصداقية المقترضين، ووزع الاستبيان على 47 من المقرضين ذوي الخبرة وغير ذوي الخبرة.

وخلصت الدراسة إلى أن:

ــ هناك آثاراً تفاعلية بين المعلومات المحاسبية وبين المعلومات عن مصداقية المقترضين 5Cs على قرارات الإقراض، وتقديرات المخاطرة.

ــ يتوقف المقرضون ذوي الخبرة عن تحليل المعلومات عن مصداقية المقترضين عندما تؤدي المعلومات المحاسبية إلى اتخاذ قرار برفض طلب القرض، بينما المقرضون من غير ذوي الخبرة يستخدمون المعلومات المحاسبية والمعلومات عن مصداقية المقترضين بالدرجة نفسها.

[1] - Nasser, Arshadi & Edward, Lawrence, (1991), Managing Problem Loans, Bank Management, Aug, pp.36-40.

[2] - Bealieu, Philip, (1994), Commercial lender's use of Accounting Information in Interaction with Source Credibility, Contemporary Accounting research, Vol. 10, NO.2, Spring, pp.557-585.

ــ إن المعلومات عن مصداقية المقترضين تؤثر في العلاقة بين تقديرات المخاطرة وقرارات منح القرض، عندما تؤدي المعلومات المحاسبية إلى اتخاذ قرار بقبول طلب القرض.

ــ دراسة Allen & Gregory (1995)[1]:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد علاقة الإقراض بتمويل الشركات الصغيرة إذا توفرت المحددات النقدية وغير النقدية لحدود الائتمان المصرفي والمقدمة للشركات الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية، واعتمدت الدراسة على بيانات البنك والمقترضين للفترة (1988ــ 1989)، وتم التحليل باستخدام النسب المئوية ومعامل الارتباط، وانتهت الدراسة إلى النتائج التالية:

ــ تقترض الشركات الصغيرة التي لها علاقات طويلة مع البنك بأقل معدلات فائدة وأقل رهن كضمانات بالمقارنة بغيرها من الشركات الصغيرة التي ليس لها علاقة بالبنك وهو ما يعتبر ميزة اقتصادية لتلك الشركات.

ــ تتيح علاقة البنك بالشركات زيادة المعلومات عن هؤلاء العملاء، وهو الأمر الذي يستفاد منه في بنود عقد الإقراض الذي يبرم بين البنك وتلك الشركات.

وبناءً على ما سبق: نجد أن معظم الدراسات السابقة حاولت التركيز على المعلومات الائتمانية المطلوبة لقرارات الائتمان وعلى مخاطر الائتمان المتعلقة بالعميل المصرفي، كما أشارات بعض هذه الدراسات إلى مدى اعتماد إدارات القروض في البنوك التجارية على القوائم المالية المقدمة من الشركات طالبة الاقتراض في قرارات منح الإقراض.

لذلك تأتي هذه الدراسة لتشير إلى دور التحليل المالي وأثره على سياسات الإقراض في المصرف التجاري السوري، مع التركيز على العوامل المؤثرة على سياسات الإقراض في المصرف التجاري أثناء منحه للإقراض وليس العوامل المتعلقة بالعميل المصرفي والتي أشارت إليها بعض الدراسات السابقة.

6ــ فرضيات البحث:

ــ **الفرضية الأولى**: هناك ضعف في كفاءة توظيف الودائع المصرفية في مجال الإقراض لدى المصرف التجاري السوري.

ــ **الفرضية الثانية**: هناك علاقة ذات دلالة بين حجم السيولة المتوفرة من جهة وحجم الإقراض الممنوح من جهةٍ أخرى في المصرف التجاري السوري.

[1] -Allen, N. Berger & Gregory F. Udell, (1995), Relationship Lending and Lines of Credit in Small Finance. Journal of Business, Vol. 86, NO.3, July.

ــ **الفرضية الثالثة**: هناك علاقة ذات دلالة بين حجم الائتمان الممنوح من المصرف المركزي من جهة وحجم الإقراض الممنوح من جهةٍ أخرى في المصرف التجاري السوري.
ــ **الفرضية الرابعـــة**: هناك علاقة ذات دلالة بين الاحتياطيات المتوفرة مـــن جهـــة، وحجـــم الإقراض الممنوح من جهةٍ أخرى في المصرف التجاري السوري.

7ــ منهجية البحث:

سنعتمد في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي، وسوف يتم تحليل البيانات المتضـــمنة فـــي القوائم المالية للمصرف التجاري السوري لعدة سنوات، ومن ثم الحصول علـــى المعلومـــات الضرورية والمتعلقة بسياسات الإقراض في المصرف، وقد تكونت هذه الدراسة من مرحلتين:
ــ المرحلة الأولى : دراسة نظرية (وصفية) تهدف هذه الدراسة للتعرف على الإطار النظري والفكري للتحليل المالي و لسياسات الإقراض المتبعة وعلى أهم العوامل المؤثرة بها. وتعتبـــر هذه المرحلة هي القاعدة الأساسية التي سيتم الاعتماد عليها في الدراسة التطبيقية.
ــ المرحلة الثانية : حيث يتم التركيز من خلالها على الجوانب التطبيقية للتحليل المالي وأثـــره في سياسات الإقراض المتبعة في المصرف التجاري السوري بالاعتماد على البيانات الماليـــة للمصرف التجاري السوري.

8ــ مجتمع وعينة البحث:

يشتمل مجتمع البحث على المصرف التجاري السوري، كأحد أهـــم المصـــارف المتخصصـــة وأكثرها نشاطاً في الجمهورية العربية السورية.

9ــ التحليل والمعالجة الإحصائية:

سوف يتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي للبيانات (E-Views) من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Squares) (OLS)، بالإضافة إلى تطبيـــق منهجيـــة اختبار التكامل المشترك، للتأكد من معنوية واستقرار العلاقة في الأجل الطويل.
كما سيتم الاعتماد على العديد من المقاييس الإحصائية: مقاييس النزعة المركزيـــة والتشـــتت، وغيرها من المقاييس الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات المدروسة.

الفصل الأول:

المدخل الفكري للتحليل المالي في المصارف المتخصصة

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وقد جاءت على النحو التالي:

ـــ **المبحث الأول: ماهية التحليل المالي ويتناول المواضيع التالية:**

- مفهوم التحليل المالي.
- منهجية التحليل المالي.
- معايير التحليل المالي.
- مجالات التحليل المالي.

ـــ **المبحث الثاني: التحليل المالي في المصارف المتخصصة ويشتمل على المواضيع التالية:**

- طبيعة المصارف المتخصصة.
- البيانات والمعلومات المصرفية.
- القوائم المالية للمصارف المتخصصة.
- أهمية التحليل المالي لمستخدمي البيانات المصرفية.

ـــ **المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي في المصارف المتخصصة:**

- التحليل الرأسي (العمودي) للقوائم المالية *Vertical Analysis*.
- التحليل الأفقي للقوائم المالية *Horizontal Analysis*.
- كشف مصادر واستخدامات الأموال (كشف الأموال).
- تحليل النسب المالية *Ratios Analysis*.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

ــ تمهيد:

نشأ التحليل المالي واتسعت استخداماته في الدراسات المالية في نهاية القرن التاسع عشر، حيث اعتمدت عليه المصارف والمؤسسات المالية في تقييم المنشآت المتعاملة معها، بهدف الحكم على مقدرة هذه المنشآت على الوفاء بالتزاماتها استناداً إلى قوائمها المالية، ومع أوائل القرن العشرين وبعد الأزمة الاقتصادية الكبرى (الكساد الكبير) التي حلت بالولايات المتحدة الأمريكية سنة (1929-1932) م، ظهرت العديد من مشكلات الغش والتدليس وحالات الإفلاس (*Bankruptcy*) وأزمات السيولة التي أدت إلى انهيار العديد من المنشآت، مما استدعى تدخل الحكومة والطلب من جميع منشآت الأعمال بالكشف عن بياناتها المالية لتحديد مركزها وموقعها المالي في السوق، ففي الولايات المتحدة الأمريكية عمدت الحكومة سنة (1933)م إلى تأسيس لجنة الأمن والصرف التي ساهمت في نشر التقديرات والإحصاءات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي. ولقد كان لفترة مابعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي، حيث أظهر المصرفيون والمقرضون على وجه الخصوص اهتماماً بالغاً بالتحليل المالي لتحديد خطر استخدام أموالهم بصورة دقيقة، وفي الستينات ومع تطور المؤسسات ووسائل التمويل وازدياد التركيز على نوعية المنشآت شكلت لجنة عمليات البورصة في العديد من الدول، التي من شأنها تأمين البيانات والمعلومات حول العمليات المالية التي تمارسها المنشآت، ومع تزايد حجم العمليات وتنوع أنشطة المنشآت ظهرت نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن «لفترة سنة معينة» إلى تحليل ديناميكي«دراسة الحالة المالية للمنشأة لعدة سنوات متعاقبة[1]».

وسوف يتناول الباحث في هذا المبحث المواضيع التالية:

- مفهوم التحليل المالي.
- منهجية التحليل المالي.
- معايير التحليل المالي.
- مجالات التحليل المالي.

1ــمفهوم التحليل المالي:

يعرف التحليل لغةً بأنه: رد الشيء إلى عناصره المكونة لــه، الماديــة والمعنويــة، واســتخدم التحليل في كافة العلوم بهدف التوصل إلى العناصر التي يتوقف عليها حل مسألة أو قضــية مــا، وفي مجال الإدارة المالية يعد موضوع التحليل المالي من الموضوعات الأساسية والهامــة، فمــن المعروف أن وظيفتي التخطيط والرقابة الماليتين تمثلان جوهر نشاط الإدارة المالية؛ حيث ينحصر

---

[1] -http//: www.jps-dir.com دليل المحاسبين العرب

التخطيط المالي بوضع الخطط المالية لكافة الأنشطة ولكافة الإدارات التنفيذية داخل المنشأة من جهة، وبين المنشأة والمحيط الخارجي الذي تتفاعل معه من جهة أخرى، ولكي يكون التخطيط ناجحاً وفعالاً يجب أن يكون التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية دقيقاً، وهذا ما يحققه التحليل المالي "إذ يعتبر نقطة البداية في التخطيط المالي."[1] ويتم ذلك من خلال المعلومات والمؤشرات التي يوفرها التحليل المالي عن كافة الأنشطة المتعلقة بالمشروع.

أما الرقابة فإنها تسعى لمتابعة الخطط المرسومة وتقييم القرارات التي اتخذت بشأنها، من خلال مقارنة النتائج الفعلية مع ما هو مخطط مسبقاً، وتحديد الانحرافات واتخاذ الإجراءات الضرورية لمعالجتها. ومن المؤكد أن التلازم والانسجام بين هاتين الوظيفتين لا يمكن أن يتم إلا من خلال القيام بعملية التحليل المالي، نتيجةً للدور الكبير والهام الذي يلعبه التحليل في معالجة البيانات الواردة في القوائم المالية والحصول على المعلومات والمؤشرات الضرورية لكافة الأطراف سواءً كانوا من داخل المنشأة المالية المدروسة أو من خارجها.

وقد ازدادت أهمية التحليل المالي في العقود الأخيرة نتيجة عوامل متعددة نذكر منها: ظهور المشاريع الكبيرة، ارتفاع حدة المنافسة، والدور الكبير الذي تلعبه الأسواق المالية، والتطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها. كل ذلك تطلب توفير الأدوات التحليلية والمؤشرات المالية المناسبة لمواكبة التطورات المتغيرة ومن أجل سرعة إتمام العمليات الاقتصادية المختلفة وهذا كله لايمكن أن يتم بدون القيام بالتحليل المالي كوسيلة للتعرف على نقاط الضعف والقوة في قرارات وأداء الإدارة واتخاذ الإجراءات المناسبة حيال ذلك.[2]

وهناك العديد من التعاريف التي تناولت موضوع التحليل المالي:

يعرف (جباعي)[3] التحليل المالي: بأنه دراسة وتفسير محتوى القوائم المالية بهدف تقييم أداء المشروع.

كما يعرفه (*John*):« بأنه استخدام القوائم المالية، لتحليل الأداء والوضع المالي للمنشأة والتنبؤ بالأداء المالي المستقبلي»[4].

ومن ناحيةٍ أخرى يعرف (*Pandey*) التحليل المالي:« بأنه عملية تحديد نقاط القوة والضعف في المنشأة المالية وذلك من خلال العلاقات التي تربط بين بنود الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر»[5].

[1] - كنجو، عبود كنجو: وهبي فهد، ابراهيم،(1997)، الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 1، عمان، الأردن، ص69.
[2] - هندي، منير ابراهيم، (1996) الإدارة المالية، المكتب العربي الحديث، ط2، الإسكندرية، مصر، ص27 .
[3] - جباعي، محمد، (2004)، التحليل المالي وإستراتيجية القرار، مؤسسة عز الدين للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، ص53.
[4]-John J.Wild, K.R.Subramanyam. Robert F.Halsey (2007), Financial Statement Analysis, McGraw-Hill Companies, Inc, Ninth Edition. P12.
5 -Pandey, IM.Financial Management, (1993), Indian Institute of Management. Ahmadabad. (6th ed.) Vikas Publishing House. New Delhi. P 96.

ويعتبر (*James*) التحليل المالي:« بأنه فن تحويل البيانات المالية إلى معلومات بحيث تكون مفيدة وذات أهمية لمتخذي القرار»[1].

ويرى الباحث من خلال التعاريف السابقة، أن مفهوم التحليل المالي ينطوي على مجموعة من المكونات: التحليل عملية منظمة ولا يتم بشكل عشوائي، وجود بيانات ضمن قوائم مالية يقوم التحليل بتحويلها إلى معلومات، يساعد الإدارة في تحديد نقاط الضعف والقوة أو مايسمى بتحليل (*SOWT*)، وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة اتجاه ذلك؛ ويخلص الباحث إلى تعريف التحليل المالي على: **أنه عملية تدقيق ومعالجة منظمة للبيانات الواردة في القوائم المالية بهدف الحصول على المعلومات والمؤشرات الضرورية واللازمة لتقييم الأداء (الحالي والمستقبلي) واتخاذ القرارات.**

ويجب الإشارة إلى أن التحليل المالي، وما ينجم عنه من معلومات يفقد الغاية المرجوة منه، إذا لم تتم مقارنة هذه المخرجات مع نتائج أخرى (معيارية، مخططة، الصناعة، المنشأة الرائدة، الخ......).

1ـ1ـ أهداف التحليل المالي *Objectives of Financial Analysis*:

يعتبر التحليل المالي من أهم وأقدم وظائف الإدارة المالية، حيث تعتمد عليه الإدارة في تحقيق العديد من أهدافها، وإن كان التحليل المالي سابقاً أو ما يعرف (بالمدخل التقليدي للتحليل المالي) يسعى إلى تقييم أداء المنشأة أولاً وأخيراً، سواءً كان هذا التقييم شاملاً للمنشأة بأكملها أو لجانب محدد بذاته كسيولة المنشأة أو ربحيتها. أما في الوقت المعاصر فإن التحليل المالي لم يعد يتوقف عند تقييم المنشأة فحسب وإنما أصبح له الدور الكبير في تهيئة المناخ الملائم لترشيد القرارات ورسم السياسات وذلك بتهيئة المعلومات المفيدة والمناسبة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل (1ـ1) والشكل (1ـ2).

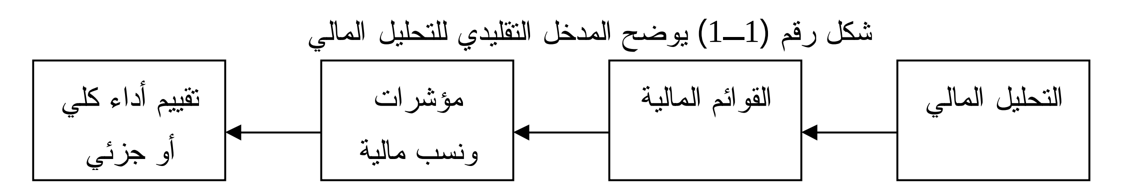
ويسعى التحليل المالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها[2]:

1. التعرف على حقيقة الوضع المالي للمنشأة.
2. تحديد قدرة المنشأة على الإقراض وقدرتها على خدمة ديونها.
3. تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة.
4. الحكم على مدى كفاءة الإدارة.
5. التعرف على الاتجاهات المستقبلية التي يتخذها أداء المنشأة.
6. معرفة وضع المنشأة ضمن القطاع الذي تعمل به.

1 -James, C. Vantlorne & John, M. Wachowicz. (2005),Fundamentals of Financial Management(12th ed.) FTprentice Hall.London..P 126.
2-Eugene F.brigham,Louis C.Grapenski & Michael C.Eharbt, (1999), Financial Management .Dryden press, P94.

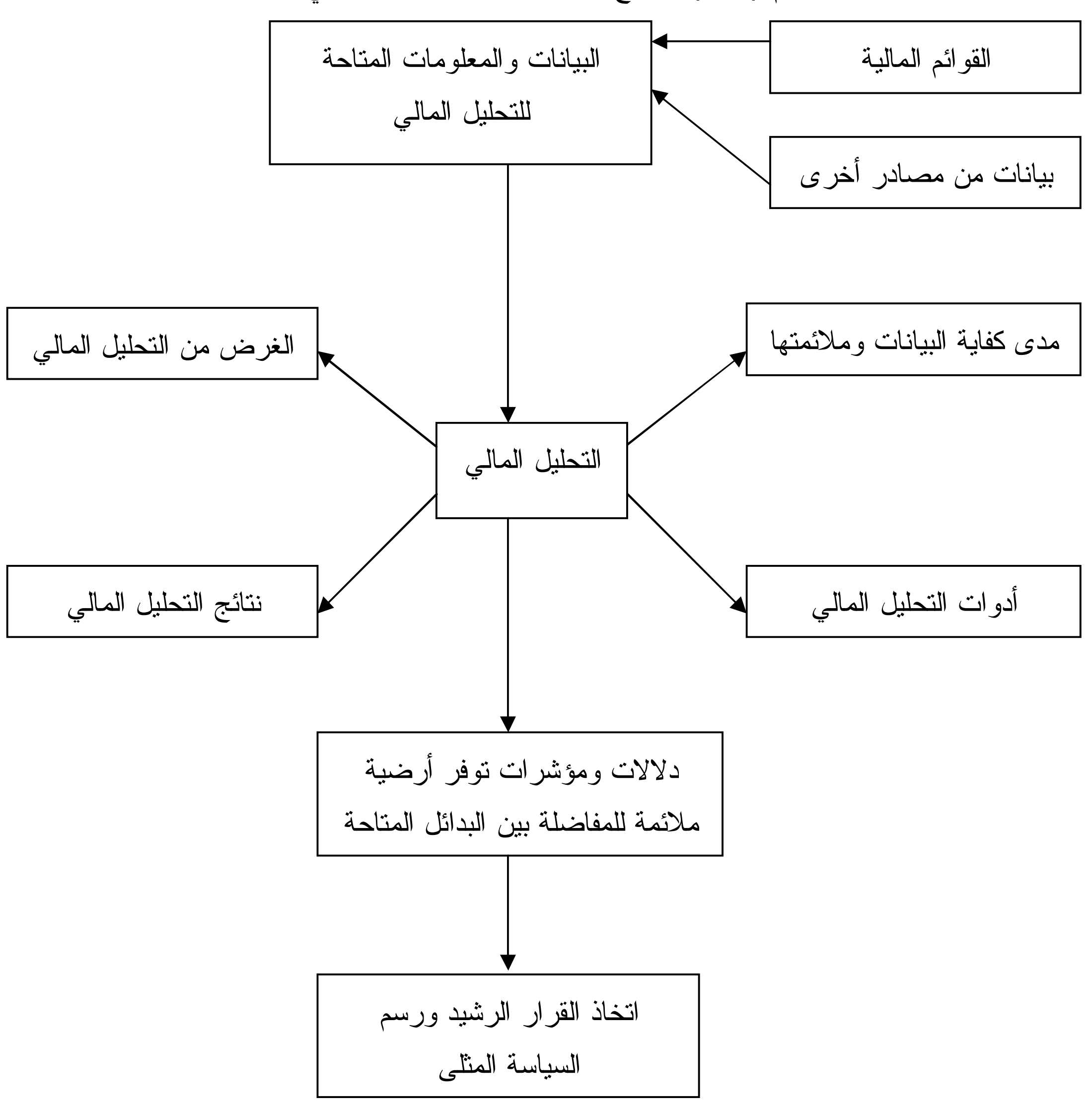
7. الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات.
8. الكشف عن جوانب الضعف والقصور المالي للمنشأة وتشخيصها تمهيداً لإعادة هيكلتها[1].

شكل رقم (1ـ1) يوضح المدخل التقليدي للتحليل المالي



المصدر: صادق الحسيني، (1998)، التحليل المالي والمحاسبي، دار مجد لاوي، عمان، الأردن، ط1، ص10.

شكل رقم (1ـ2) يوضح المدخل الحديث للتحليل المالي



المصدر: صادق الحسيني، (1998)، التحليل المالي والمحاسبي، مرجع سبق ذكره، ص10.

[1] دورة تدريبية بعنوان: التحليل المالي وإعادة كتابة التقارير المالية، هشام عباس (2006)، مركز الأعمال الأوربي للتدريب والتطوير، دمشق، سورية.

1ـ 2ـ وظائف التحليل المالي:

يقوم المحلل المالي بجمع وتصنيف وتبويب البيانات المالية الموجودة ضمن القوائم المالية، وبعدها يشرع المحلل إلى حساب النسب والمؤشرات المالية المطلوبة، لتأتي بعدها مرحلة تفسير وشرح هذه النسب والمؤشرات والإشارة إلى مواطن الخلل والانحرافات التي تعاني منها المنشأة ومكامن القوة التي تتميز بها، ثم وضع هذه المعلومات في متناول الإدارة لتقوم باتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة، لذلك يمكن القول أن المحلل المالي يقوم بوظيفتين رئيسيتين(فنية، وتفسيرية)[1]:

1ـ الوظيفة الفنية: وهي تتعلق بالطريقة أو الأسلوب أو المعايير المالية المستخدمة في جمع البيانات وبالشكل الذي يسمح بربطها مع بعضها البعض تبعاً لأغراض الدراسة محل البحث، ومن ثم مقارنة المعلومات الناتجة عن عملية التحليل المالي مع المعايير المطبقة.

2ـ الوظيفة التفسيرية: وتتمثل هذه الوظيفة بتفسير النتائج التي تم التوصل إليها بشكل دقيق غير قابل للجدل ووضع التوصيات النهائية لهذه النتائج. ويجب على المحلل المالي عند مزاولته لوظائفه هذه أن يضع في الحسبان[2]:

1. التركيب المالي للمنشأة (*Financial Structure*): المتمثل في أصول المنشأة ومصادر الأموال المتوفرة لديها.
2. الاتجاهات (*Trends*): التي يتخذها أداء المنشأة على مدى عدة سنوات.
3. المرونة (*Flexibility*): التي تبديها المنشاة أثناء تعاملها مع الوقائع والحالات التي تواجهها مثل انخفاض الطلب، قلة أو زيادة التدفقات النقدية *Cash Flows*، تقلبات الأسعار وغيرها، كل ذلك نتيجة الأحداث والظروف الخارجة عن إدارة الشركة.

2ـمنهجية التحليل المالي *Methodology of Financial Analysis* :

تختلف طريقة وأسلوب التحليل المالي من منشأة إلى أخرى ومن محلل إلى أخر، ويعود سبب هذا الاختلاف إلى اختلاف طبيعة العمل أو النشاط الذي تمارسه المنشأة (خدمي، صناعي، تجاري) بالإضافة إلى اختلاف الهدف من عملية التحليل المالي. وبالرغم من هذا الاختلاف، فهناك مجموعة من الطرائق والأساليب والإجراءات التي يتعامل معها المحلل المالي في إجراء عمليات التحليل المالي للقوائم المالية؛ تُعرف بمنهجية (*Methodology*) التحليل المالي[3].

---

1 - J.Fred Weston and Eugene F.Brigham, (1992), Essential of Managerial Finance, Dryden Press, P9.
2 -Lawrence J.Gitman, (2003), Principles of Managerial Finance. Pearson Education Inc., P5.
3 : http://www.t-koshak.com/vb/member.php?.

كما أن هذه المنهجية تحكمها بعض المبادئ والأسس العامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار لإتمام عملية التحليل المالي بشكلٍ يتيح تحقيق الهدف المطلوب، ويمكن التعبير عنها من خلال الخطـوات التالية[1]:

1. تحديد الهدف من عملية التحليل المالي.
2. تحديد الفترة الزمنية التي يشملها تحليل القوائم المالية.
3. اختيار أسلوب وأداة التحليل المناسبة.
4. اختيار معيار أو أكثر لقياس نتائج التحليل.
5. تحديد الانحرافات عن المعايير المستخدمة في عملية التحليل.
6. تحليل أسباب هذه الانحرافات.
7. وضع التوصيات المناسبة بناءً على نتائج التحليل.

3ـ معايير التحليل المالي ***Standards of Financial Analysis***:

يعرف المعيار: بأنه عبارة عن رقم معين يستخدم كمقياس للحكم بموجبه على مـلاءة نسـبة أو رقم معين[2].

ويرى الباحث أنه من الضروري عند القيام بعملية التحليل المالي أن تتم مقارنة النسب الماليـة المحسوبة مع النسب المعيارية (المطلوبة أو المحددة)، إذ أن هذه المقارنة هي التي تكسب النسـبة أو المؤشر المالي قيمته أو معناه، وتستخدم العديد من المعايير في عمليـة التحليـل المـالي، مـن أهمها:

3ـ1ـ المعيار المطلق (النمطي) *Absolute Standard*:

وهو عبارة عن نسب أو معدلات أصبح استعمالها واستخدامها في ميدان التحليل المالي شـائعاً ومتعارفاً في كافة المجالات بغض النظر عن طبيعة عمل المنشأة وحجمها وعمرها أو المدة التـي تتم فيها عملية التحليل المالي، والغاية أو الأهداف التي يطمح المحلل المالي للوصول إليها، وأهـم ما يؤخذ على هذا المعيار إهماله لخصائص المنشآت وصـفاتها؛ حيـث تختلـف هـذه الصـفات والخصائص من منشأة إلى أخرى، ومن صناعة إلى أخرى، ومن أهم النسب التي يتم اسـتخدامها في المعيار المطلق، نسبة التداول المتعارف عليها، والسيولة السـريعة، ويسـتخدم هـذا المعيـار كمقياس عام في جميع الحالات لكن بشكل محدود وضئيل.

3ـ2ـ معيار الصناعة *Industry Average Standard*:

هذا المعيار عبارة عن متوسط مرجح لنسب عدد معين من المنشآت والمؤسسات التـي تنتمـي إلى صناعة واحدة خلال مدة زمنية معينة، ويساعد هذا المعيار في معرفة المركز النسبي للمنشـأة

1 - إبراهيم الشديفات، خلدون، (2001)، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص 96.
2 - رمضان، زياد،(1990)، التحليل المالي في المنشآت التجارية والصناعية والخدماتية، الناشر: وزارة التعليم، ط3، عمان الأردن، ص14.

ودرجة تطابقها مع معدل الصناعة التي تنتمي إليها، وهناك العديد من العقبات التـــي تحـــول دون تطبيق هذا المعيار:

- صعوبة تصنيف الصناعات بسبب اختلاف حجمها وتشابك أنشطتها، بالإضافة إلى صعوبة تحديد المقصود بالصناعة الواحدة؛ أو الفئة الواحدة بشكل يصعب فيه مقارنتها مع بعضـــها البعض.
- اختلاف الظروف التاريخية ونمط الإنتاج وشروط الائتمان التي تحصل عليـــه المنشـــأة أو تقوم بمنحه للعملاء.
- اختلاف الطرائق المحاسبية المتبعة في كل منشأة الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف النتائج من منشأة إلى أخرى.

ومع ذلك يعتبر هذا المعيار من أهم المعايير التي تستخدم في كشف انحراف النتائج التي تحققها المنشأة عن المعدل العام في الصناعة التي تنتمي إليها، ومعرفة العوامل والأسباب التي أدت إلـــى تلك الانحرافات ليتم بعد ذلك تقويمها بشكل سليم بما يتفق مع معيار الصناعة المطلوب. وعادةً يتم إعداد معيار الصناعة من قبل غرف التجارة والصناعة أو الاتحادات الصناعية في البلد المعنـــي. وهناك العديد من المؤسسات المتخصصة بوضع معايير وأسس معينة كأساس للرقابـــة والمتابعـــة، ومن أشهر هذه المؤسسات مؤسسة *Dun & Brand Street Inc* حيث قامـــت هـــذه المؤسســـة بجمع المعلومات عن آلاف المؤسسات والمنشآت ووضعت معدلات لأربع عشر نســـبة متعـــارف عليها في ميدان التحليل المالي، كذلك مؤسســـة *Robert Morris Associates* وهـــي مؤسســـة تدعمها جمعية البنوك الأمريكية، وتقوم هذه المؤسسة بتقديم معلومات تتعلـــق بالأهميـــة النســـبية للموجودات والمطلوبات، بالإضافة إلى معلومات عن نسب المبيعات وتكاليفها[1].

ويتم استخدام معيار الصناعة بشكل واسع عندما يكون للمنشآت الحجم نفسه والصـــناعة نفســـها وكذلك عندما تستخدم المنشآت معايير وأساليب محاسبية واحدة وتنتمي إلى مناطق جغرافية واحدة.

3ــ3ــ المعيار التاريخي *Historical Standard*:

وفقاً لهذا المعيار تعتبر الاتجاهات والخصائص التي يتخذها أداء المنشأة في الماضـــي معيـــاراً هاماً لقياس وتفسير أداء المنشأة في الوقت الحاضر والتنبؤ بما سيكون عليه الحال فـــي المســـتقبل، ويستند هذا المعيار على افتراض أساسي هو أن الحاضر وليد الماضي وسوف يســـتمر وينطبـــق على المستقبل، وبذلك يمكن القول أن هذا المعيار ملائم طالما كان الماضي معبراً عن المســـتقبل، وكلما كانت العوامل المؤثرة على نشاط المنشأة مستقرة وتتصف بالاستمرارية كلما كانت المعـــايير التاريخية ذات دلالة ومعنى أفضل. يستخرج هذا المعدل للمنشأة الواحدة عن طريق إيجاد المتوسط

1 ـ الشماع، خليل: أمين عبد الله، خالد، (1990)، التحليل المالي للمصارف، اتحاد المصارف العربية، بيروت ، لبنان، ص16.

لنفس النسبة في فترات سابقة محددة وبعد ذلك يستخدم في تقييم النسبة في الفترة الحالية، ويفضل استخدام المعيار التاريخي عندما لا توجد معايير مالية أخرى أو عندما لا توجد سوى منشأة واحدة في نفس البلد وبنفس الظروف[1].

3ـ4ـ المعيار الوضعي:

هو نسبة أو رقم محدد تقوم بوضعه هيئة وصائية ذات اختصاص معين، وتطلب من المعنيين الالتزام به، مثل النسب التي يطلبها البنك المركزي من البنوك لأخرى التي تخضع لإشرافه ورقابته الالتزام بها، مثال: نسبة القروض إلى الودائع وما شابهها[2].

3ـ5ـ المعيار الدولي *International Standard*:

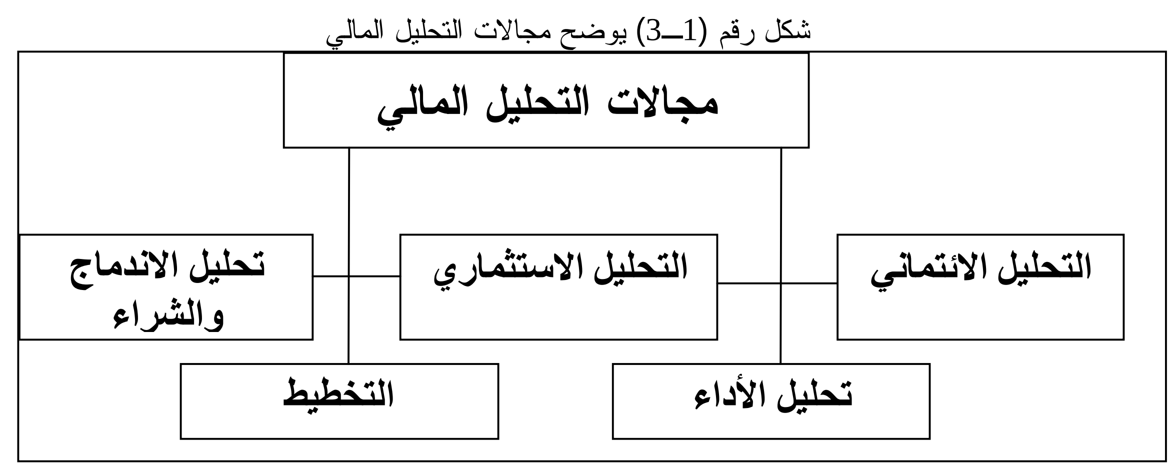
وهو نموذج يتم الاعتماد عليه دولياً، وهذا المعيار يعطي فكرة حول وضع المنشأة وتطورها ومقارنتها مع مثيلاتها على الصعيد الدولي والإقليمي[3].

ويرى الباحث أن كلاً من المعايير السابقة تتخصص أو تشير إلى فكرة ما تتعلق بجانب معين، وأنه من الضروري استخدام (بعض أو جميع) هذه المعايير ومقارنة النتائج التي يتم التوصل إليها مع هذه المعايير بالشكل الذي يؤمن نجاح عملية التحليل المالي للمنشأة.

4ـ مجالات التحليل المالي *Fields of Financial Analysis*:

تتعدد وتتنوع مجالات التحليل المالي حسب آلية العمل أو النشاط الذي تقوم به المنشأة، والهدف الذي تتوخاه من عملية التحليل المالي، ومهما يكن فإن أهم المجالات التي يتناولها التحليل المالي يمكن توضيحها من خلال الشكل (1ـ3):

شكل رقم (1ـ3) يوضح مجالات التحليل المالي



المصدر: دورة تدريبية بعنوان: التحليل المالي، خليل الشماع، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق.

4ـ1ـ التحليل الائتماني *Credit Analysis*:

1 ـ هاشم السامرائي، عدنان، (1997)، الإدارة المالية، الجامعة المفتوحة، ط 2، الجماهيرية الليبية، ص 102.
2 ـ رمضان، زياد،(1990)، مرجع سبق ذكره، ص 17.
3 ـ وهيب الراوي، خالد،(2000)، التحليل المالي للقوائم المالية، دار المسيرة، عمان الأردن، ص 22.

ويقوم بهذا التحليل المقرضون (بنوك أو مؤسسات مالية تقدم الخدمات الائتمانية)، ويهدف هذا التحليل للتعرف على المخاطر التي يمكن أن يواجهها المقرض في علاقته مع المقترضين، ومن ثم تقيم المخاطر المرافقة لعملية الإقراض من جهة، ومقارنتها مع الفوائد أو العوائد المتوقع الحصول عليها من عملية الإقراض من جهة ثانية، تمهيداً لاتخاذ القرارات المناسبة.

ويعتبر التحليل المالي الأداة الأكثر كفاءة وفعالية في مساعدة المحلل المالي لكشف المخاطر والعوائد المالية بصورة دقيقة وعلمية واتخاذ ما هو مناسب بشأنها.

4ــ2ــ التحليل الاستثماري *Investment Analysis*:

ويقوم بهذا التحليل عادةً كلاً من المنشأة وجمهور المستثمرين على اختلاف طبيعتهم، بهدف تقييم استثماراتهم في أسهم المنشأة أو سندات القروض، وذلك بهدف التأكد والمحافظة على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها.

ويساعد التحليل المالي ومن خلال الأدوات المستخدمة في تحليل القوائم المالية في تقييم المنشأة وتحليل سلامة استثماراتها وكفاءة عملياتها المالية، وتفسير النتائج التي تم الوصول إليها، ووضع جمهور المستثمرين في ضوء هذه النتائج بشكل مستمر لخلق نوع من الثقة بين المنشأة من جهة والمتعاملين معها من جهة أخرى، بالإضافة إلى التأكد من سلامة الاستثمارات المتبعة، ومن أهم المعلومات التي يقدمها التحليل المالي الاستثماري: النتائج التي توصلت إليها المنشاة في أنشطتها السابقة، معدل العائد على الاستثمار، السيولة، مصادر التمويل، القيمة السوقية للمنشأة وهيكل رأس المال.

4ــ3ــ تحليل الاندماج والشراء *Merger & Acquisition Analysis*:

ويستخدم هذا النوع من التحليل المالي عندما ترغب المنشأة بشراء أو دمج منشأة أخرى حيث تقوم الإدارة المالية للمنشأة التي ترغب بالشراء أو الدمج بتقدير القيمة الحالية والأداء المستقبلي للمنشأة المنوي شرائها (دمجها)، وبنفس الوقت تقوم الإدارة المالية للمنشأة الراغبة بالبيع بهذا النوع من التحليل وذلك من أجل تقييم الغرض المقدم إليها والحكم على مدى ملاءمته.

4ــ4ــ التحليل من أجل التخطيط *Analysis for Planning*:

تلعب أدوات التحليل المالي دوراً مهماً في عملية التخطيط، حيث يتم تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع، ويعد التحليل المالي نقطة البداية في التخطيط المالي وذلك من خلال الموازنات التخطيطية (التقديرية) الشاملة (*Master Budget*) والتي تعبر عن الترجمة الكمية لخطط الإدارة وتوقعاتها المستقبلية[1].

4ــ5ــ تحليل الأداء والرقابة *Performance & controlling Analysis*:

1 -Horngren, CH.T., & W.T.Harrison, (1992), "Accounting", Prentice Hall, Englewood Cliffs, N.Y, P.925.

ويستخدم هذا النوع من التحليل لتقييم كفاءة المنشأة في إدارة الأصـــول والســـيولة واتجاهـــات تغيرها، والغايات التي حققتها مقارنة مع المنشآت الأخرى والتي تعمل في نفس المجـــال، ويشـــير البعض إلى أن عملية التحليل المالي تصبح جزءاً «سابقاً»لاتخاذ القرارات وهو ما يخدم التخطـــيط المالي وكذلك تصبح جزءاً «لاحقاً» لاتخاذ القرارات وهو ما يخدم عمليات التقييم والرقابة[1].

بناءً على ما سبق يمكننا القول أن هناك مجالات متعددة للتحليل المـــالي، تختلـــف حســـب نشـــاط المنشأة ونوع الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه، كما أن التحليل يلعب دوراً هاماً في فحص المحتـــوى الداخلي للقوائم المالية، والوصول إلى عدد من المؤشرات المالية ومقارنتها مع عدد مـــن المعـــايير بهدف التعرف على مدى كفاءة الإدارة وسلامة المركز المالي للمنشأة.

1 - http://www.al-mannarah.com. التحليل المالي لميزانية مصرف تجاري

المبحث الثاني:

التحليل المالي في المصارف المتخصصة

ـ تمهيد:

يعتبر التحليل المالي في المصارف المتخصصة غاية في الأهمية نظراً لما يقدمه لمتخذي القرار سواء داخل المصرف نفسه أو للمتعاملين معه، وتتوقف الفائدة المرجوة من عملية التحليل على دقة البيانات (المستخدمة) و المعلومات (المستخرجة)، بالإضافة إلى الطريقة التي تعد بها القوائم المالية، وعليه سنتناول في هذا المبحث المواضيع التالية:

- طبيعة المصارف المتخصصة.
- البيانات والمعلومات المصرفية.
- القوائم المالية للمصارف المتخصصة.
- أهمية التحليل المالي لمستخدمي البيانات المصرفية.

1ـ طبيعة المصارف المتخصصة:

تعتبر المصارف المتخصصة من المصارف التي انتشرت في غالبية الدول المتقدمة والنامية، وتعود نشأة المصارف المتخصصة إلى ما بعد قيام الثورة الصناعية، حيث تم انتشار العديد من المصارف المتخصصة في دول أوربا الغربية. ولعبت هذه المصارف دوراً تنموياً كبيراً في مجال الصناعة في تلك الفترة، ففي عام (1822)م تم تأسيس مصرف في براسيل، كمصرف مساهم لبيع الأسهم والسندات من أجل مساندة المستثمرين في القطاعين التجاري والصناعي[1].

وظهرت بدايات هذه المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية عام (1820)م ووقع على عاتقها تقديم التغطية المالية للمشاريع صاحبة الحاجة المتزايدة إلى رأس المال. أما في أوربا وفي عام (1852)م، تم تأسيس مصرفين تنمويين أحدهما متخصص بتقديم القروض الزراعية طويلة الأجل، إضافة إلى تقديم القروض للمشاريع الصناعية والإسكان. والمصرف الثاني ركز على تمويل الاستثمار في الصناعة والمشاريع العامة والذي أصبح أنموذجاً يحتذى به في كثير من الدول الأوربية (ألمانيا، النمسا، اسبانيا، إيطاليا، سويسرا)[2].

أما بالنسبة للبلدان النامية، فقد كانت تركيا هي السباقة والرائدة في هذا المجال، حيث تم تأسيس مصرف لاستغلال الموارد وبناء محطات توليد الطاقة بالنيابة عن الحكومة، كذلك ظهر مثل هذه المصارف في جمهورية تشيلي؛ حيث تم إنشاء مؤسسة تنموية من أجل دعم الإنتاج في

[1] ـ التميمي حسين السنفي،عبد الله، (1995)، أساسيات إدارة المصارف، دار الحكمة اليمانية، صنعاء، الجمهورية العربية اليمنية، ص266.
[2] ـ التميمي حسين السنفي،عبد الله، (1995)، مرجع سبق ذكره، ص 226.

جميع القطاعات الاقتصادية، وعلى غرار ذلك تم إنشاء مؤسسة الاستثمار والائتمان الصناعي في الهند.

وتزايد الاهتمام بهذه المصارف بعد الحرب العالمية الثانية باعتبارها أداةً مهمة تساهم في بناء التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي دفع بالعديد من الحكومات إلى الاهتمام المتزايد بهذا النوع من المصارف وعدم حصر نشاطها بقطاعات أو مشروعات محددة.

وعلى الرغم من أن هذه المصارف تعود ملكيتها في أغلب الأحيان إلى ــ الدولة ــ في كثير من دول العالم الثالث إلا أنها تساهم بشكل رئيسي بدعم القطاع الخاص والقيام بدراسات الجدوى الاقتصادية لعدد من المشاريع المزمع إقامتها[1].

1ــ1ــ مزايا المصارف المتخصصة:

تتميز المصارف المتخصصة عن غيرها من المصارف بعدد من المميزات أبرزها[2]:

1. الاهتمام بجانب محدد من جوانب النشاط الاقتصادي.
2. المستوى المتدني لسعر فائدة الإقراض مقارنة بسعر الفائدة السائدة في السوق.
3. الاهتمام بتقديم القروض متوسطة وطويلة الأجل لضمان نجاح خطط الوحدات الاقتصادية الموجهة إليها تلك القروض.

1ــ2ــ أنواع المصارف المتخصصة:

إن تنوع الأنشطة الاقتصادية واختلاف متطلباتها، اقتضى أن تكون هناك مصارف متخصصة، بحيث تلبي احتياجات كل نشاط، وتقديم كافة الخدمات التي من شأنها تطوير ذلك النشاط. وتتنوع تلك المصارف حسب طبيعة النشاط وشكل الملكية.[3]

1. من حيث طبيعة النشاط *According to Nature of Activity*:

تقسم المصارف المتخصصة حسب هذا النوع إلى ما يلي:

1) المصارف التجارية *Commercial banks*:

وهي المصارف التي تعتمد على ودائع الأفراد والهيئات بأنواعها سواء كانت تحت الطلب أو للأجل أو بإشعار، وإعادة استثمارها لفترت قصيرة الأجل في تسهيلات ائتمانية يسهل تحويلها إلى نقدية حاضرة دون خسائر تذكر وذلك للمساهمة في تمويل التجارة الداخلية والخارجية. ومن أمثلة هذه الاستثمارات القروض والسلف، تحصيل الأوراق التجارية

[1] ـ محمد، علي منصور،(2001)، السياسة الإقراضية للبنوك المتخصصة، مجلة جامعة عدن للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد الرابع، العدد الثامن، ص 119.

[2] ـ محمد، علي منصور،(2001)، مرجع سبق ذكره، ص 117.

[3] ـ الطراد، اسماعيل إبراهيم: أمين عبد الله، خالد،(2006)، إدارة العمليات المصرفية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، ص 23-24.

وخصمها أو التسليف بضمانها، وشراء وبيع الأوراق المالية وإصدار خطابات الضمان، وفتح الاعتمادات المستندية وغيرها من الخدمات المصرفية.

2) البنوك الصناعية *Industry Banks*:

وهي بنوك تهدف بصفة خاصة إلى تقديم العديد من التسهيلات المباشرة وغير المباشرة إلى المنشآت الصناعية لفترات متوسطة وطويلة الأجل، كما تسهم في إنشاء الشركات الصناعية، وبذلك تخرج عن مفهوم المصارف التجارية التي تعتمد على الإقراض قصير الأجل، مما يزيد من نسبة المخاطرة.

3) المصارف العقارية *Real Estate Banks*:

وتهدف هذه المصارف إلى تمويل قطاع البناء والإسكان مقابل رهونات عقارية. وبما أن تمويلها يكون لفترات طويلة الأمد نسبياً نراها تعتمد على مصادر تمويل طويلة الأجل أيضاً.

4) المصارف الزراعية *Agricultural Banks*:

وهي المصارف التي تقدم خدماتها إلى القطاع الزراعي عن طريق تمويل وشراء كافة المستلزمات الزراعية من البذور والأسمدة والمبيدات، واستئجار الآلات الزراعية وأدوات الري المختلفة، بالإضافة إلى الاهتمام بالثروة الحيوانية. وبما أن هذه الخدمات تعتمد على الدورات الموسمية، فقد تكون فترات التمويل قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل ومرتبطة بالمواسم الزراعية.

5) المصارف التعاونية *Cooperative Banks*:

وهي المصارف التي تقدم خدماتها إلى الجمعيات التعاونية بأنواعها المختلفة (الزراعية، الاستهلاكية، الحرفية، وغيرها).

6) مصارف وصناديق التوفير *Saving Deposit Banks*:

وهي المصارف والصناديق التي تقبل المدخرات صغيرة الحجم، وتقوم بمنح القروض الصغيرة لجمهور المتعاملين معها من صغار المدخرين.

7) الوحدات المصرفية الخارجية *Off-Shore Banks*:

وهي المصارف التي تقدم خدماتها لغير مواطني البلد الذي تعمل به. وقد انتشر مثل هذا النوع في دول البحرين وقبرص وسنغافورة.

8) المصارف الإسلامية *Islamic Banks*:

وهي المصارف التي تقدم الخدمات المصرفية وممارسة أعمال التمويل والاستثمار القائمة على غير أساس سعر الفائدة، أخذاً وعطاءً في جميع الصور والأحوال. وتقوم باجتذاب

الأموال والمدخرات وتوجهها نهو المشاركة في الاستثمار بالأسلوب المصرفي القائم على غير أساس الفائدة، وتقديم التمويل اللازم للعمليات القابلة للتصفية الذاتية في مختلف المجالات، بما في ذلك صيغ التمويل اللازم بالمضاربة والمشاركة وبيع المرابحة لأمر الشراء وغيرها من مصادر التمويل التي توافق عليها هيئة الرقابة الشرعية.

2. من حيث شكل الملكية *According Ownership*:

تختلف ملكية المصارف حسب النظام الاقتصادي والسياسي للبلد (اشتراكي، رأسمالي)، ومع ذلك يمكن القول أن المصارف من حيث الملكية تقسم إلى ما يلي:

1) مصارف القطاع العام *Public Sector Banks*:

وتعود ملكية هذه المصارف كليةً إلى الدولة وغالباً ما يكون حجم رأس المال فيها كبيراً، وهي منتشرة في جميع دول العالم، وخير مثال على هذه المصارف(المصرف المركزي الموجود في كل بلد).

2) المصارف الخاصة *Private Banks*:

وتأخذ هذه المصارف شكل الملكية الفردية أو الشركات، وربما تعود ملكيتها إلى شخص واحد أو عائلة واحدة أو مجموعة من الشركاء.

3) المصارف المساهمة *Corporate Banks*:

وتأخذ هذه المصارف شكل الملكية المساهمة حيث تكون شركة أموال(مساهمة عامة، محدودة) وتطرح أسهمها للاكتتاب العام ويجري تداولها في الأسواق المالية في حال توفرها، وهي أيضاً متواجدة في جميع دول العالم.

2ـ البيانات والمعلومات المصرفية *Banking Information &Data* :

يستخدم هذان المصطلحان في كثير من الأبحاث والدراسات على أنهما مفهوم واحد لا خلاف بينهما، ولكن إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أسبقية كل منهما على الأخر واستخداماته، عندئذ يمكننا تحديد المقصود من المصطلحين السابقين بشكل دقيق.

من هذا المنطلق يمكن تعريف البيانات (*Data*): على أنها عبارة عن تيار متدفق من الحقائق بشكلها الخام تصف أحداثاً ووقائع في المنظمات أو البيئة المادية، قبل أن تنظم وترتب بشكل يمكن به أن تستخدم وتفهم من قبل المستخدمين[1].

أما بالنسبة للمعلومات (*Information*): هي عبارة عن البيانات(*Data*) التي تمت معالجتها بحيث أصبحت في شكل ذو دلالة ومنفعة وفائدة من قبل المستخدمين[2].

1 -Kenneth C.Laudon , (2006),Management Information Systems, Pearson Education, Inc Upper Saddle River, New Jersey, P.13.
2 - Kenneth C.Laudon, (2006), Management Information Systems, OP. Cit. P.13.

ومن خلال التعريفين السابقين، يرى الباحث أن البيانات (*Data*) تمثل مدخلات عميلة التحليل أو المادة الخام (*Raw Material*) ، أما المعلومات فتمثل مخرجات عملية التحليل (*Information*). وبينما تساهم البيانات في توليد المعلومات تعمل المعلومات على زيادة المعرفة (*Knowledge*) لمتخذي القرارات وراسمي السياسات؛ بمعنى أخر تخفض المعلومات حالة عدم التأكد المرافقة لعملية اتخاذ القرارات.

2ــ1ــ مصادر المعلومات *Information Resources*:

تشكل مصادر المعلومات المكامن الرئيسية التي يتزود منها الأفراد أو القائمين على إدارة المؤسسات المالية ومنها المصارف المتخصصة (*Commercial Banks*)، بحيث تلبي احتياجاتها وترضي اهتماماتها، وتأخذ مصادر المعلومات حيزاً بالغ الأهمية من اهتمام القائمين على اتخاذ القرارات والمعنيين برسم السياسات المستقبلية لهذه المصارف، لأنها تساعد في إزالة الضبابية (عدم التأكد) المرافقة لعملية صنع القرارات (*Decisions Making*).

وتتعدد وتتنوع مصادر المعلومات حسب طبيعة الهدف المراد الوصول إليه، وعادةً تقسم مصادر المعلومات إلى[1]:

<u>أولاً</u>: المصادر أولية (*Primary Sources*)، هي المصادر التي تجمع منها البيانات التي تخدم عملية التحليل المصرفي بشكل مباشر، وعادة تجمع البيانات من مصادرها الأولية وفق أحد الأساليب التالية:

- الملاحظة (*Observation*).
- التجارب (*Experiments*).
- البحث الميداني (*Empirical Research*).
- التقدير الشخصي (*Subjective Estimation*).

<u>ثانياً</u>: المصادر الثانوية (*Secondary Sources*): هي المصادر التي تجمع منها البيانات التي جمعت لأهداف أو أبحاث أخرى، وتقدم هذه المصادر بيانات مفيدة لعملية التحليل المصرفي، ومن أهم المصادر الثانوية للمعلومات:

- المصادر الخارجية (*Outside Sources*)
- المطبوعات أو المنشورات (*Publications*)
- الأجهزة الحكومية (*Governmental Agencies*)

ومهما اختلفت وتنوعت مصادر المعلومات، يجب أن تتصف المعلومات بمجموعة من السمات الأساسية أهمها[2]:

1 ـ المقابلة، محمد قاسم البكري، (2004)، نظم المعلومات الإدارية، عالم الكتب الحديث، ط1، عمان، الأردن، ص 10.
2 ـ المقابلة، محمد قاسم البكري، (2004)، نظم المعلومات الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص12.

1. الوضوح (*Clarity*): ويعني أن تكون المعلومات خالية من الغموض، وازدياد وضوح المعلومات يؤثر بشكل فعال على جودة القرارات المتخذة، وبمعنى أخر وضوح المعلومات يؤدي إلى قرارات واضحة، ولزيادة وضوح المعلومات يجب العمل على ما يلي:
   - وضع المعلومات ونتائج الإحصاءات في جداول متكاملة بحيث تتسم بالسهولة.
   - دمج المتغيرات المتشابهة وفصل المتغيرات المختلفة.
   - استخدام النسب المئوية في توضيح المعلومات.
   - استبعاد جميع المعلومات غير التامة.
   - استبعاد جميع البيانات التي لا تخدم هدف البحث.
2. الدقة(Accuracy): أي تخفيض نسبة الخطأ في المعلومات إلى أكبر قدر ممكن، وإن دقة المعلومات يجعلها أكثر مصداقية في تحقيق الغرض المطلوب، فكلما ازدادت دقة المعلومات عن (السيولة، الربحية، رأس المال، العملاء) كلما أدى ذلك إلى قرارات سليمة، وبنفس الوقت إن لم تكن المعلومات دقيقة، سوف يؤدي ذلك إلى قرارات خاطئة يمكن أن تكلف المصرف خسائر كبيرة، وفي حالات أخرى قد تودي به إلى الإفلاس أو الإعسار المالي(*Bankruptcy*).
3. الشمول (*Comprehensiveness*): أي أن المعلومات التي تستخدم في اتخاذ القرارات يجب أن تكون شاملة لكافة جوانب وأجزاء المشكلة أو الظاهرة المدروسة محل البحث؛ بحيث تأتي القرارات منسجمة ومتفقة مع كافة جوانب الظاهرة دون تعارض.
4. التوقيت المناسب (*Appropriate Timing*): من المفترض أن تتصف المعلومات بالحداثة والسرعة وأن تكون متوفرة وجاهزة تحت تصرف متخذي القرار في الوقت المناسب دون أي تأخير. إذ أن تأخر وصول المعلومات يؤدي إلى قرارات خاطئة وفقدان الفرص المتاحة نتيجة تغير أحداث ووقائع الظاهرة المدروسة، خصوصاً وقد أصبحنا في عصر يتصف بالسرعة والديناميكية. وتبدو أهمية هذه السمة بالنسبة للمصارف المتخصصة عندما يقوم المصرف بمنح القروض (*Loans*) إلى عملائه أو عندما يقوم بالاستثمار في سوق الأوراق المالية "البورصة" (*Exchange*).
5. المرونة (*Flexibility*): تعني مدى قابلية المعلومات على التكيف وإمكانية استخدامها من أكثر من مستخدم، وكذلك قابليتها للانسجام مع الظروف المتغيرة والمتجددة.
6. الإيجاز(*Conciseness*): من السمات الهامة والجيدة للمعلومات أن تكون موجزة وتعبر عن الظاهرة المدروسة بأقل قدر ممكن، هذا الإيجاز يلعب دوراً كبيراً في سرعة نقل المعلومات وتخفيض عبء إنجاز العمل، يضاف إلى ذلك تخفيض تكاليف الحصول على

المعلومات باعتبارها أهم مخرجات مراكز البحث والتطوير(*Development & Research*) ذات التكلفة العالية.

2ـ2ـ التحليل المالي كنظام فرعي من نظام المعلومات المالية(FIS):

يعد مصطلح النظام (*System*) من المصطلحات شائعة الاستخدام في مختلف المجالات؛ أما في مجال الإدارة المالية يمكن تصوير نظام التحليل المالي كنظام فرعي (*Sub-system*) من نظام المعلومات المالية (*Financial Information System*) الذي بدوره (نظام المعلومات المالية) هو نظام فرعي من نظام المعلومات الإدارية (*Management Information System*) في المصرف التجاري، وإذا ما تناولنا مفهوم التحليل المالي من منظور النظم، يمكننا القول أن التحليل المالي في المصارف المتخصصة هو عبارة عن نظام له مدخلات (*Input*) وعمليات (*Processes*) ومخرجات (*Output*).

ـ المدخلات (*Input*) وتتمثل مدخلات التحليل المالي بما يلي:

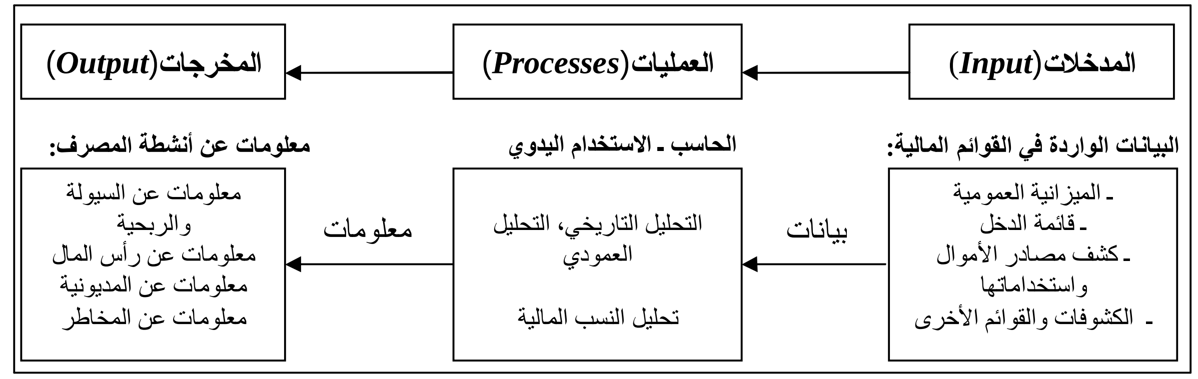
- القوائم المالية (*Financial Statement*):
  أ- الميزانية العمومية (*Balance Sheet*).
  ب- قائمة الدخل (*Income Statement*).
  ت- مصادر الأموال واستخداماتها (التدفق النقدي *Cash Flow*).
- الكشوفات والبيانات الأخرى في التحليل المالي.

ـ العمليات (*Processes*): وهي مجموعة الطرائق والأساليب المستخدمة في تحويل المدخلات إلى مخرجات وقد تتم بشكل يدوي أو آلي باستخدام (الحاسب).

ـ المخرجات (*Output*): وهي عبارة عن البيانات التي تمت عليها عملية المعالجة وأهم هذه المخرجات: معلومات عن: السيولة، الربحية، رأس المال، المديونية، المخاطر.

والشكل (1ـ4) يوضح طبيعة هذا النظام وآلية عمله.

شكل رقم (1ـ4) يوضح نظام التحليل المالي في المصارف



المصدر: الشكل من إعداد الباحث

3ـ القوائم المالية للمصارف المتخصصة (المصرف التجاري) *Financial Statements*:

تختلف القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية عنها في المنشآت التقليدية، حيث أن مفردات وطريقة إعداد هذه القوائم لها خصوصية منفردة غير متبعة لدى المنشآت التقليدية. وتعتبر القوائم المالية للمصارف بمثابة خارطة الطريق (*Road map*)،إذ أنها تخبرنا عن وضع المصرف في الماضي، و ماهو عليه في الوقت الحالي، والتنبؤ بأنشطة المصرف المستقبلية، كما أنها تلعب دوراً بارزاً في إعطاء إشارات مبكرة عن احتمال نجاح أو فشل المصرف[1].

ومن أهم الأسباب التي أدت لظهور القوائم المالية في المصارف المتخصصة[2]:

أ- حاجة المصرفيون والمستثمرون إلى البيانات والمعلومات المالية لاتخاذ القرارات السليمة.

ب- حاجة المديرين إلى هذه القوائم بما يضمن نجاح أعمالهم بكفاءة عالية.

ت- حاجة السلطات الضريبية (*Tax Authority*) إلى القوائم المالية لكي تتمكن من فرض الضريبة بطريقة صحيحة.

ث- يضاف إلى ذلك تدخل الحكومات بضرورة نشر القوائم المالية من أجل حماية أموال المستثمرين من تلاعب المديرين والمؤسسين، وأحقية الأطراف الخارجية في الاطلاع عليها[3].

وبشكل عام تنعكس طبيعة ونوع الخدمات المصرفية التي تقوم المصارف المتخصصة بتقديمها إلى عملائها في بياناتها المالية الواردة في القوائم المالية، وهي بشكل عام:

ـ قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) *Balance Sheet*.

ـ قائمة الدخل (حساب الأرباح والخسائر)*Income Statement*.

ـ كشف مصادر الأموال واستخداماتها.

3ـ1ـ قائمة المركز المالي للمصارف المتخصصة (الميزانية العمومية) *Balance Sheet*:

تعرف قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) بشكل عام: على أنها عبارة عن تقرير يوضح البيانات الخاصة باستخدامات المنشأة المتمثلة بأصولها، ومصادر هذه الاستثمارات المتمثلة بالخصوم وحقوق الملكية[4].

ويعبر عن الميزانية العمومية للمصارف المتخصصة (المصرف التجاري): بأنها عبارة عن صورة محاسبية لما يملكه المصرف من مبالغ ومحتويات تشكل المدخلات المالية (مصادر الأموال) التي حصل عليها المصرف لتمويل عملياته الاقتراضية والاستثمارية، مقارنة مع ما يدين

---

1 - Peter S. Rose . Sylvia C. Hudgings (2005), Bank Management & Financial Services, McGraw- Hill Companies, Inc (Sixth Edition), New York, U.S.A, P 105.

2 - Eugene F.Brigham & Michael C.Ehrhardt, (2002), Financial Management, 10th, South Western.U.S.A, P32.

3 - اسماعيل، اسماعيل، (2000)، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مطبعة الطليعة، عمان، الأردن، ط 1، ص 9-10.

4 - Donald E. Kieso, and Jerry J. Weygandt, (1998), Intermediate Accounting, John Wiley & Sons, P28.

به المصرف من أموال تشكل المخرجات المالية (استخدامات الأموال) وكل ذلك في لحظة زمنية معينة[1].

والميزانية العمومية (*Balance Sheet*) للبنوك المتخصصة (المصرف التجاري) كبقية المؤسسات تتألف من جانبين ويبدو ذلك بشكل واضح من خلال الجدول (1ـ1).

جدول رقم (1ـ1) يوضح الميزانية العمومية للمصرف التجاري

المبلغ	الموجودات	المبلغ	المطلوبات
	النقد في الصندوق ولدى المصارف الأخرى		حسابات جارية وودائع تحت الطلب
	محفظة الأوراق النقدية		ودائع التوفير ولأجل
	استثمارات في الأسهم		ودائع المصارف وأرصدتها
	كمبيالات وأسناد خاصة		تأمينات نقدية مختلفة
	حسابات جارية مدينة		مخصصات مختلفة
	سلف وقروض		مطلوبات مختلفة
	موجودات ثابتة بعد الاستهلاك		رأس المال المدفوع
	موجودات أخرى		احتياطي قانوني
			احتياطيات أخرى وأرباح مدورة
	مجموع الموجودات		**مجموع المطاليب**
	الحسابات النظامية:		الحسابات النظامية:
	تعهد العملاء مقابل اعتمادات مستندية		تعهد المصرف مقابل اعتمادات مستندية
	تعهد العملاء مقابل كفالات		تعهد المصرف مقابل كفالات
	تعهد العملاء مقابل التزامات أخرى		تعهد المصرف مقابل التزامات أخرى
	مجموع الحسابات النظامية		**مجموع الحسابات النظامية**

وفي ما يلي توضيح لأهم عناصر الميزانية:

الجانب الأول: الموجودات أو الأصول (*Assets*) حيث تظهر هذه الأصول مرتبة حسب سيولتها، فتأتي الموجودات الأكثر سيولة فالأقل سيولة وهكذا.

أما الجانب الثاني: المطلوبات أو الخصوم و حقوق الملكية (*Liabilities + Equity*)، حيث تظهر المطلوبات الأقل ثباتاً ثم الأكثر ثباتاً وهكذا. وفي النهاية يجب أن تتحقق المعادلة التالية:

مجموع الأصول = مجموع الخصوم + حقوق الملكية

1 - الشعار، محمد نضال، (2005) أسس العمل المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص 126.

ـ بالنسبة ***للموجودات (الأصول):*** يحتوي هذا الجانب على استثمارات (توظيفات) المصرف وهي كما يلي:

أ- النقد في الصندوق ولدى المصارف:

ويمثل الأموال النقدية (*Cash*) في خزائن المصرف، بالإضافة إلى إيداعاته (*Deposits*) لدى المصارف الأخرى. كذلك هناك إيداعات المصرف التجاري لدى المصرف المركزي (*Central Bank*) على شكل حساب جاري باسم المصرف، وهذه الإيداعات يجب أن تساوي نسبة مئوية من مجموع الودائع لدى المصرف التجاري، يحددها المصرف المركزي. ولابد من الإشارة إلى أن الأموال الموجودة في(خزينة المصرف، ولدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى) تشكل المصدر الرئيسي للأموال، وعادةً يحتفظ المصرف بأقل كمية من هذه الأموال، لأنها لاتنتج دخلاً مع الاحتفاظ بإمكانية تلبية طلبات العملاء والمودعين في أي وقت، لذلك يطلق عليها بخط الدفاع الأول ضد سحب الإيداعات (*First Line Of Defense Against Deposit Withdrawals*)[1].

ب- محفظة الأوراق المالية (*Portfolio*): وهي عبارة عما يملكه المصرف من سندات (*Bonds*) وأسهم (*Shares*) ويطلق عليها الإحتياطات الثانوية (*Second Reserves*). وغالباً ما تتضمن محفظة الأوراق المالية[2]:

ـ أذونات الخزينة.

ـ سندات تصدرها الحكومة الوطنية.

ـ سندات تصدرها الحكومات الأخرى.

ـ سندات وأسهم تصدرها المؤسسات غير الحكومية سواءً محلياً أو في الخارج.

ت- كمبيالات وأسناد مخصومة: وتشمل الكمبيالات والأسناد التي يخصمها العملاء لدى المصرف التجاري.

ث- الحسابات الجارية المدينة: وتشمل الأموال التي وظفها المصرف التجاري في حسابات جارية مدينة.

ج- السلف والقروض المستغلة: وتشمل الأموال التي يمنحها المصرف التجاري إلى عملائه في شكل قروض وسلف، حيث تشكل القروض الحصة الأكبر(50% إلى 75%) من إجمالي قيمة أصول المصرف كما أن القروض تحقق الجزء الأكبر من الدخل قبل الفائدة والضريبة[3].

---

1 ـ الشعار، محمد نضال، (2005) أسس العمل المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص 135.

2 ـ الشماع، خليل، (1990)، مرجع سبق ذكره، ص 26.

3 - Timothy W. Koch & S.Scott MacDonald, (2000), Bank Management. Dryden Press Harcourt College Publishers, New York.(4th), P 98.

ح- الموجودات الثابتة (*Fixed Assets*): وتمثل كافة المباني والآلات والأراضي التي تخضع لملكية المصرف لضمان قيامه بأعماله؛ كما أن هناك مجمع استهلاك لهذه الموجودات يتم طرحه من الموجودات الثابتة. وتشكل الموجودات الثابتة نسبة صغيرة (1 إلى 2%) من إجمالي الموجودات نتيجة اعتماد المصرف التجاري على مصادر مالية بعكس الوحدات الاقتصادية الأخرى التي تمثل فيها الموجودات الثابتة نسبة كبيرة من إجمالي الموجودات[1].

خ- الموجودات الأخرى: كالمدفوعات المقدمة، وعناصر مدينة أخرى.

2 ــ أما بالنسبة ***لجانب المطلوبات*** : يمثل هذا الجانب مصادر أموال المصرف التجاري.

أ- الحسابات الجارية (*Current*) والودائع تحت الطلب (*Demand Deposit*):

وهي عبارة عن الأموال التي أودعها الأفراد أو المؤسسات الخاصة و الحكومية في المصرف بحيث يمكن سحبها في أي وقت بموجب أوامر يصدرها المودع إلى المصرف.

ب- ودائع التوفير ولأجل والخاضعة لإشعار: بالنسبة لودائع التوفير ولأجل (*Time Deposit*) وهي الودائع التي يرغب الأفراد بإيداعها في المصرف لمدة محددة مسبقاً، ولا يجوز السحب منها جزئياً أو كلياً قبل انقضاء الأجل المحدد لإيداعها. وإلا سوف يكون هناك ترتيبات أخرى؛ أما بالنسبة للودائع الخاضعة لإشعار(*Notice Deposit*) وهي الأموال التي يودعها الأفراد والهيئات لدى المصرف التجاري على أن لا يتم السحب منها إلا بعد إخطار المصرف بفترة تحدد عند الإيداع.

ت- ودائع المصارف وأرصدتها الدائنة: وهي عبارة عن الودائع التي تعود ملكيتها للمصارف الأخرى.

وتعمل الودائع على مختلف أنواعها على تمويل ما يقارب 85% من أصول المصرف التجاري[2].

ث- التأمينات النقدية المختلفة: وهي مصادر الأموال التي يحصل عليها المصرف من العملاء في صورة تأمينات على خدمات قدمها أو سيقدمها لهم، كما هي الحال عند إعطاء الكفالات أو فتح اعتمادات مستندية.

ج- المخصصات المختلفة: وهي عبارة عن المخصصات المقتطعة من الأرباح لمقابلة الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف التجاري أو لتشكيل المؤونات.

ح- المطلوبات الأخرى: مثل المستحقات وصافي الأرباح المعدة للتوزيع ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة ورسوم أخرى.

خ- أموال المصرف الخاصة (حقوق الملكية) *Stockholder's Equity*:

---

1 ـ الشعار، محمد نضال، (2005) أسس العمل المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص 139.

2- سلطان، محمد سعيد، (2005)، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ص 188 .

ـ رأس المال المدفوع: وهو يمثل مجموع الأموال التي يقوم بتقديمها المساهمين أو المالكين للمصرف، وتجدر الإشارة إلى أن معظم المصارف تعتمد بشكل رئيسي على عملية الرفع المالي (*Financial Leverage*)، لهذا السبب يشكل رأس المال المدفوع في المصارف نسبة بسيطة 7% من إجمالي الأصول، وهي نسبة قليلة جداً إذا ما تمت مقارنتها مع نسبة رأس المال في الشركات الصناعية والمؤسسات غير المالية، إذ تبلغ حوالي 33% من إجمالي الأصول[1].

ـ الاحتياطي القانوني (الإجباري)*Legal Reserve*: وهو عبارة عن مجموع الأموال التي يقتطعها المصرف من أرباحه الصافية *Net Profits* في نهاية كل سنة، ويستمر الاقتطاع إلى أن يصبح مقدار الاحتياطي القانوني مساوياً لرأس المال المدفوع[2].

د- الاحتياطيات الأخرى والأرباح المدورة:

ـ الاحتياطي الاختياري: ويمثل مجموع المبالغ التي يقوم المصرف باقتطاعها بشكل اختياري كنسبة مئوية من أرباحه لمواجهة الأزمات والطوارئ.

ـ الأرباح المدورة *Retained Earnings*: وتمثل المبالغ الفائضة من صافي الأرباح وعادةً يحتفظ بها المصرف لأغراض التوسع أو من أجل تسوية الأرباح في السنوات القادمة.

3ـ ***الحسابات النظامية في كشف الميزانية:***

هي عبارة عن حسابات لها مقابل وتمثل التزامات عرضية على المصرف ولا يدخل مجموعها مع المجموع العام للميزانية، إلا أنها قد تصبح التزامات حقيقية في حال اضطر المصرف لدفع قيمتها عندما يطلب منه ذلك، كأن يخل أحد العملاء المكفولين بالشروط التي كفله المصرف على أساسها، وعندها يدخل مجموع هذه الحسابات في مجموع الميزانية في كلا الجانبين على شكل التزام حقيقي على العميل في جانب الموجودات والتزام حقيقي على المصرف في جانب المطلوبات، أو على شكل زيادة التزامات العميل في جانب الموجودات، وإنقاص أحد بنود الموجودات الأخرى بنفس المقدار. وهذه الحسابات تظهر في الميزانية العمومية على شكل:

ـ تعهدات المصرف مقابل اعتمادات مستندية.

ـ تعهدات المصرف مقابل كفالات لحساب العملاء.

ـ تعهدات المصرف مقابل التزامات أخرى.

3ـ2ـ قائمة الدخل (الأرباح والخسائر وتوزيعاتها) *Income statement* :

1 ـ سلطان، محمد سعيد، (2005)، إدارة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 188.
2 ـ الشماع، خليل، (1990)، مرجع سبق ذكره، ص 29.

تعرف قائمة الدخل بشكل عام: على أنها تلخـيص (*Summarize*) لنتـائج العمليـات (العوائـد والنفقات) *Expenses & Revenues* والأرباح والخسـائر *Gains & Losses* منتهيـة بصـافي الدخل في فترة زمنية محددة[1].

أما بالنسبة لقائمة الدخل في البنوك المتخصصة: فهي عبارة عن قائمة تعكـس الطبيعـة الماليـة (*Financial Nature*) للمصارف مثل الفوائد على القروض والاستثمارات بالإضافة إلـى حجـم العوائد[2]. وتبدو أهمية قائمة الدخل في البنوك المتخصصة في قدرتها على إظهـار مـدى كفـاءة الإدارة في تحقيق عائد للملاك[3].

ويمكن استعراض عناصر قائمة الدخل للمصارف المتخصصة من خلال الجدول (1ـ2):

جدول رقم (1ـ2) يوضح قائمة الدخل في المصرف التجاري

البيان	المبلغ	
	جزئي	كلي
الإيرادات		
الفوائد الدائنة	**	
العمولات الدائنة	**	
فرق العملة	**	
الإيرادات الأخرى	**	
مجموع الإيرادات		***
المصروفات		
الفوائد المدينة	**	
المصاريف الإدارية والعمومية	**	
الاستهلاكات والمصاريف الأخرى	**	
مجموع المصروفات		***
صافي الربح قبل الضريبة		***
ضريبة دخل الأرباح	**	
احتياطي قانوني	**	
احتياطيا اختياري	**	
اقتطاعات أخرى	**	
الأرباح الصافية		***

[1] - Charles H.Gibson,(2004), Financial Reporting &Analysis (9ed) Thomson South – Western Copyright, P36 .
2-Timothy W. Koch & S.Scott MacDonald; OP, Cit. P103 .
3 -Wood O G & Porter R. J, (1979), Analysis of Financial Statement . New York, Van Nostrand Reinhold Company ,P.57

بالنسبة ***لجانب الإيرادات:***

1. الفوائد الدائنة (*Credit Interests*): وهي الفوائد التي يحققها المصرف من القروض والسلف والحسابات المدينة (*Debt Accounts*) التي قام بمنحها.
2. العمولات الدائنة: وهي العمولات التي يحققها المصرف من خلال منحه للقروض والخدمات الأخرى نتيجة تعامله مع العملاء.

ولابد من الإشارة إلى أن العمولات والفوائد المحصلة من عمليات الإقراض والتسليف تشكل الجانب الأكبر من الدخل لأي مصرف، وغالباً ما تمثل ثلثي الإيرادات للمصرف التجاري[1].

3. فرق العملة: وهي عبارة عن الإيرادات التي يحصل عليها المصرف نتيجة تعامله بعملات أخرى غير العملة المحلية، وقد يكون فرق العملة في جانب المصروفات في حال حقق المصرف خسائر جراء تعامله بهذه العملات نتيجة لانخفاض أسعارها وامتلاك المصرف لكمية كبيرة منها بنفس الوقت.
4. الإيرادات الأخرى: وتتضمن الأرباح التي حققها المصرف من أنشطة تختلف بطبيعتها عن طبيعة عمل المصرف التقليدية كبيع أحد أصول المصرف أو قد تكون ناشئة عن أرباح رأسمالية مثل أرباح محفظة الأوراق المالية (*Portfolio*).

أما بالنسبة ***لعناصر المصروفات:***

1. الفوائد المدينة (*Debt Interests*): وهي الفوائد التي يدفعها المصرف على الحسابات والودائع المودعة لديه على اختلاف أنواعها.
2. العمولات المدينة: وهي العمولات التي يدفعها المصرف لمصارف أو أية جهة أخرى جراء تعامله معها.
3. المصاريف الإدارية والعمومية: وتشمل المصاريف الإدارية مجموعة من المصاريف المباشرة كالرواتب والأجور ومصروفات النقل والتأمين والإيجارات الأخرى. أما بالنسبة للمصاريف العمومية فتضم مصاريف الدعاية والإعلان والصيانة والقرطاسية.
4. الاستهلاكات والمصاريف الأخرى:

أ- الاستهلاكات: وهي عبارة عن المبالغ المقتطعة من أرباح المصرف بشكل سنوي، وتختلف نسبة هذه الاستهلاكات باختلاف الموجودات الثابتة وباختلاف الطريقة المحاسبية المعتمدة في حساب قسط الاستهلاك السنوي.

1 - حنفي، عبد الغفار: أبو قحف، عبد السلام، (1991)، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، ص 245.

ب- المصاريف الأخرى: وهي عبارة عن مصاريف منوعة كمصاريف المؤتمرات والندوات وغيرها.

3ـ3ـ توزيعات الأرباح والخسائر *Dividing Of Gains & Losses* :

1. ضريبة دخل الأرباح: وهي الضريبة التي يتم اقتطاعها لصالح وزارة المالية.
2. احتياطي قانوني: وهو عبارة عن نسبة مئوية يتم اقتطاعها من الأرباح بعد خصم الضريبة، وتحديد هذه النسبة يتوقف على قرارات المصرف المركزي.
3. احتياطي اختياري: وهو عبارة عن نسبة مئوية يتم اقتطاعها بعد اقتطاع الضريبة والاحتياطي القانوني وتحديد نسبة هذا الاحتياطي تتوقف على قرارات إدارة المصرف.

3ـ3ـ4ـ محددات القوائم المالية Limitations Of The Financial Statements :

هناك العديد من القيود التي تجعل من القوائم المالية غير قادرة على الوفاء باحتياجات الأطراف المختلفة إذا لم يتم أخذها بعين الاعتبار ومن أهم هذه المحددات[1].

1. اختلاف الصناعة *Difference Of Industry*: الأمر الذي يجعل من الصعب مقارنة القوائم المالية للمصارف دون الأخذ بعين الاعتبار، اختلافات أنشطة كل مصرف، وطريقة إعداده لقوائمه المالية.
2. اختلاف المبادئ المحاسبية *Accounting Principles*: كثيراً ما يؤدي اختلاف المبادئ المحاسبية إلى تحديد قيمة عناصر القوائم المالية بشكل مختلف، مثل: مخصصات الاستهلاك للأصول الثابتة ومخصصات الديون المشكوك بها، ومخصصات خسائر القروض وغيرها.
3. تغيرات البيئة الاقتصادية *Changes Of Economic Environment*: عند مقارنة القوائم المالية، يجب الأخذ بعين الاعتبار تغيرات البيئة الاقتصادية التي تعمل ضمنها المنشأة، حيث تختلف هذه المتغيرات من سنة إلى أخرى مثل (معدلات الفائدة، والتضخم *Inflation* ....الخ).
4. يضاف إلى ذلك إن القوائم المالية لا تعكس بعض العمليات التي تؤثر على المركز المالي ونتائج الأعمال، بسبب صعوبة التعبير عنها بصورة نقدية كالعقود والارتباطات المستقبلية و الدخل المعنوي[2].

4ـ أهمية التحليل المالي لمستخدمي البيانات المصرفية:

---

[1] - Edmonds, Edmonds,Mcnair, Olds, Tsay. (2007) Survey of Accounting, McGraw- Hill, Companies, Inc, New York, USA, P 333- 334.

[2] - الفداغ، فداغ، (2002)، المحاسبة المتوسطة ، النظرية والتطبيق في القوائم المالية، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 169.

يعتبر التحليل المالي *Financial Analysis* وما ينجم عنه من معلومات ومؤشرات نوعية *Qualitative* وكمية *Quantitative* من أهم الأدوات والوسائل التي تعتمد عليها إدارة المصرف *Bank Management*، وجهات عديدة أخرى (المصرف المركزي *Central Bank*، المودعين *Depositors*، الملاك *Shareholders*، السلطة الضريبية *Tax Authority*، الجمهور *The public*)، حيث تبني معظم قراراتها وسياساتها بناءً على ما ينطوي عليه التحليل المالي وفي ما يلي توضيحٌ لما يمثله التحليل المالي من أهمية بالغة بالنسبة للجهات السابقة:

1. إدارة المصرف *Bank Management*:

هناك العديد من الأسباب التي جعلت إدارة المصرف تهتم بالتحليل المالي، منها ضرورة ممارسة الوظائف الإدارية *Managerial Functions*، وبشكل خاص وظيفتي التخطيط *Planning* والرقابة *Controlling*، وذلك على اعتبار أن جزء من مخرجات *Outputs* التحليل المالي يعود كتغذية راجعة أو عكسية *Feed back*، حيث يتم مقارنة الأداء *Performance* الفعلي مع ما هو مخطط مسبقاً، ليتم بعد ذلك تحديد الانحرافات *Gaps* والعمل على تصحيحها. ومن الأسباب التي تهم إدارة المصرف أيضاً ضرورة التوفيق بين هدفي السيولة والربحية، مع تركيز الإدارة على السيولة *Liquidity* بالدرجة الأولى، لأن أكثر من ($\frac{9}{10}$) من مصادر تمويل المصرف متأت من الودائع، وهي أموال مملوكة للغير، جزء منها يستحق عند الطلب[1]. يضاف إلى ذلك اهتمام الإدارة النقدية بنتائج التحليل المالي وبخاصة فيما يتعلق بإدارة الاحتياطيات *Reserves Management* (الأولية والثانوية) لمعرفة توقيت عملية الشراء أو البيع للحسابات الطليقة أو عملية الخصم لدى المصرف المركزي.

2. المصرف المركزي *Central Bank*:

يعمد المصرف المركزي إلى وضع العديد من السياسات التي تؤثر في تحديد نوعية وحجم القروض الممنوحة من قبل المصارف، ويتم ذلك من خلال مجموعة من الأساليب الكمية والنوعية المؤثرة على حجم ونوعية الائتمان *Credit* مثل (التحكم في نسبتي الاحتياطي و السيولة القانونية، سعر الفائدة، سعر الخصم بالإضافة إلى تعيين حدود قصوى للأنواع المختلفة من القروض التي يمنحها المصرف التجاري)[2]. وبما أن المصرف المركزي هو مصرف المصارف والشخصية الاعتبارية المسؤولة عن رقابة بقية المصارف التابعة له. يقوم المصرف المركزي بالطلب من بقية المصارف بتقديم بياناتها المالية، ليقوم المصرف المركزي بعد ذلك بإجراء التحليل المالي اللازم، والحصول على مؤشرات تمكنه من تحديد نقاط الضعف *Weakness* والقوة *Strength* واتخاذ الإجراءات المناسبة حيال ذلك.

1- الشماع، خليل، (1990)، مرجع سبق ذكره، ص47.
2- سلطان، محمد سعيد، (2005)، إدارة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 393.

3. المودعون *Depositors*:

يقوم المصرف بقبول الودائع من الجمهور وتوظيف معظمها في القروض *Loans* والاستثمارات *Investments* وبما أن المصرف يعمل على أساس الرافعة المالية *Financial leverage*، لذلك ينصب جل اهتمام المودعين على توفر السيولة لدى المصرف بحيث يستطيعون أن يحصلوا على ودائعهم وقت الحاجة إليها، أو أن يطمأنوا على ودائعهم، بالإضافة إلى اهتمامهم المتزايد بمتانة رأس مال المصرف (الملاءة) لما لها من دور كبير في الحد من المخاطر الناشئة عن العمليات التشغيلية دون المساس بالودائع، كذلك اهتمام المودعون بطبيعة ومكونات محفظة المصرف؛ حيث تعكس هذه المحفظة (*portfolio*) مدى قدرة المصرف على التوفيق بين السيولة والربحية والاستثمار في موجودات عالية الجودة. جميع هذه المعلومات وغيرها يحصل عليها المودعون من التحليل المالي للمصرف الذي يتعاملون معه، ومن هنا تبدو أهمية هذا التحليل ونتائجه على قرارات المودعين.

4. المالكون أو المساهمون (*Shareholders*):

تعتمد الجهة المالكة للمصرف على التحليل المالي بشكل كبير كأحد الأساليب المهمة في الرقابة على أعمال المصرف، وذلك من خلال ما تعكسه نتائج التحليل على شكل نسب مالية وائتمانية دورية، بالإضافة إلى دور التحليل في رسم الخطط والسياسات المستقبلية. وبما أن اهتمام المساهم يتركز على العائد من رأس المال المستثمر والقيمة المضافة والمخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات، فإنه يهتم بنواحي المحافظة على الأسهم التي يمتلكها أو التخلي عنها وذلك استناداً لنتائج التحليل المالي[1].

5. السلطة الضريبية *Tax Authority*:

تقوم السلطة الضريبية ممثلة بوزارة المالية بفرض وجباية الضرائب المستحقة، من كافة المنشآت والمؤسسات التي تعمل ضمن نطاق الدولة، والمصارف المتخصصة تخضع كبقية المؤسسات إلى الضرائب، وعادة ما تعتمد هذه السلطات المالية على نتائج ومؤشرات التحليل المالي كقرائن أو مستندات على صحة المركز المالي وعلى دقة الأرباح المحتسبة في قائمة الدخل التي تعتبر الأساس في فرض الضرائب.

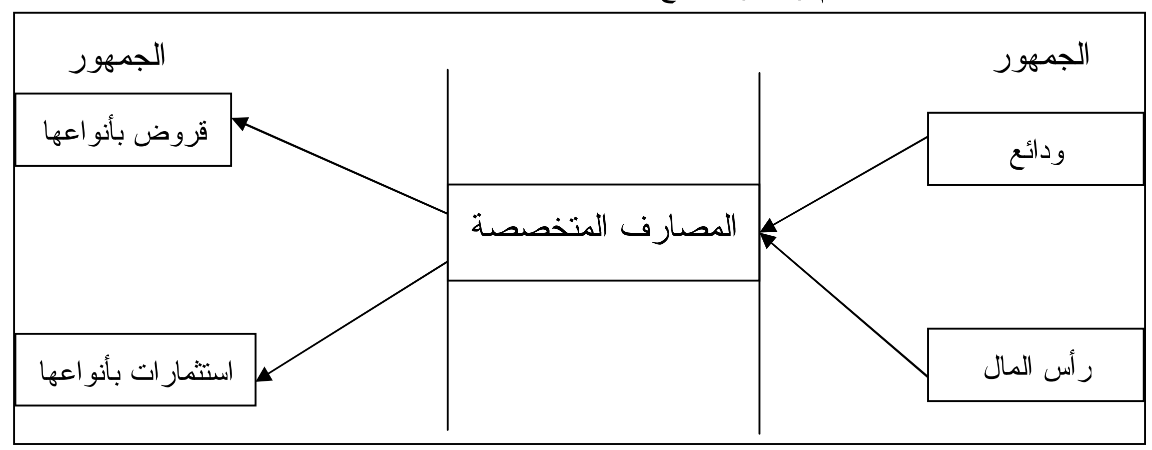
6. الجمهور *The Public*:

يقوم المصرف باستقبال الودائع من الجمهور مقابل عمولة معينة، ومن جهة أخرى يقوم المصرف بمنح القروض إلى الجمهور مقابل عمولة محددة، وبناءً عليه يمكن القول أن نقطة البداية والنهاية

1- حنفي، عبد الغفار، (1990)، الإدارة المالية المعاصرة، مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، ص69.

لأي نشاط مصرفي هي الجمهور *The Public* سواءً أكان شخصية (عادية، اعتبارية). ويبدو ذلك من خلال الشكل (1ـ5).

شكل رقم (1ـ5) يوضح علاقة الجمهور بالمصارف المتخصصة



المصدر: الشكل من إعداد الباحث

ولكي يستطيع الجمهور متابعة نشاط المصرف، فإنه يعتمد على نتائج التحليل المالي في الحصول على كثير من المعلومات المتعلقة بالمديونية والربحية وأسعار الفوائد وطبيعة القروض ودرجة تنوعها، ومكانة المصرف بالنسبة لبقية المصارف الأخرى.

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أهمية إعداد القوائم المالية بطريقة صحيحة ودقيقة، تمكن المحلل المالي من الوصول إلى معلومات ذات قيمة ومفيدة لمتخذي القرارات في المصارف، والجهات الأخرى المستفيدة من عملية التحليل المالي.

المبحث الثالث:
أدوات التحليل المالي في المصارف المتخصصة

ـ تمهيد:

تختلف وتتعدد التقنيات والأدوات المستخدمة في التحليل المالي حسب الهدف والغاية المرجوة من التحليل، فقد تكون الغاية المرجوة هي التأكيد على الأهمية النسبية *Relative* أو المقارنة *Comparative* للبيانات المالية المعدة، أو تقييم الوضع المالي للمصرف و تحديد التغيرات الرئيسية والأسباب الخفية التي أدت إلى تلك التغيرات، أو إعطاء إشارات إنذار مبكرة حول مدى نجاح المصرف أو فشله في المستقبل.

وسوف يحاول الباحث من خلال الفقرات التالية عرض مفهوم الأدوات المالية المستخدمة في التحليل المالي:

- التحليل الرأسي (العمودي) للقوائم المالية *Vertical Analysis*.
- التحليل الأفقي للقوائم المالية *Horizontal Analysis*.
- كشف مصادر واستخدامات الأموال (كشف الأموال).
- تحليل النسب المالية *Ratios Analysis*.

1ـ التحليل الرأسي (العمودي) للقوائم المالية (*Vertical Analysis*):

يعتمد التحليل الرأسي على تحويل الأرقام المطلقة الواردة بالقوائم المالية إلى نسب مئوية *Percentages*، حيث يتم تحديد نسبة كل عنصر من عناصر القوائم المالية للمصرف إلى إجمالي القائمة نفسها، أو نسبة كل عنصر من عناصر القائمة إلى إجمالي المجموعة التي ينتمي إليها هذا العنصر. ويمكن استخدام تلك الطريقة لجميع القوائم المالية بهدف سهولة دراسة تلك القوائم في شكل وزن نسبي أو حجم مشترك حيث يطلق عليها القوائم المالية ذات الحجم النسبي (*Common Size Statement*)[1].

كما أن اعتماد التحليل الرأسي على تحويل عناصر القوائم المالية إلى وحدات موحدة *Common Units* أو مشتركة على أساس معين وإجراء المقارنات فيما بينهما دفع بالبعض إلى تسميته بالتحليل الهيكلي *Structural Analysis*[2].

1-Edmonds, Edmonds, Old, Tsay, Schmeider. (2007) fundamental Financial And Managerial, Mc Graw-Hill Irwin WI, New York, P 653.

[2] - لطفي، أمين السيد أحمد،(2005)، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإبراهيمية، مصر، ص 329.

ويهدف التحليل الرأسي إلى معرفة الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر القوائم المالية واكتشاف العلاقات التي تربط بين الجزئيات فيما بينها من ناحية، وبين المجموعات الفرعية والكلية من ناحية أخرى، إذ أن تحديد العلاقات التي تربط بين عناصر القوائم المالية يساعد في اكتشاف العديد من الظواهر والإفادة منها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات[1].

ويعاب على أسلوب التحليل الرأسي سمة الجمود والسكون *Static* التي يتصف بها خاصةً إذا ما اقتصر على فترة مالية واحدة، الأمر الذي يجعل منه أسلوب ضعيف الدلالة، كما أن استخدامه بمفرده لايوفر مؤشراً جيداً على مدى قوة أو ضعف الحالة المدروسة[2].

2ـ التحليل الأفقي للقوائم المالية (*Horizontal Analysis*):

يشير هذا النوع من التحليل المالي إلى دراسة السلوك الفردي لعناصر القوائم المالية لعدة فترات محاسبية. هذه الفترات قد تكون ربعية ضمن نفس الفترة (السنة) أو قد تكون لعدة فترات (سنوات) مختلفة، ويركز هذا النوع من التحليل على اتجاهات كل عنصر كحساب مطلق *Absolute Account* أو اتجاهاته على شكل نسبة مئوية *Percentage*[3].

وبتعبير أخر هو عبارة عن مجموعة من العمليات التي يجريها المحلل المالي على عدة قوائم مالية لسنوات مالية بقصد التعرف على الاتجاه المالي لتحديد نقاط الضعف والقوة في عمليات المصرف وأنشطته المختلفة[4].

ويتطلب التحليل الأفقي (المقارن) توفر مجموعة من القوائم المالية لعدد من السنوات السابقة، واختيار سنة أساس معينة ومناسبة (*Base Year*)، كما ينبغي إعادة صياغة هذه القوائم في شكل يمكن معه مقارنة النسب المالية لبنودها (عناصر القوائم المالية) في الفترات المالية المتتالية طبقاً لأسس موحدة[5].

وتزداد واقعية نتائج التحليل الأفقي كلما طال الأفق الزمني للفترات المالية المقارنة، حيث أنه كلما اشتملت فترة المقارنة على عدد سنوات أكبر، كلما أتت نتائج التحليل الأفقي للظاهرة المدروسة أكثر مصداقية وموضوعية مما هي عليه فيما لو اقتصرت على عدد سنوات أقل. فالاتجاه المحدد إحصائياً بموجب عدد سنوات أكبر على خريطة الانتشار الممثلة للظاهرة المدروسة يكون أكثر تمثيلاً لواقع الظاهرة الفعلي من الاتجاه المحدد بموجب عدد سنوات أقل على تلك الخريطة[6].

---

[1] - الحسيني، صادق، مرجع سبق ذكره، ص 179.

[2] - اسماعيل، اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[3] Edmonds, Edmonds, Old, Tsay, Schneider. (2007), OP. Cit. P.653

[4] - الزعبي، هيثم محمد(2000) الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر ، عمان، الأردن، ص181.

[5] - عقل، مفلح،(2000)، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، ط2، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 230.

[6] - لطفي، أمين السيد أحمد، مرجع سبق ذكره،ص 321.

وإذا ما تمت مقارنة التحليل الأفقي بالتحليل الرأسي، لوجدنا أن أهم مايميز التحليل الأفقي هو سمة الحركية والديناميكية، والتي يمكن من خلالها أن يقوم المحلل المالي بتكوين صورة أوضح وأدق عن واقع عمل المصرف واتجاهاته المستقبلية، إذ انه يبين التغيرات التي تمت بمرور الزمن، بخلاف التحليل الرأسي (العمودي) الذي يقتصر على فترة زمنية واحدة والمتسم بصبغة الجمود والسكون[1].

2ـ1ـ التحليلان الأفقي والرأسي معاً (في قائمة واحدة):

يمكن عرض كل من التحليلين الأفقي والعمودي معاً وبشكل موحد، وينطبق ذلك على كلاً من الميزانية العمومية وقائمة الدخل، ومن أجل القيام بهذا النوع من التحليل يجب أن تعرض أعمدة الميزانية العمومية أو قائمة الدخل لعدة سنوات، وبعدة أعمدة، ومن بعدها تتم عملية التحليل الأفقي ومعرفة تغيرات مفردات القوائم المالية أو الاتجاه الذي تسلكه تلك المفردات مقارنة مع سنة الأساس. ومن جانب أخر توضع أعمدة إضافية لتوضيح التوزيع النسبي العمودي لكل بند من بنود القوائم المالية في كل سنة، وبهذه الطريقة يتم قراءة القائمة الموحدة «أفقياً» لمتابعة تاريخ تطور الفقرات، و«عمودياً» لمتابعة التغير النسبي في فقرات السنة الواحدة.

وتبدو أهمية هذا التحليل في أن بعض البنود تبدو ذات أهمية حركية بالقياس الأفقي (التاريخي) ولكنها، بحد ذاتها قليلة الأهمية بالقياس العمودي. وبالعكس هناك بعض التغيرات محدودة أفقياً، لكنها ذات أهمية كبيرة بالقياس العمودي. وبغض النظر عن طبيعة هذه التغيرات ومداها، فهي ذات أثار مهمة على سيولة المصرف وربحيته[2].

2ـ2ـ متوسط الأرقام:

في هذا النوع من التحليل يتم استخراج متوسط الأرقام لفقرات الميزانية العمومية أو لقائمة الدخل لسنتين أو أكثر، حسب المدة المطلوب استخراج المتوسط لها؛ ومن ثم يتم مقارنة كل مفردة مع هذا المتوسط، ليتم بعدها معرفة تغير قيم كل مفردة زيادةً أو نقصاناً عن هذا المتوسط، ومن جهة أخرى يمكن وضع متوسط متحرك لعدة سنوات، من شأنه أن يعكس ثقل التغيرات الأخيرة، ويسقط من الحساب أثر السنوات القديمة.

2ـ3ـ تحليل المكونات (*Analysis of components*)[3]:

هو صورة مطورة من التحليل الرأسي للقوائم المالية لكنه يمتاز بسمة الديناميكية التي تجعله أداة من أدوات التنبؤ بفشل أو إفلاس (*Failure & Bankruptcy*) المنشآت المالية، ويمكن تطبيقه

---

[1] -www.sca.ae/arabic/secured/publications/uploads/FundamentalFinantialAnalysis.

[2] ـ دورة تدريبية بعنوان : تحليل وتقييم الأداء المصرفي، إعداد الدكتور خليل الشماع (2007) بالتعاون مع المصرف الصناعي السوري، واتحاد المصارف الأمريكية، دمشق، سوريا، ص 227 .

[3] ـ مطر، محمد (2003) الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، دار وائل للنشر ط1، عمان، الأردن، ص 97.

على جميع القوائم المالية المنشورة إلا أن الميزانية العمومية هي أكثر المجالات استخداماً إذ يمكن لمقاييس الميزانية أن تسجل :

1. مقياس لمعلومات كل عنصر من عناصر الميزانية على مستوى الباب الذي تنتمي إليه.
2. مقياس لمعلومات كل عنصر من عناصر الميزانية على مستوى الميزانية.
3. مقياس لمعلومات كل باب على مستوى الميزانية.
4. مقياس لمعلومات الميزانية جميعها كوحدة واحدة.

وتزداد قيم مقاييس المعلومات بالنسبة للقوائم المالية كلما ازدادت قيم عناصرها(*Items*) تقلباً، هـذا يعني أنه كلما كانت مقاييس المعلومات الأربعة السابقة أكبر حجماً وأكثر تقلباً أشار ذلك إلى وجود مصاعب مالية.

ـ فإذا كان الهدف هو تقييم السيولة *Liquidity* في الأجل القصير، ينصب التحليل على الأصـول والخصوم المتداولة *Current*.

ـ أما إذا كان التحليل ينصب على الكفاية (الملاءة) الماليـة *Financial Adequacy* للمنشـأة أو الوفاء بالالتزامات طويلة الأجل، فالتحليل المالي يكون شامل لجميع عناصر الأصول والخصوم.

3ـ كشف مصادر واستخدامات الأموال (كشف الأموال):

تعمد كثير من السلطات الرقابية الخارجية والمالية إلى إلزام المصارف التجارية بإعداد كشـف الأموال لما له من أهمية بالغة في حساب وعرض التغيرات فـي مصـادر أمـوال المصـرف، والتغيرات التي تنجم من استخدامات هذه الأموال، ومعرفة دور وأهمية كل مصدر بالنسـبة لبقيـة مصادر الأموال الأخرى، إضافة إلى معرفة تركز استخدامات أموال المصرف أثناء قيامه بأنشطته المتنوعة.

وتأتي **مصادر**(*Resource*)**الأموال** نتيجة:

ـ الانخفاض في عناصر الموجودات.
ـ الزيادة في عناصر المطلوبات (بما فيها الودائع) .
ـ الزيادة في عناصر حقوق الملكية (بما فيها صافي العمليات التشغيلية).

أما **استخدامات** (*Using*) **الأموال** فتكون نتيجة:

ـ الزيادة في عناصر الموجودات.
ـ الانخفاض في عناصر المطلوبات (بما فيها الودائع).
ـ الزيادة في عناصر حقوق الملكية (بما فيها صافي العمليات التشغيلية).

وفي النهاية يجب أن تكون مصادر الأموال مساوية لاستخداماتها، أي بمعنى أخر يجب أن تحقـق المعادلة التالية: الموجودات = المطلوبات + حق الملكية

4ـ تحليل النسب المالية *Financial Ratios Analysis*:

تعد النسب المالية من أقدم وأهم الأدوات المستخدمة في التحليل المالي، إذ أنه من غير المألوف أن يتم تحليل مالي للمصرف أو أية منشأة أخرى دون استخدام النسب المالية، ويمكن النظر إلى النسب المالية وما ينتج عنها من معلومات على أنها بمثابة نجوم مرشدة *Guiding Stars* وموجهة لإدارة المصرف، حيث تحدد الخطوات والمسارات الكفيلة بمساعدة المدراء في اتخاذ قراراتهم بكفاءة وفعالية عالية[1].

وتعرف النسبة (*Ratio*) بشكلها العام على أنها: عبارة عن علاقة رقمية أو كمية بين عنصرين أو متغيرين. وحسب مفهوم التحليل المالي تعرف النسبة: على أنها مقارنة قياسية لحجم أو مبلغ معين لعنصر ما مع حجم أو مبلغ لعنصر أخر[2].

ويعرف تحليل النسب *Ratios Analysis*: بأنه عبارة عن مجموعة من الطرائق، تستخدم لمقارنة وتفحص وتدقيق العلاقات بين عناصر القوائم المالية المختلفة[3].

وتتجلى أهمية النسب المالية في أنها تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف [4]:

1. إقامة مؤشرات *Standards* عامة لقياس درجة نمو المصرف والكشف عن مواطن الضعف فيه.
2. توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وإجراء المقارنات .
3. إتاحة الفرصة لإجراء مقارنات بين المصارف المتجانسة .
4. تمكين أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية من الحصول على المعلومات التحليلية والقيام بأعمالها بفعالية وكفاءة عالية.

ومما تقدم يمكننا القول أن النسب المالية *Financial Ratios* ليست هدفاً بحد ذاتها، وإنما هي مؤشرات كمية ورقمية يتم الاسترشاد بها لإلقاء الضوء على أنشطة المصرف كافةً، وذلك من خلال مقارنتها مع معايير موضوعة لهذا الغرض.

وتقسم النسب المالية حسب طبيعة المجال التي تستخدم به إلى نوعين أساسيين هما[5]:

ـ **نسب اتجاهية**: وهنا توضح النسب المالية المحسوبة حركة أو اتجاه قيمة بند معين من بنود القوائم المالية على مدار فترة زمنية معينة، وهذا الأسلوب يدخل ضمن التحليل المالي الأفقي.

[1] -Ciaran Walsh,(1995), key Management Ratios, Pitman Publishing,128 long Acre. London, P 4.

[2] - د: عبد الله، خالد أمين،(2003) تحليل ائتمان الشركات، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، السلسلة الرابعة، عمان، الأردن، ص48.

[3] - Ross. Westerfield. Jaffe. Jordan.(2008). Modern Financial Management McGraw- Hill Companies, Inc (Eighth Edition), New York, U.S.A, P 45.

[4] ـ كندة محمد نوري خياطة (2003) ، التحليل المالي للقوائم المالية باستخدام معاملات الارتباط وانحدار ، دراسة تطبيقية على رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب. ص 45

5- قاسم محمد قاسم علي الجنيدي،(2007) التنبؤ بتعثر العميل المصرفي باستخدام نسب التحليل المالي، دراسة تطبيقية في المصارف التجارية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، ص 73 .

ـ **نسب هيكلية**: هي النسب المالية التي تمثل العلاقة بين قيمة عنصرين أو أكثر من عناصر القوائم المالية في لحظة زمنية معينة على مدار نفس الفترة المالية.

و يساهم التصنيف *Classification* الملائم للنسب المالية إلى حد كبير في دقة التحليل المالي[1].

ولهذا السبب عمد الكثير من الكتاب والباحثين في مجال الإدارة المالية والمحاسبة والتحليل المالي ومنهم (محمد مطر، خليل الشماع، مفلح عقل،.......) إلى تصنيف النسب المالية إلى عدة مجموعات، بحيث تتخصص كل مجموعة بمجال أو نطاق معين (تحليل السيولة، الربحية).

وحري بنا أن نشيد بهذا التصنيف للنسب المالية، لما له من دور في تبسيط وسهولة احتساب النسب المالية، وضمان الحصول على مؤشرات تخص جانب معين بحد ذاته، كالسيولة أو الربحية لدى المصرف.

وفيما يلي أهم النسب المالية للمصارف التجارية:

4ـ1ـ نسب السيولة *Liquidity Ratios*:

تعتبر نسب السيولة من أقدم النسب المالية المستخدمة في مجال التحليل المالي، وتأتي نسب السيولة لتشير إلى الصحة المالية للمصرف، إذ أن أهم أمراض الهيكل التمويلي واختلافه للمصرف، هو قلة السيولة التي تؤدي بدورها إلى العسر المالي *Financial Insolvency*[2].

وتعبر السيولة *Liquidity* بشكل عام: « عن مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها»[3].

أما في المجال المصرفي فيقصد بالسيولة: مدى قدرة المصرف على مقابلة التزاماته، وهذه المقدرة لاتتوقف على تحويل الأصول بسرعة وبدون خسارة، وإنما على مقدرة المصرف في زيادة القروض الممنوحة، وتعد هذه الخاصية من السمات المميزة لإدارة الأصول والخصوم *Assets & Liabilities Management* في المصرف[4].

وتعد السيولة ذات أهمية كبيرة للمصارف، حيث لا تتمكن إدارة المصرف من طلب مهلة إضافية من المودع عندما يرغب بسحب ودائعه، إذ أن ذلك سيؤدي إلى زعزعة الثقة بين الزبون والمصرف، إلا أن بقية المنشآت غير المصرفية تتمكن من التفاوض مع الدائن عند مطالبته

1 - محمد، محمود عبد ربه محمد (2000) مخاطر الاعتماد على البيانات المحاسبية عند تقييمك للاستثمارات في سوق الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 249.

2 - فضالة، أبو الفتوح علي، (2004)، التحليل المالي وإدارة الأموال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص 26.

3 - Sanley B. Block and Geoffery A. Hirt (1994), Foundations of Financial Management, Miched W. Junior, P 59

4 - K. Selvavinayagm, (1995), Financial Analysis of Banking Institutions, United Nation, FAO Investment Center .Paper Series, NO 1

باستحقاقاته، وهناك إمكانية في طلب مهلة إضافية للتسديد دون أن يؤدي ذلك إلى زعزعة الثقة المالية أو التأثير على سلامة المركز المالي للمنشأة غير المالية[1].

ومن خلال ما تم عرضه مسبقاً، يتبن لنا أهمية توفر السيولة لدى المصرف، وذلك لمواجهة السحوبات المستمرة من الودائع، وتلبية احتياجات الجمهور من التسهيلات الائتمانية؛ كما أن زيادة السيولة عن الحدود المطلوبة يشير إلى عدم كفاءة إدارة المصرف وتعطيل جزء كبير من موارده، وحرمانه من قسم كبير من الأرباح. لذلك تعمد إدارة المصرف وأطراف خارجية أخرى إلى تحليل ومراقبة السيولة المتوفرة لدى المصرف بهدف بقاء السيولة ضمن الحدود النظامية، بدون زيادة أو نقصان، معتمدين في ذلك على العديد من نسب السيولة التي تساعد في تقديم المعلومات المفيدة وبنفس الوقت تعد من الأدوات الرقابية الهامة على وضع السيولة لدى المصرف، **ومن أهم نسب السيولة:**

4ـ1ـ1ـ نسبة الاحتياطيات الأولية إلى الودائع تحت الطلب(الجارية):

وتشير هذه النسبة ًإلى مدى قدرة المصرف على مواجهة المسحوبات من الودائع الجارية وذلك بالاعتماد على الاحتياطات الأولية، وارتفاع هذه النسبة يشير إلى تحسن سيولة المصرف، ويعبر عنها:

$$\text{الاحتياطيات الأولية إلى الودائع تحت الطلب} = \frac{\text{الاحتياطات الأولية}}{\text{الودائع تحت الطلب}}$$

4ـ1ـ2ـ نسبة الاحتياطيات الأولية إلى إجمالي الودائع:

وتشير هذه النسبة إلى مدى اعتماد المصرف على احتياطاته الأولية في مواجهة المسحوبات من الودائع بكافة أنواعها، وهي مقياس أشد من النسبة السابقة، وارتفاع هذه النسبة يشير إلى تحسن سيولة المصرف، ويعبر عنها كما يلي:

$$\text{الاحتياطيات الأولية إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{الاحتياطات الأولية}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

4ـ1ـ3ـ نسبة الاحتياطيات الثانوية إلى إجمالي الودائع:

وتشير هذه النسبة إلى مدى قدرة المصرف على مواجهة المسحوبات من الودائع، وذلك بالاعتماد على الاحتياطات الثانوية، وارتفاع هذه النسبة يشير إلى تحسن سيولة المصرف أيضاً، وهي كالتالي:

$$\text{الاحتياطيات الثانوية إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{الاحتياطات الثانوية}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

[1] ـ الحسيني، فلاح حسن عداي: عبد الله الدوري، مؤيد عبد الرحمن،(2003) إدارة البنوك ، دار وائل للنشر، ط2، عمان، الأردن، ص 94.

4ـ1ـ4ـ نسبة الاحتياطيات الأولية والثانوية إلى إجمالي الودائع:

ويعبر عنها أيضاً بنسبة إدارة السيولة *Liquidity Management* (الاحتياطيات الأولية + الاحتياطيات الثانوية) خاصة وأنه من السهل تحويل الاحتياطيات الثانوية إلى أولية وبسرعة[1]، وارتفاعها يشير إلى وضع جيد لسيولة المصرف.

$$\text{الاحتياطيات الثانوية والأولية إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{الاحتياطات الثانوية والأولية}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

4ـ1ـ5ـ نسبة الاحتياطيات الأولية والثانوية إلى إجمالي الموجودات:

ويعبر عنها أيضاً بنسبة إدارة السيولة (الاحتياطيات الأولية + الاحتياطيات الثانوية) إلى إدارة الربحية *profitability Management* (القروض + الاستثمارات الأخرى)[2].

$$\text{الاحتياطيات الثانوية والأولية إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{الاحتياطات الثانوية والأولية}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

4ـ1ـ6ـ نسبة الودائع تحت الطلب (الجارية) إلى مجموع الودائع:

بما أن الودائع الجارية هي الأكثر تعرضاً لحالات السحب مقارنة مع الودائع الأخرى، فإن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى أن المصرف يعاني من انخفاض في السيولة.

$$\text{الودائع تحت الطلب إلى مجموع الودائع} = \frac{\text{الودائع تحت الطلب}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

4ـ2ـ نسب توظيفات الأموال:

وتشمل التوظيفات كلاً من (الاحتياطيات الثانوية، القروض، الاستثمارات) أي محفظة المصرف من الموجودات المربحة، وهي على الشكل التالي[3]:

4ـ2ـ1ـ نسبة الموجودات المربحة إلى مجموع الموجودات: وارتفاع هذه النسبة يعد مؤشر جيد على زيادة دخل المصرف من موجوداته المربحة.

$$\text{الموجودات المربحة إلى مجموع الموجودات} = \frac{\text{الموجودات المربحة}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

[1] - دورة تدريبية بعنوان : تحليل وتقييم الأداء المصرفي، إعداد الدكتور خليل الشماع (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 112.
[2] - الشماع، خليل، (1990)، التحليل المالي للمصارف، مرجع سبق ذكره، ص 79-80.
[3] - الشماع، خليل، (1990)، التحليل المالي للمصارف، مرجع سبق ذكره، ص 79-80.

4ـــ2ـــ2ـــ نسبة القروض إلى الودائع: وارتفاع هذه النسبة هـــو مؤشـــر علـــى زيـــادة ربحيـــة المصرف، وبنفس الوقت هو مؤشر على نقص السيولة (زيادة المخاطر) لدى المصرف.

$$\text{القروض إلى الودائع} = \frac{\text{القروض}}{\text{الودائع}}$$

4ـــ2ـــ3ـــ نسبة مكونات الاستثمارات إلى الودائع: وتهدف هذه النسبة لمعرفـــة كيفيـــة توظيـــف الودائع وما هي أكثر مجالات الاستثمار التي تتركز فيها الودائع.

$$\text{الاستثمارات إلى الودائع} = \frac{\text{الاستثمارات}}{\text{الودائع}}$$

4ـــ2ـــ4ـــ نسبة مزيج القروض:

يوضح تحليل القروض حسب مزيجها، التكوين النســـبي لمحفظـــة القـــروض *portfolio of loans*. ومن خلال هذا التحليل يتبين لنا أين تتركز قروض المصرف، وهل ينســـجم ذلـــك مـــع السياسة الإقراضية التي ينتهجها المصرف، ويتم تبويب القروض بعدة طرق:

أ- تبويب القروض حسب القطاعات كما هو في الجدول (1ـــ3):

جدول رقم (1ـــ3) يوضح تبويب القروض حسب القطاع

نوع القروض	السنة(1)		السنة(2)	
	المبلغ	%	المبلغ	%
القروض التجارية				
القروض الاستهلاكية				
القروض العقارية				
القروض الزراعية				
المجموع		100%		100%

المصدر: الشماع، خليل، (1990)، التحليل المالي للمصارف، مرجع سبق ذكره، ص84

ب- تبويب القروض حسب نوعها كما هو في الجدول (1ـــ4):

جدول رقم (1ـــ4) يوضح تبويب القروض حسب النوع

نوع القروض	السنة(1)		السنة(2)	
	المبلغ	%	المبلغ	%
الجاري مدين				
خصم الأوراق التجارية(الكمبيالات)				
السلف المستغلة				
بطاقات الائتمان				
المجموع		100%		100%

المصدر: الشماع، خليل، ورشة عمل حول تقيم الأداء المصرفي،(2007) مرجع سبق ذكره، ص123.

ت-تبويب القروض حسب اجلها كما هو في الجدول (1ـــ5):

جدول رقم (1ـــ5) يوضح تبويب القروض حسب الأجل

نوع القروض لأجل	السنة(1)		السنة(2)	
	المبلغ	%	المبلغ	%
لغاية شهر واحد				
لغاية 3 أشهر				
أكثر من 3 - 6 أشهر				
أكثر من 6 - سنة				
أكثر من سنة - 2 سنة				
أكثر من 2 - 5 سنة				
أكثر من 5 سنة				
المجموع		100%		100%

المصدر: الشماع، خليل، ورشة عمل حول تقيم الأداء المصرفي،(2007) مرجع سبق ذكره، ص124.

4ـــ2ـــ5ـــ نسبة تحصيل القروض:

وهي نسبة تقيس مدى كفاءة المصرف في تحصيل قروضه الممنوحة، وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{تسديدات القروض خلال السنة} \times 100}{\text{(رصيد القروض أول السنة + القروض الممنوحة خلال السنة)}}$$

4ـ2ـ6ـ نسبة القروض المتعثرة إلى رصيد القروض نهاية المدة:

وهي نسبة تقيس جودة الائتمان وجودة إدارة محفظته، ويعبر عنها بالعلاقة التالية :

$$\frac{\text{القروض المتعثرة} \times 100}{\text{مجموع القروض}}$$

وتحسب القروض المتعثرة = مجموع القروض × نسبة التعثر.

4ـ 3ـ نسب هيكل التمويل *Ratios of Financial Structure*: ومن أهم هذه النسب:

4ـ3ـ1ـ نسبة الرافعة المالية (*Financial Leverage Ratio*):

وتستخدم هذه النسبة لتشير إلى أي مدى يعتمد المصرف على الدين *Debt* في هيكل التمويل، لأن الدين كأحد مصادر التمويل يعتبر رخيص نسبياً، ويصبح أرخص إذا ماأخذنا بعين الاعتبار التوفير الضريبي الناجم عن طرح الفائدة على الديون كنفقة *Expense*، مما يؤدي إلى تخفيض الربح الخاضع للضريبة وعندئذ يتم دفع ضرائب أقل[1].

ولابد من التنويه، إلى أن الرافعة المالية في المصارف التجارية تعتبر عالية جداً، لأن المصارف تتاجر أساساً بأموال الغير (الودائع *Deposits*) التي تشكل النسبة الأكبر من خصوم المصرف، حيث تصل الرافعة المالية (نسبة المديونية) لدى المصرف إلى أكثر من ثمانين ضعفاً[2]. ويعبر عن هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{الرافعة المالية FLR} = \frac{\text{مجموع الودائع}}{\text{حقوق الملكية}}$$

4ـ3ـ2ـ نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي المطلوبات:

وتهدف هذه النسبة للتعرف على مدى اعتماد المصرف على أمواله الخاصة في عمليات التمويل المختلفة.

$$\text{حقوق الملكية إلى إجمالي المطلوبات} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي المطلوبات}}$$

4ـ3ـ3ـ مزيج الودائع:

[1] - الميداني، محمد أيمن عزت (1999)، الإدارة التمويلية في الشركات، ط3، مكتبة العبيكات، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص 595.

[2] - سلام، عماد صالح (2004) البنوك العربية والكفاءة الاستثمارية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، ص 288.

ويوضح مزيج الودائع التكوين النسبي للودائع (جارية، للأجل)، كذلك يتبين لنا من خلال هذا المزيج ملكية الودائع (خاصة- حكومية) أو (محلية - أجنبية). وتبويب الودائع هو طريقة مشابهة لتبويب القروض، وغالباً مايتم مقارنة مزيج الودائع مع مزيج القروض والتوزيع النسبي لكل منهما، والتوصل إلى قرارات توظيف الأموال المصرفية، والقرارات الخاصة بمصادر تمويل المصرف.

4ـ4ـ نسب الربحية *Profitability Ratios*:

تستخدم نسب الربحية *Profitability* لتشير إلى مقدرة المصرف على توليد *Generate* العوائد، مقابل الزيادة في التكاليف المستخدمة في توليد تلك العوائد[1].

ويمكننا القول أن نسب الربحية تعد من أهم الأدوات *Instruments*، التي تدل على مدى كفاءة وفعالية السياسات الإدارية التي طبقتها إدارة المصرف، أو بمعنى آخر الأداء الكلي للمصرف خلال الفترة الماضية. ومن أهم هذه النسب:

4ـ4ـ1ـ معدل العائد على حقوق الملكية:

يقيس معدل العائد على حقوق الملكية *Return on Equity* ما يحصل عليه الملاك جراء استثمار أموالهم في أنشطة المصرف، ويعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}}$$

4ـ4ـ2ـ نسبة الفوائد الدائنة إلى الفوائد المدينة:

وتشير هذه النسبة إلى عدد مرات تغطية الفوائد الدائنة إلى الفوائد المدينة. وبالتالي تقيس مدى قدرة المصرف على الوفاء بالفوائد المستحقة عليه من العائد الذي يحققه على استثماراته، ويعبر عنها:

$$\text{نسبة الفوائد الدائنة إلى الفوائد المدينة} = \frac{\text{الفوائد الدائنة}}{\text{الفوائد المدينة}}$$

4ـ4ـ3ـ نسبة الفوائد الدائنة إلى القروض:

وتشير هذه النسبة إلى حجم العوائد التي يحصل عليها المصرف من خلال القروض، ويعبر عنها:

$$\text{نسبة الفوائد الدائنة إلى القروض} = \frac{\text{الفوائد الدائنة}}{\text{القروض}}$$

[1] - http://www.ebscohost.com/ehost/search: Michael Dennis,(2006), Key Financial Ratios For The Credit Department. P62.

4ـ4ـ3ـ نسبة الفوائد المدينة إلى الودائع:

وتشير هذه النسبة إلى حجم الفوائد التي يدفعها المصرف للمودعين لقاء الودائع المودعـة لديـه، ويعبر عنها:

$$\text{نسبة الفوائد المدينة إلى الودائع} = \frac{\text{الفوائد المدينة}}{\text{الودائع}}$$

4ـ4ـ4ـ مجموعة النسب المؤشرة لخسائر القروض:

وتشير هذه النسب إلى متانة التخصيصات لخسائر القروض، واتجاهات تحصـيل القـروض، وأداء المصرف بشأن إدارة محفظة القروض بكفاءة، وهي على النحو التالي:

1ـ $\frac{\text{مخصص القروض المشكوك في تحصيلها}}{\text{رصيد القروض نهاية المدة}}$

2ـ $\frac{\text{مخصص القروض المشكوك في تحصيلها}}{\text{متوسط القروض}}$

3ـ $\frac{\text{القروض المعدومة(خسائر القروض)}}{\text{متوسط القروض}}$

4ـ5ـ محددات تحليل النسب المالية *Limitations of Ratios Analysis*:

هناك العديد من المحددات التي تجعل من النسب الماليـة أداة تشخيصـية *Diagnostic* ضـعيفة، وعديمة الجدوى في الدلالة والتعبير عن الغرض التي أوجدت من أجله. إذا لم يتم أخذ هذه المحـددات في الحسبان. ومن أهم هذه المحددات[1]:

1. تعد صناعة القرارات الإدارية عملية مستمرة *Dynamic Process* في بيئة مليئة بالمتغيرات الثابتة، بينما يعد تحليل النسب تحليلاً ساكناً يعتمد على بيانات تاريخية.
2. اختلاف المبادئ المحاسبية، كطريقة حساب مخصص القروض وأمور أخرى غيرها، من شأنه أن يقلل من أهمية النسب كأحد المؤشرات الهامة.
3. اختلاف الصناعة المصرفية، الأمر الذي يجعل عملية المقارنة صعبة جداً.
4. يضاف إلى ذلك[2]: أن النسب المالية تعتمد على القوائم المالية في التعبير عن العلاقـات بـين بنودها، لذا فهي وريثة نقاط ضعف هذه القوائم.

---

[1] - http://www.philau.edu/library/ : Philip Russel,(2004) Financial Statements Analysis, School of Business Administration, Philadelphia University, Philadelphia

[2] ـ الشر بجي، جمال عبد الواسع عبد الله غالب، مرجع بق ذكره، ص 260.

5ـ العرض الإحصائي *Statistical* للمعلومات المالية:

يسعى المحلل المالي أثناء قيامه بعملية التحليل للبيانات المالية إلى عرض نتائج تحليله بعدة طرق إحصائية، إذ أن هذه الطرق تمتاز بقدرتها الإيضاحية في تكوين صورة أكثر وضوحاً عن واقع عملية التحليل، وتسهل مهمة مستخدمي البيانات المالية والمصرفية في الوصول إلى المعلومات المطلوبة. ومن هذه الطرق:

1. الأعمدة: كأن يخصص أعمدة محددة للودائع وأخرى للقروض وفق سلسلة زمنية معينة.
2. الدوائر: حيث تطرح مكونات القروض أو الودائع أو رأس المال في شكل قطاعات ضمن الدائرة الواحدة.
3. المنحنيات: وفي هذه الحالة، يتم رسم عدة منحنيات لعدة متغيرات أو عوامل في شكل واحد.
4. المضلعات التكرارية: حيث يتم رسم عدة أعمدة ومن ثم تحويل الأعمدة إلى توزيعات تكرارية، كالتوزيع التكراري للقروض.

وتجدر الإشارة إلى أن أدوات التحليل المالي ومعايير التقييم المستخدمة ليست قالباً جامداً ينبغي الالتزام بها، بل يجب أن يكون هناك قدر من المرونة *Flexibility* يتم التحرك ضمنه، فمعايير التقييم وأدوات التحليل التي يطبقها المصرف الصناعي أو أية مؤسسة مالية أخرى عند دراسة ملفات القروض تختلف جزئياً عن التحليل الذي يقوم به المصرف التجاري. وهذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف الدور الذي يؤديه كل مصرف فحسب، ولكن بسبب اختلاف حجم الأموال الموظفة في مجال القروض[1].

ويمكننا القول أنه مهما تعددت واختلفت أدوات التحليل المالي، فإن الهدف الرئيسي لها هو الحصول على المعلومات المفيدة التي تمكننا من تحديد نقاط القوة و الضعف *Strengths & Weaknesses* للمصرف، كذلك يمكننا القول أن المعلومات الناتجة عن هذه الأدوات تعد نقطة البداية لاتخاذ القرارات المستقبلية من قبل إدارة المصرف.

[1] - د: الحسيني، صادق، مرجع سبق ذكره، ص 177.

الفصل الثاني:

سياسات الإقراض في المصارف المتخصصة

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

ـ **المبحث الأول: طبيعة الائتمان في المصارف المتخصصة ويتناول هذا المبحث المواضيع التالية:**

- مفهوم الائتمان.
- تطور الائتمان المصرفي واختلاف استخداماته.
- إدارة الائتمان المصرفي (*Credit Management*).

ـ **المبحث الثاني: السياسات الائتمانية (الإقراضية) في المصارف المتخصصة ويشتمل على المواضيع التالية:**

- مفهوم وأهمية القروض المصرفية.
- أنواع القروض المصرفية.
- المبادئ الأساسية لمنح القروض المصرفية.
- مفهوم السياسة الائتمانية (الإقراضية) *Credit policy*.

ـ **المبحث الثالث: إدارة المخاطر في المصارف المتخصصة وسيتم فيه استعراض ما يلي:**

- مفهوم المخاطر المصرفية.
- أنواع المخاطر المصرفية.
- إدارة المخاطر المصرفية.

المبحث الأول:
طبيعة الائتمان في المصارف المتخصصة

ـ تمهيد:

يعمد كثير من الناس إلى إيداع أموالهم على شكل ودائـــع(*Deposits*) لـــدى المصـــارف المتخصصة بدلاً من استثمارها في مشروعات أخرى، وذلك أملاً في الحصـــول علـــى ربـــح (فائدة *Interest*) ثابت. وفي المقابل تقوم المصارف بمنح القـــروض (*Loans*) والتســـهيلات الائتمانية لمختلف القطاعات (العائلية ــ الحكومية ــ الأعمال) مقابل عمولات محددة أيضـــاً، كون هذه (المصارف) تعد المصدر الرئيسي للائتمان أو ما يدعى بالأموال الجاهزة للإقـــراض (*Loadable Funds*)، وهذا يوضح وظيفة المصارف المتخصصة التي تقسم إلـــى نشـــاطين أساسيين:

الأول: قبول الودائع على اختلاف أنواعها (تحت الطلب، لأجل، التوفير، ....).

الثاني: منح القروض المتنوعة إلى كافة المقترضين.

كما ينجم عن هذين النشاطين خدمات كثيرة، يقدمها المصرف لكافة زبائنه والمتعاملين معـــه. هذه الخدمات وغيرها من العمليات المصرفية الأخرى لها أهميتها القصوى في خلق الأرضية المناسبة لتحقيق التنمية (*Development*)، وتطوير اقتصاد البلد[1].

وتشكل القروض الجانب الأكبر من استثمارات المصارف، ومن خلالهـــا يضـــمن المصـــرف تحقيق عوائد (*Revenue*) مناسبة، كما أنها تعد المورد الرئيسي (*Main Resource*) الـــذي يعتمد عليه المصرف في دفع الفوائد المستحقة على الودائع هذا من جهة، ومن جهـــة أخـــرى يمثل الاقتراض من المصارف حاجة ملحة لمعظم النشاطات الاقتصادية، إذ قلمـــا نجـــد فـــي الواقع مشروعاً استثمارياً يعتمد في تمويل نشاطاته على موارده المالية الذاتية، وإنمـــا يعتمـــد بشكل كبير على القروض كأحد أهم مصادر التمويل خصوصاً في ظل بيئة أعمـــال تفتقـــر أو مازالت في المراحل الأولية لنشوء سوق الأوراق الماليـــة (*Exchange*)، مثـــل الجمهوريـــة العربية السورية.

وسوف يحاول الباحث من خلال الفقرات التالية، عرض مفهوم الائتمان والمراحل التـــي مـــر بها، بالإضافة للمزايا التي يتميز بها الائتمان وتجعل منه ضـــرورة ملحـــة لكافـــة الوحـــدات الاقتصادية.

[1] ـ السيسي، صلاح الدين حسن،(2002)، قضايا اقتصادية معاصرة، دراسة نظرية وتطبيقية، دار غريب للطباعة والنشر، مدينة نصر، القاهرة، ص31.

- مفهوم الائتمان.
- تطور الائتمان المصرفي واختلاف استخداماته.
- إدارة الائتمان المصرفي (*Credit Management*).

1ـــ مفهوم الائتمان:

يختلف مفهوم الائتمان حسب المجال أو الجهة التي تقوم بتقديمه، لكن إذا ما بحثنا في خلفية هذا المصطلح (الائتمان) بشكله المجرد، لوجدنا أنه مشتق من كلمة الأمانة والتي تعني وضع شيء ما لدى شخص ما على أن يرده عند الطلب (أموال، وثائق، شهادة الخ...)، أما الائتمان فهو تعريب للمصطلح الإنكليزي (*Credit*) وهذا المصطلح مشتق من عبارة *Credo* اللاتينية المتضمنة تركيبين اثنين[1]:

ـ (*Crad*) ويعني باللغة السنسكريتية (ثقة).

ـ (*Do*) ويقصد به باللغة اللاتينية (أضع).

ومن خلال ما سبق أعلاه، نجد أن أصل كلمة ائتمان هو لاتيني ويعني (أضع الثقة).

كما وردت في الائتمان عدة تعريفات فقد عرفه (Thomas) بأنه :" الدين والائتمان هما الشيء نفسه، فالدين التزام بالدفع في المستقبل، والائتمان هو المطالبة باستلام الدفعات في المستقبل وحجم الديون تساوي حجم الائتمان."[2]

واعتبره (Vaish): " القوة الشرائية غير المستهلكة من الدخل، ولكنها خلقت بواسطة المؤسسات المالية (المصارف) من دخل المودعين غير المستغل والمودع في المصارف "[3].

وعرفته (عوض الله): " بأنه عملية مبادلة قيمة حاضرة مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها، غالباً ما تكون هذه القيمة نقوداً، وهناك طرفان في عملية الائتمان، الأول هو مانح الائتمان ويسمى بالدائن أو المقرض، والثاني هو متلقي الائتمان ويسمى بالمدين المقترض ويضاف إلى قيمة الائتمان مبلغ أخر يسمى الفائدة تدفع للدائن مستقبلاً نظير تخليه عن القيمة الحاضرة"[4].

والائتمان على هذا النحو لا يعد ضرورة اقتصادية فحسب وإنما ضرورة اجتماعية لاستمرارية الحياة، ومنذ بدء الخليقة والناس يقومون بمبادلة الفائض المكون فيما بينهم. إلا أن المفهوم العلمي للائتمان المصرفي واستخدام الأساليب والأدوات الائتمانية (*Credit Tools*)

[1] ـ أرشيد، عبد المعطي رضا: جودة، محفوظ أحمد،(1999)، إدارة الائتمان والتحليل المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص31.

[2] - Lloyd, Thomas,(1986), Money, Banking and Economic Activity, 3rd Edition, Prentice-Hall, Inc., New Jersey, P.67.

[3] - M.C. Vaish,(1979), Monetary theory, Vikas Publishing House, Sahibabad, India, P.365.

[4] عوض الله، زينب حسين،(1995)، اقتصاديات النقود والمال، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، ص 77.

المعروفة، ارتبط ارتباطاً وثيقاً بظهور المصارف، كون هذه الأخيرة(المصارف) تعد المصدر الرئيسي للائتمان، ومن هنا شاعت تسميته بالائتمان المصرفي (*Bank Credit*)[1].

ويعرف في يومنا هذا عدة أنواع للائتمان من أهمها[2]:

1ـ1ـ الائتمان الشخصي (الاجتماعي) *Social Credit*:

وهو الائتمان الذي يزاوله الأفراد من منظور اجتماعي فيما بينهم ويحده الآتي:

- الرابطة الشخصية بين الدائن والمدين (درجة القرابة) أو نوع الصلة الاجتماعية.
- الاعتبار الاجتماعي والذي يؤثر إلى حد بعيد على موضوعية القرار.
- عدم الاستناد إلى أسس علمية محددة في تقدير الملاءة الائتمانية *Credit Worthiness* ـ للمدين.
- يقدم هذا الائتمان في أغلب الأحيان لأغراض اجتماعية مثل (الزواج، الوفاة، المرض،...)
- محدودية مبلغ الائتمان وعدم توثيق المديونية لاعتبارات اجتماعية.

وعلى الرغم مما تقدم فالأمر لا يخلو من أن يكون الدائن ملماً بالظروف المالية الحالية والمستقبلية للمدين، وغالباً ما يكون حجم المخاطر محسوب على أساس صدق النوايا للمدين وعزمه على سداد المديونية طالما سمحت الظروف بذلك.

1ـ2ـ الائتمان التجاري *Commercial Credit*:

ويعرف على أنه الائتمان الممنوح من قبل الموردين (*Supplier*) إلى الزبائن (*Customers*) ويتمثل في الديون الناشئة من التعاملات التجارية[3].

ويمتاز الائتمان التجاري على هذا النحو بالخصائص التالية:

- انتفاء صفة الرابطة الشخصية والاعتبار الاجتماعي لدى التعامل.
- وإن لم يستند القرار الائتماني في هذه الحالة إلى أسس علمية محددة إلا أنه غالباً ما يرتكن إلى الخبرة المتراكمة عن سابقة التعامل مع المدين سواء مع ذات الدائن أو مع دائنين آخرين وهو ما يطلق عليه (السمعة التجارية).

وغالباً ما يكون الائتمان التجاري (موثقاً) ـ *Documented* ـ إما بعقد مكتوب أو بورقة تجارية (كمبيالة) آجلة سداد (*Bill*) تستحق مع أجل استحقاق الدين للسداد، وعلى الأقل في دفاتر مانح الائتمان ودفاتر المستفيد منه.

---

[1] ـ الزبيدي، حمزة محمود،(2002)، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، ص18.

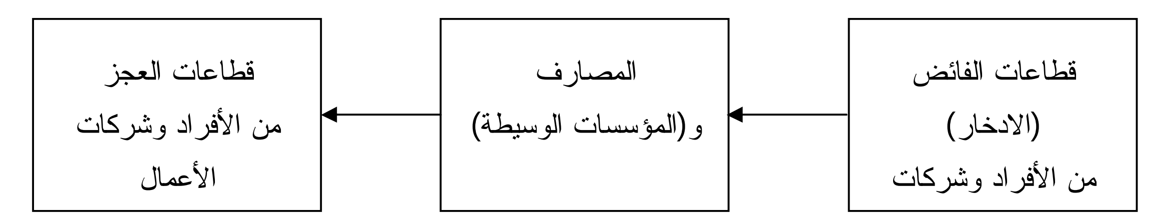
[2] ـ ورشة عمل بعنوان: مبادئ الائتمان، إعداد الدكتور أحمد عاكف كرسون، مصرف سوريا المركزي، تاريخ 2007/2/17، دمشق سوريا، ص 5.

[3] - BPP Financial Publishing (BPP House- Aldine Place),(1992), Financial Risk Management, © BPP Holdings Plc,(1 ed) London, England, P 120.

1ــ3ــ الائتمان المصرفي *Banking Credit*:

ويعد أحدث هذه الأنماط على الإطلاق، وهو ما نحن بصدد شرحه في هذا المبحث، ونشأ كنتيجة طبيعية لنشأة المصارف كمؤسسات مالية وسيطة بين المدخرين (أفراد لديهم فائض من الأموال ولا يودون المخاطرة بتوظيفه بأنفسهم) وبين المقترضين (أفراد لديهم القدرة على إدارة مشروعات تفوق احتياجاتها التمويلية إمكانياتهم المادية ومن ثم يلجأون إلى الاقتراض من المصارف).

شكل رقم (2ــ1) يوضح العلاقة بين المصارف وقطاعات الفائض والعجز



المصدر: الزبيدي، حمزة محمود، (2002)، مرجع سبق ذكره، ص 80.

ومن خلال الشكل (2ــ1)، يمكننا القول أن المصارف تشكل وعاءً ادخارياً يسعى إلى تعبئة المدخرات واستثمارها في مجموعة من الأنشطة الاقتصادية للدولة.

وعرف (النجار) الائتمان المصرفي على أنه«عملية بمقتضاها يرتضي المصرف مقابل فائدة أو عمولة معينة، أن يمنح عميلاً بناءً على طلبه، سواءً حالاً أو بعد وقت معين، تسهيلات في صورة أموال نقدية، أو صورة أخرى، وذلك لتغطية العجز في السيولة، ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد، أو إقراض العميل لأغراض استثمارية أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة المصرف للعميل أو تعهد المصرف نيابة عن العميل عند الغير».[1]

ويتسم الائتمان المصرفي بالخصائص التالية:

1ــ استخدام المنهج العلمي (*Scientific Methods*) عند منح القروض، وانتفاء صفة الاعتبارات الشخصية أو الاجتماعية لدى التقييم.

2ــ الاعتماد الكامل على المعلومات الموثقة: (*Information Documented*) المتاحة عن المقترضين وأوضاعهم بالسوق من خلال الاستعلام عنهم سواء من خلال المؤسسات المالية الذي سبق لهم التعامل معها (كالمصارف مثلاً) أو بيوت الخبرة والتمويل المختلفة وكذلك الاستناد في القرار الائتماني إلى بحث وتحليل مراكزهم المالية (الميزانيات العمومية والحسابات الختامية المعتمدة من مكاتب المحاسبة ومراجعي الحسابات المسجلين رسمياً) وكذلك الدراسة المتأنية للهيكل الإداري للمنشأة طالبة الاقتراض.

[1] ـ النجار، فايق جبر حسن، (1997)، التحليل الائتماني: مدخل اتخاذ القرارات، ط1، مطبعة بنك الإسكان، عمان، الأردن، ص71.

3ــ الاعتماد على الكشوفات الرسمية لحركة حسابات طالب التسهيل الائتماني سـواء داخـل المصرف نفسه (إذا كان عميلاً قائماً ويود تجديد أو زيادة تسهيلاته لدى المصـرف) أو لـدى المصارف الأخرى المتعامل معها.

4ــ الاعتماد على دراسة متكاملة وتحليل متأني للسوق والصناعة التي يعمـل مـن خلالهـا العميل *Market And Industry Analysis* للتعرف على الظروف التـي تمـر بهـا هـذه الصناعة أو التجارة كظاهرة الكساد أو الرواج والتعرف على المركز التنافسي للعميل.

5ــ النظر بعين الاعتبار إلى الضمانات التي يتعين أن يوفرها المدين للمصرف.

ويرى الباحث أن المنهج العلمي هو الأساس الذي يعتمد عليه في اتخاذ قرار منح القـرض أو منعه، ولعل ذلك هو أهم ما يميز الائتمان المصرفي عن باقي أنواع الائتمان (الاجتمـاعي ــ التجاري).

وتبدو أهمية الائتمان المصرفي بأنه النشاط الأكثر جاذبية للمصارف، ومـن خلالـه يحقـق المصرف العديد من العوائد ويضمن استمرارية نشاطه وزيادة الاستثمارات وحجم التسـليفات (القروض)، ولا يقتصر ذلك على صعيد المصرف فحسب، وإنما على مستوى الاقتصاد ككل، فكلما زادت سرعة عجلة التنمية الاقتصادية واتسع مجال النشـاط الاقتصـادي كلمـا زادت الحاجة إلى الائتمان الصرفي، حيث ينظر إليه كمنظومة تقوم بتزويـد الأفـراد والمؤسسـات بالأموال اللازمة للحصول على أكبر عائد بأقل تكلفة ومخاطرة ممكنة[1].

كما أن الائتمان المصرفي يعد الاستثمار الأكثر قسوةً على إدارة المصرف، نظراً لما يحمـل في طياته من مخاطر (*Risks*) قد تؤدي إلى نشوء القروض أو الديون المتعثرة (*Bad Debt*) ويمكن أن تهدد استمرارية المصرف وتطوره، خصوصاً أن مصدر الائتمان(الإقـراض) هـو الودائع المملوكة من قبل الغير وليست ملكاً للمصرف، لكن في ذات الوقـت يبقـى الائتمـان الاستثمار (*Investment*) الأكثر جاذبية لإدارة المصرف والذي من خلاله تضـمن تحقيـق الجزء الأكبر من الأرباح، وبدونه تفقد المصارف دورها كوسيط مالي في الاقتصاد.

1ــ4ــ مزايا الائتمان المصرفي:

يلعب الائتمان المصرفي دوراً فريداً في الحياة الاقتصادية، ومن خلاله تتمكن المصـارف من تحقيق مستويات متقدمة، نظراً لما يحققه الائتمان من المزايا التالية[2]:

[1] ـ عبد الحميد، عبد المطلب، (2001)، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، ص 76.

[2] ـ آل علي، رضا صاحب أبو أحمد(2002)، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،ط 1، عمان، الأردن، ص 215- 216 .

1. يؤدي الائتمان المصرفي إلى عدم الاحتفاظ بمبالغ نقدية كبيرة دون استعمال، انتظاراً لاستعمالها المتوقع في المستقبل، فالفائض النقدي قابل للاستخدام عن طريق الائتمان، وبهذه الطريقة تستفيد منه المنشآت والأفراد وقت الحاجة إليه.
2. تتطلب عملية التطوير الفني والتقني استبدال الآلات والمعدات، ونظراً لارتفاع تكاليف شرائها تلجأ الشركات إلى المصارف للحصول على الائتمان المصرفي لتمويل هذه العمليات.
3. يخفف الائتمان المصرفي الكثير من الصعوبات التي تتعرض لها المنشآت المختلفة خاصةً الصغيرة والحديثة في الحصول على الائتمان الكافي، بسبب ضعف الثقة في مركزها الائتماني من الجهات الممولة الأخرى.
4. يضاف إلى ذلك أنه بدون الائتمان المصرفي تصبح عملية المفاضلة بين المصادر المالية داخل الاقتصاد مقيدة، كما أن فوائض الوحدات الاقتصادية المدخرة لن تتدفق بكفاءة إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجية دون وجود الائتمان المصرفي[1].

2ـ تطور الائتمان المصرفي واختلاف استخداماته:

اتسع مفهوم الائتمان واختلفت استخداماته ليشمل إضافة إلى الأموال القصيرة الأجل، منح خطابات الضمان، والبيع التأجيري (التقسيط) وبطاقات الائتمان والقروض المشتركة، والتأجير التمويلي (*Leasing*). وهذه الأنواع تختلف فيما بينها من حيث الهدف والعائد المتحقق بالنسبة للمصرف.

ويرى كثير من المهتمين بالشؤون المصرفية والمالية، أن تطور شكل الائتمان وتباين استخداماته لم ينشأ من فراغ وإنما كان نتيجة لجملة من المتغيرات مثل: (كيفية تنظيم آجال الائتمان، وفيما إذا كان من الممكن قيام المصارف والمؤسسات المالية بتجاوز النمط المصرفي التقليدي الذي يحصر الائتمان بالعمليات الجارية قصيرة الأجل، لينتقل بعدها إلى الائتمان طويل الأجل المتميز بالعائد الكبير المتحقق ولكن يرتبط بحجم مخاطرة أكبر)[2].

وبناءً عليه يمكننا القول أن هناك نمطان مختلفان لإدارة الائتمان المصرفي ويشكلان هذان النمطان سلوك المصارف التجارية في أغلب اقتصاديات العالم.

ولتوضيح سلوك المصارف التجارية في تقديم الائتمان، سنعرض باختصار ماهية هذين النمطين كما تعرضهما المراجع العلمية[3].

2ـ1ـ النمط التقليدي للائتمان المصرفي:

---

[1] - Catheart, Ch.,(1982), Money, Credit and Economy Activity, Homewood, Illinois, Richard D. Irwin, Inc., P 91

[2] ـ الشر بجي، جمال عبد الواسع عبد الله غالب، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مرجع سبق ذكره، ص80.

[3] ـ الزبيدي، حمزة محمود، مرجع سبق ذكره، ص 19-26 .

ينحصر تركيز اهتمامات المصارف وفقاً لهذا النمط، في الائتمان الــذي يتســم بالتصــفية الذاتية (*Self Liquidation*) بمعنى آخر التركيز على الائتمان قصير الأجل بحيث لا تتجاوز مدته السنة الواحدة.

هذا النمط في إدارة الائتمان هو وليد النمط الانكليزي للإدارة المصرفية، والذي يــولي مبــدأ السيولة (*Liquidity*) فيها العامل الأكثر أهمية في كيفية توظيف الأموال، وقد ساعد الحرص الشديد على السيولة في ظهور ما يعرف في تاريخ النظرية المصرفية باسم نظرية القــروض التجارية (*Commercial Theory*)[1*] والتي تعد الأساس في السياسة الائتمانيــة للمصــارف التجارية في انكلترا، وتمخض عنها ما يعرف بالتقليد المصرفي الانكليزي.

ويمكن القول أن انحياز أنصار هذا النمط إلى الائتمان القصير الأجل، مرده إلــى أن المــوارد المالية للمصرف هي عبارة عن أموال مملوكة للغير يمكن أن تخضع للسحب فــي أي وقــت، ومن غير المنطقي توجيهها (الموارد) إلى الائتمان طويل الأجل.

كما أن الحرص الشديد على السيولة من قبل المصارف ونوع الائتمان المقدم من قبلها، تطلب من الجهات المقترضة أن تكون في وضع يمكنها من إعادة تسديد ما عليها من التزامات عنــد الاستحقاق، وهذا لا يتحقق إلا إذا كانت الأصول التي استخدم فيها الائتمان يمكن تصفيتها بعد مدة زمنية قصيرة نسبياً، وهي مدة استحقاق الائتمان، ومن المؤكد أن هذا الترابط بين رغبــة المصرف في تقديم الائتمان واستخدامات المقتــرض للائتمــان قلمــا يحــدث فــي الحيــاة الاقتصادية.[2]

وعلى النقيض من ذلك، يرى المعارضون للفكر المصرفي التقليدي أن المصــارف يجــب أن تختار بين التمسك بتقديم ائتمان قصير الأجل، وهو ما يدفع بالمقترضــين فــي اللجــوء إلــى المؤسسات المالية الأخرى؛ أو الأسواق المالية للحصول على موارد مالية تلبــي احتياجــاتهم، مما يؤدي إلى تسرب الودائع من المصارف، أو أن تعمد المصارف إلــى تحمــل المخــاطر (*Risks*) وتقديم الائتمان طويل الأجل[3].

ويرى الباحث أن اتباع المصارف المنهج التقليدي سوف يؤدي إلى اقتصــارها علــى حصــة سوقية ضيقة، وحرمانها من جزء كبير من الأرباح، كما تجدر الإشارة إلى أن الودائــع لــدى المصارف ليست كلها تحت الطلب، وإنما هناك العديد من الودائع وبآجال مختلفة، وليس مــن الضروري أن تسحب كلها دفعة واحدة، الأمر الذي يمكن المصرف من الحصول على عوائــد

* هذه النظرية تدعو لحصر النشاط الائتماني المصرفي في القروض قصيرة الأجل ذات القدرة على التصفية الذاتية، كالقروض الممنوحة لتحويل عمليات التجارة الداخلية والخارجية ومتطلبات رأس المال العامل للأفراد وشركات الأعمال.

[2]- Reed ,Edward W.,et al , (1980), Commercial Banking, 2 ed, Englewood Cliffs, N. J. Pronto- hall, P.144

[3] - طه، طارق،(2000) إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، الحرمين للكمبيوتر، الازبطية، القاهرة، مصر، ص 306.

جيدة، لا سيما إذا تمكنت إدارة المصرف من تحقيق التوافق بين الهدفين المتعارضين(السيولة والربحية).

2ــ2ــ النمط المعاصر(الحديث) في تقديم الائتمان:

جاء هذا النمط كرد على النمط السابق (التقليدي) وأكد على ضـــرورة قيـــام المصـــارف بالوظيفة الائتمانية طويلة الأجل، وقد ظهر هذا الاتجاه ليكون منهجاً لسياسية المصـــارف فـــي القارة الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية، حيث برهنت ظروف الكســـاد الاقتصـــادي فـــي أوربا الغربية في الثلاثينيات من القرن الماضي على أن قصر آجـــال القـــروض لا يضـــمن بالضرورة تأمين السيولة لدى المصارف[1].

كما أن الندرة النسبية للأموال وللمصادر التمويلية في فترة ما بعد الحـــرب العالميـــة الثانيـــة، جعل كثير من المصارف تتخلى عن نظرية القروض التجارية والتحول إلى الائتمـــان طويـــل الأجل نظراً لدوره الكبير والملائم في إنعاش وتمويل المؤسسات الاقتصادية.

ومن جانب آخر أدى ظهور المصارف المركزية (*Central Banks*) إلى قيامها بدور كبيـــر في تشجيع المصارف المتخصصة وجعلها تتخلى تدريجياً عن النمط التقليدي والتحـــول إلـــى الائتمان طويل الأجل، وذلك من خلال قيام المصرف المركـــزي بتـــوفير الســـيولة اللازمـــة لمواجهة عمليات السحب التي يمكن أن تواجهها المصارف المتخصصة، بالإضافة إلـــى قيـــام المصارف بتحويل الضمانات التي أخذتها على المقترضين إلى المصرف المركـــزي كـــرهن (*Mortgage*) الأمر الذي أدى إلى تزايد الائتمان طويل الأجل.

وازدادت أهمية الائتمان طويل الأجل في مرحلة الحرب العالمية الثانية، وعمدت كثيـــر مـــن المصارف وخصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية بالتحول من النمط التقليدي إلـــى الـــنمط المعاصر في مجال تقديم الائتمان، ويعزى ذلك إلى حاجة المؤسسات الصناعية إلى القـــروض طويلة الأجل التي تعتبر ملائمة لإنعاشها وتمويل توسعها، وقد وصل حجم هذه القروض فـــي عام 1946 إلى ما يقارب ($\frac{1}{3}$) من إجمالي حجم القروض التي تمنحها المصارف الأعضاء في نظام الاحتياطي الفيدرالي بالولايات المتحدة الأمريكية[2].

ولم يقتصر الأمر على الولايات المتحدة الأمريكية، فقد عمدت كثير من الدول ومنها انكلتـــرا (مصدر النمط التقليدي) في التحول إلى الائتمان طويل الأجل،إذ شكلت لجنة تدعى (*Radclif committee*) من شأنها تحقيق المواءمة بين الائتمان القصير والطويل الأجل ضمن الحـــدود المعقولة.

---

[1] - Buane , B. and Austin J. Spencer , (1994), Managing Commercial Banks, London, Prentice-Hall International, P. 420.

[2] ـ الشر بجي، جمال عبد الواسع عبد الله غالب، رسالة دكتوراه غير منشورة، مرجع سبق ذكره، ص83.

ونظراً لازدياد أهمية الائتمان المصرفي للمصارف وتنوع أساليبه وطرقه، الأمر الذي دفع بالكثير من المصارف إلى إدراج إدارة متخصصة ضمن هيكلها التنظيمي تدعى إدارة الائتمان (*Credit Management*) لها موقعها المتميز والقريب من الإدارة العليا، نظراً لما يصدر عنها من قرارات، تعد من أخطر القرارات ضمن منظومة العمل المصرفي.

3ــ إدارة الائتمان المصرفي (*Credit Management*):

شهدت الآونة الأخيرة تطوراً كبيراً في الأدوات والعمليات المصرفية، واتساعاً في حدة المنافسة بين المصارف، وتزامن ذلك مع ظهور التكنولوجيا الحديثة وتطبيقاتها المختلفة، والتحول الاقتصادي إلى ما يعرف بالعولمة(*Globalization*). الأمر الذي دفع بكثير من المصارف إلى إعادة النظر في واقع عملها، وفي طبيعة الخدمات المقدمة لعملائها.

وبما أن الائتمان يمثل جوهر العمل المصرفي، فقد عمدت كثير من المصارف إلى إحداث إدارة متخصصة تعرف بـ (إدارة الائتمان) *Credit Management*، مهمتها الأساسية اتخاذ القرارات الائتمانية وجمع المعلومات المناسبة من مختلف المصادر عن العملاء ودراسة قدراتهم على الدفع، ودراسة إمكانية منح القروض وعدم منحها والمخاطر المرافقة لذلك، والاحتفاظ بسجلات وقوائم ومستندات مفصلة عن هذه الأمور، ووضع التقارير والإحصاءات المناسبة لهذا الغرض وربطها بنظام المعلومات المالي المطبق في المصرف؛ بالإضافة إلى إعطاء العملاء صورة واضحة وواقعية عن كل ما يحتاجونه.

وتعرف إدارة الائتمان بأنها: مجموعة الأدوات والأساليب المعتمدة من قبل المصارف والمؤسسات المالية، لإدارة المخاطر الائتمانية وتسريع عملية تحصيل الديون المتعثرة[1].

كما يعرفها البعض على أنها: أدوات الرقابة المطبقة على السياسات والعمليات الائتمانية الموضوعة، بهدف تحصيل الأموال الممنوحة، وتقليل تعرض العملاء للخسارة (*Exposure*) والوصول إلى ما يعرف بالديون المعدومة[2].

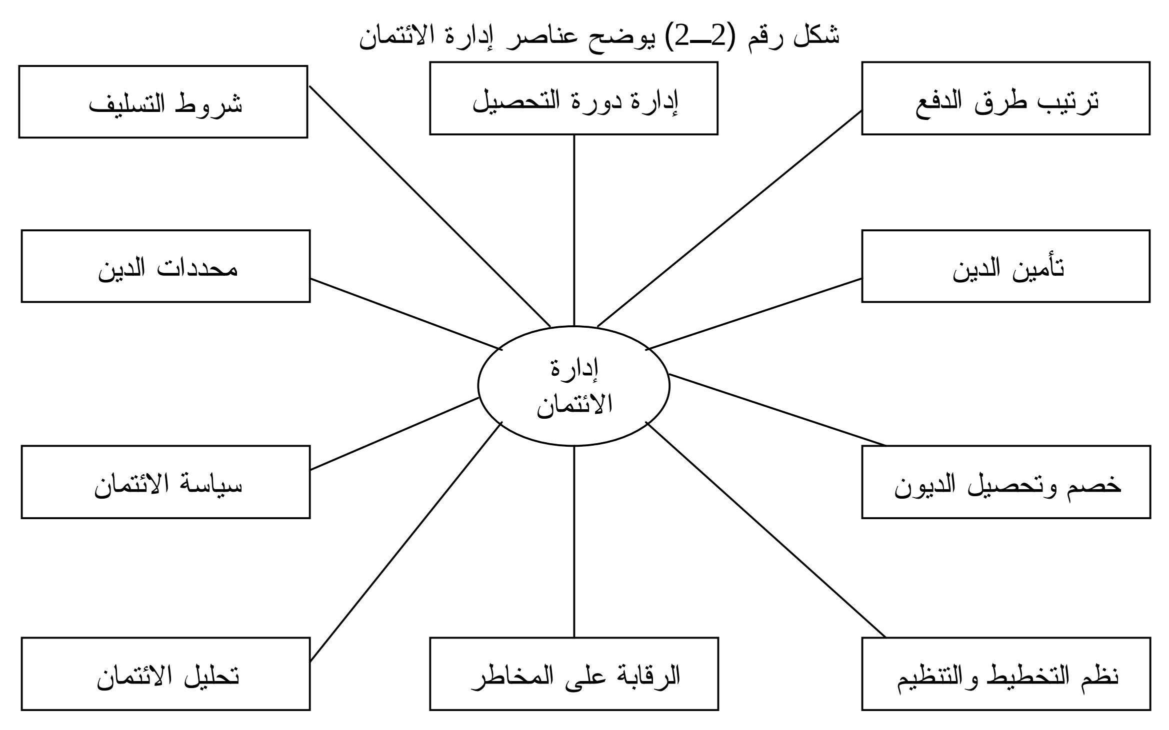
وبناءً على ما سبق، يمكننا القول أن جوهر نشاط إدارة الائتمان ينطوي على مراقبة المخاطر ومعالجة الديون المعدومة أو المتعثرة، بالإضافة إلى مجموعة من الأنشطة الأخرى التي تشكل في مجموعها عناصر إدارة الائتمان ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل (2ــ2).

---

[1] - www.acif.org.au [Credit Management, (2006), © Australian Communications Industry Forum Limited, north Sydney, Australia].

[2] - www.sbdc.com.au [Credit Management, , (2006), © Small Business Development Corporation, Western Australia].

شكل رقم (2ــ2) يوضح عناصر إدارة الائتمان



Source: BPP Financial Publishing (BPP House- Aldine Place), OP, Cit. P19.

3 ــ 1 ــ مشاكل الائتمان المصرفي *Problems of Credit*:

هناك العديد من العوامل و الأسباب الرئيسية المؤدية لحدوث مشاكل الائتمان، وهي كما حددتها وثيقة أيلول 2000 الصادرة عن لجنة بازل حول أسس إدارة مخاطر الائتمان[1]:

1. تركز الائتمان *Concentration of Credit*:

إن تركز الائتمان من أهم الأسباب التي تؤدي إلى فشل المصرف وخسارته، إذ تعمد إدارة المصرف إلى تركيز الائتمان نحو أفراد و شركات معينة أو توجيه الائتمان إلى قطاع اقتصادي معين، وتختلف درجة مخاطر تركز الائتمان باختلاف المعطيات والمؤشرات الاقتصادية والمالية.

2. ضعف عمليات إدارة وضمان الائتمان:

أشارت كثير من الدراسات في دول العالم وخصوصاً تلك الدول التي شهدت أزمات مصرفية إلى أن معظم مشاكل الائتمان تعود إلى ضعف الإدارة، وهنالك الكثير من المصارف لا تبذل المجهود الكافي واللازم لتقديم الائتمان قبل منحه، وقد يكون ذلك بسبب ضغوط المنافسة، إضافة لاتخاذ قرارات منح الائتمان على أسس ذاتية أو شخصية.

3. تأثر الائتمان بظروف السوق والسيولة:

[1] ـ الشواربي، عبد الحميد، الشواربي، محمد عبد الحميد،(2002)، إدارة المخاطر المصرفية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، منشاة المعارف، الإسكندرية، مصر، ص 71-70.

تؤثر ظروف السوق والسيولة على حجم الائتمان الممنوح، ففي فترات الرواج والانتعاش يكون وضع الائتمان جيداً والعكس صحيح.

ومن خلال ما سبق يمكننا القول أن الائتمان المصرفي يكتسب أهمية بالغة بالنسبة للمصارف بل أنه يشكل مصدر ربحيتها، وفي نفس الوقت يعتبر من مصادر التمويل الرخيصة التي تلجأ إليها المؤسسات والشركات للحصول على التمويل للضروري، لذلك عمدت أغلب المصارف إلى تشكيل إدارة متخصصة تُعنى بالائتمان المصرفي وتقوم بتوفير كافة المعلومات التي من شأنها اتخاذ القرارات السليمة.

المبحث الثاني:
السياسات الائتمانية (الإقراضية) في المصارف المتخصصة

تمهيد:

تسعى المصارف حول العالم للحصول على رخص العمل (*Charter*) من قبل السلطات المختصة، بحيث تكون قادرة على تقديم القروض إلى زبائنها على اختلاف أنواعهم، ورغبةً منها بتقديم الدعم اللازم لكافة المتعاملين معها عن طريق توفير العرض الكافي من الائتمان(القروض) لتمويل مختلف الأنشطة مقابل حصولها على أسعار فائدة محدودة، وتشكل القروض القسم الأكبر من الأصول الكلية للمصرف وتعود على المصرف بنسبة كبيرة من الإيرادات الإجمالية.

كما أن قدرة المصرف على أداء وظيفته الإقراضية بشكل جيد، تنعكس إيجاباً على صحة الوضع الاقتصادي للمنطقة التي يخضع لها المصرف.

وسوف يتم التركيز في هذا المبحث على المواضيع التالية:

- مفهوم وأهمية القروض المصرفية.
- أنواع القروض المصرفية.
- المبادئ الأساسية لمنح القروض المصرفية.
- مفهوم السياسة الائتمانية (الإقراضية) *Credit policy*.

1ـــ مفهوم وأهمية القروض المصرفية:

إن ظهور خدمات الصرافة ونقل الأموال، وتطور الوساطة والخدمات المالية المصرفية، أدى في مرحلة متقدمة لظهور الإقراض المصرفي كأحد أهم الأنشطة المصرفية المعاصرة. وتعد عمليات الإقراض النشاط الرئيسي للمصارف، وفي الوقت نفسه المصدر الأول لربحيتها كما أن الإقراض يمثل أكبر مجالات التوظيف جاذبيةً للمصارف.

وبالرغم من ذلك فإن هذا النشاط ينطوي على مخاطر متعددة، ويشكل الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة المصرف، وبدونه تفقد المصارف دورها كوسيط مالي في الاقتصاد، وبناءً على ذلك تصبح إدارة محفظة القروض (*Loans Portfolio*) من أهم مسؤوليات إدارة المصرف.[1]

[1] المنياوي، جاد،(2000)، إدارة البنوك التجارية: مدخل تطبيقي، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، ص 175.

وتعرف القروض المصرفية " بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء، والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها، والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط بتواريخ محددة، وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أي خسائر وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي على مفهوم الائتمان والتسهيلات، حتى أنه يمكن أن يكتفي بأحد تلك المعاني للدلالة على معنى القروض المصرفية"[1].

وللقروض المصرفية أهميتها على مستوى المصرف وعلى مستوى الاقتصاد القومي، ويمكن توضيح ذلك كالأتي:

1ـ1ـ أهمية القروض المصرفية بالنسبة للمصارف:

تشكل المصارف وعاءً جيداً لتجميع المدخرات المالية، وأحد أهم الأدوات لتوجيه الموارد المالية وتوظيفها في المشروعات الاستثمارية، كما تولي المصارف أهمية كبيرة للسياسات الإقراضية لما لها من دور في تحقيق أهداف المصرف من الربحية والنمو والاستقرار ويمكن توضيح ذلك كالتالي:

ـ تعد القروض أحد أهم الأدوات الاستثمارية للمصارف، ويعود ذلك للعائد الكبير المتولد عنها، وقد أدى ذلك إلى زيادة اهتمام موظفي الإقراض بهذا المجال، وقد أصبح الاستثمار في القروض هو الاستثمار الأساسي الذي تأمل معظم المصارف أن توجه إليه جميع مواردها المالية[2]. وقد اعتبر كثير من الباحثين القروض المصرفية كالعمود الفقري للمصارف، وبدونه لن تتمكن من الاستمرار والتوسع في بقية الأنشطة الأخرى[3].

ـ كما أن النظر إلى القوائم المالية للمصارف، يبين لنا وبشكلٍ واضح أن القروض تمثل الجانب الأكبر من أصول المصرف، ويعد الائتمان المصرفي (*Bank Credit*) أكثر مجالات الاستثمار جاذبيةً للمصارف نظراً لارتفاع العوائد المتولدة من هذا النشاط مقارنةً مع بقية الاستثمارات، ومن ثم فهو يحقق هدف المصارف المتمثل بالربحية (*Profitability*)[4].

ويمكننا القول أن المصارف تعتمد اعتماداً كلياً على القروض كمصدر رئيسي لتحقيق الأرباح، ومن ثم دفع الفوائد المستحقة للمودعين، الأمر الذي أدى إلى زيادة اهتمام الإدارة بهذا النشاط وايلائها اهتماماً كبيراً.

[1] عبد الحميد، عبد المطلب،(2000)، البنوك الشاملة: عملياتها وإداراتها، الدار الجامعية، 84 شارع زكريا غنيم - الإبراهيمية، الإسكندرية، مصر، ص 103.
[2] هندي، إبراهيم، (1996)، مرجع سبق ذكره، ص207.
[3] المنياوي، جاد،(2000) مرجع سبق ذكره، ص 174.
[4] - Channon, D.,(1992), Bank Strategic Management & Marketing, Manchester University, (John Wiley & Sons Ltd). P.89

1ـ2ـ أهمية القروض المصرفية على مستوى الاقتصاد القومي:

تلجأ كثير من الشركات والمنظمات إلى الاقتراض من المصارف نظراً لعدم كفاية مصادر التمويل الذاتية، كما أن كثير من المشروعات لا تدفع بجميع أموالها الذاتية لتمويل استثماراتها، وإنما تقوم بتحقيق نوع من التوازن بين مصادر التمويل الذاتية وغير الذاتية، وبهذه الطريقة تتمكن المشروعات من تحقيق زيادة في عائد الملكية، كما أنها بهذه الطريقة تؤدي إلى تخفيض الدخل الخاضع للضريبة نتيجة لخصم فوائد القروض من وعاء الضريبة.

وتسعى الدولة وبالتنسيق مع إدارة المصارف إلى توجيه القروض المصرفية نحو الاستثمارات الاقتصادية المختلفة، ويؤدي ذلك إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي وزيادة معدل التشغيل، وهذا بدوره يساهم في حل مشكلة البطالة وتحسين الوضع المعيشي للأفراد المجتمع.

2ـ أنواع القروض المصرفية (Loans Kinds):

توجد تصنيفات متعددة لأنواع القروض، إذ يمكن تصنيف القروض من حيث المدة، والغرض، والضمان، و من حيث القطاعات الاقتصادية، وهي كما يلي[1]:

1ـ القروض من حيث المدة (*Terms Loans*):

تنقسم القروض من حيث المدة إلى الأنواع الرئيسية التالية:

1) قروض قصيرة الأجل (*Short – Term Loans*):

وتعد من أهم القروض المصرفية، وتشكل نسبة كبيرة من مجموع القروض، ومدة هذه القروض أقل من سنة، وتستخدم أساساً لتمويل الأنشطة التشغيلية للمنشآت.

2) قروض متوسطة الأجل (*Intermediate – Term Loans*):

وهي القروض التي تمتد آجالها من سنة إلى خمس سنوات، وتمنح لتمويل بعض العمليات الرأسمالية التي تقوم بها المنشآت مثل: تطوير الإنتاج، و إجراء بعض التعديلات الجوهرية أو لأغراض التوسع.

3) قروض طويلة الأجل (*Long – Term Loans*):

وهي القروض التي تزيد مدتها عن خمس سنوات بغرض تمويل مشروعات الإسكان، والعمليات ذات الطبيعة الرأسمالية، واستصلاح الأراضي وغالباً ما تتميز هذه القروض بفوائدها العالية.

2ـ القروض من حيث الغرض (*Loan Purpose*):

تتنوع القروض وفقاً للغرض الذي تمنح له إلى ما يلي:

1) القروض الإنتاجية والاستثمارية (*Investment Loans*):

[1] عبد الحميد، طلعت أسعد،(1998)، الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة، جامعة المنصورة، مكتبة الشقري، مصر، ص 131-132.

والهدف من هذه القروض هو استخدامها إنتاجيـــاً؛ أي لغــرض زيـــادة الإنتـــاج والمبيعات، كشراء المواد الخام والآلات لتدعيم الطاقة الإنتاجية للمنشأة، ومن هذه القروض ما يستخدم في تمويل المشروعات التي تدعم الاقتصاد الوطني.

2) القروض الاستهلاكية (*Consumer Loans*):

وهي القروض التي تمنح لفئات معينة من المجتمع، بهدف استخدامها في الحصول على سلع الاستهلاك الشخصي أو لمقابلة نفقات معينة، كشراء سيارة أو أثـــاث أو شراء السلع الاستهلاكية الأخرى، وتطلب المصارف عادةً سعر فائدة مرتفع على هذه القروض لما تتضمنه هذه القروض من مخاطر، تتمثل بعدم قدرة العميل على السداد نظراً لتعرضه لحادث أو مرض أو وفاته.

3ــ القروض من حيث نوع الضمان(*Insurance Loans*):

يعد الضمان الوسيلة التي يضمن بها المصرف استرداد أمواله (التأمين ضد مخـــاطر عدم السداد)، وتقسم القروض في هذا المجال إلى قسمين رئيسيين:

1) القروض بضمان (*Secured Loans*):

إن الغالبية العظمى من القروض تكون مصحوبة بضمانات، ويطلق علـــى هـــذه الضمانات اسم ضمانات تكميلية، لأنها تطلب استكمالاً لعناصر الثقـــة الموجـــودة أصلاً وليس بديلاً عنها، فبعد التأكد من سمعة الزبون المالية على أنها جيدة، وبعد دراسة مصادر دخل الزبون ومركزه المالي والتأكد من قدرته ومتانتـــه، يطلـــب المصرف من الزبون ضماناً تكميلياً كما تم ذكره، استكمالاً لعناصر الثقة المتوفرة في الأساس. ومن أمثلة القروض بضمان: (قرض بضـــمان شخصـــي، قـــرض بضمان البضائع، قرض بضمان الأوراق المالية، قرض بضمان الكمبيالات).

2) القروض بدون ضمانات (*Unsecured Loans*):

قد يمنح المصرف قروضاً لأحد زبائنه الجدد دون أي نوع من الضمانات، وذلـــك اعتماداً على سمعته المالية وعلى قوة مركزه المالي، ولا ينبغي التوسع في مـــنح القروض دون ضمان (على المكشوف) نظراً لانطوائها على مخاطر متعـــددة، إذ أنه يمنح في ظروف خاصة كمحاولة لكسب زبون جديد، أو الاحتفاظ بزبون جيد، ولا يحبذ أن تكون القروض دون ضمانة كافية.

4ــ القروض من حيث القطاعات الاقتصادية (*Economic Sections Loans*):

يمكن تقسيم القروض من حيث القطاعات الاقتصادية إلى عدة أنواع.

1) القروض العقارية (*Real Estate Loans*):

تمنح القروض العقارية للأفراد والمشروعات لتمويل شـراء ارض أو بنائهـا أو بناء مبنى، وتكون مدة هذا النوع من القروض عادة لفترة طويلة قد تصـل إلـى أكثر من (15) سنة، وغالباً ما تكون هذه القروض مضمونة بالعقـار الـذي تـم شراءه، وتقوم المصارف المتخصصة (المصرف العقاري) بتقديم هذا النوع مـن القروض.

2) القروض الصناعية (*Industrial Loans*):

وهي القروض التي يطلبها الحرفيون والمصانع، ويتم منحها لآجال متوسـطة أو طويلة، وذلك وفقا للدورة الصناعية للجهة المقترضة، وتقوم المصارف الصناعية بهذه المهمة.

3) القروض الزراعية (*Agricultural Loans*):

تعد القروض الزراعية ذات أهمية كبيرة وخاصة في المجتمعات الزراعية التـي تعتمد على الزراعة كمورد أساسي لها، والقروض الزراعية هي تلك التـي تقـدم للمزارعين لشراء بذور أو أسمدة أو جرارات، وتمنح القروض الزراعية لآجـال قصيرة أي لأقل من سنة حسب الموسم، ولاشك أن هناك مخاطر عالية لهذا النوع من القروض، وذلك بسبب أثر العوامل المناخية في المحاصيل، بالإضـافة إلـى تأثير الأمراض إذا لم يتم التحكم فيها والقضاء عليها، وقد تعطى هـذه القـروض لعدة سنوات في حالة تمويل شراء آلات زراعية، أو شراء حيوانات أو في حالـة إجراء تحسينات جذرية، وفي كثير من الدول توجد هناك مصـارف متخصصـة (المصارف الزراعية) تقوم بمنح القروض بشروط مسهلة وبأسعار فائدة منخفضة وذلك مساهمة منها في التنمية الاقتصادية.

5ــ القروض من حيث عدد المقرضين (Loans and Loaner Number):

تقسم القروض من حيث عدد المقرضين إلى نوعين رئيسين:

1) قروض يقدمها مصرف واحد (*Loans Given by Single Bank*):

يفضل كل المصرف أن يقوم وحده بمنح القرض، وذلك بهدف الاستفادة الكاملـة من الفوائد المتفق على سعرها، وتقوم إدارة المصـرف ببـذل أقصـى جهـدها للوصول إلى أعلى مستوى من الإقراض، فالمصـرف الـذي يكـون مسـتوى الإقراض عنده أقل من اللازم لابد أن يفقد فرص ربح، أما المصرف الذي يرفـع مستوى الإقراض عنده إلى مستوى جيد، فإنه إجمالاً يحقق أرباحاً، إلا إذا كانـت مصاريفه أكثر من إيراداته.

2) القروض المجمعة أو المشتركة (*Syndicated Loans*):

ويقصد بالقروض المجمعة[1]: اشتراك أكثر من مصرف في تمويل قروض وتسهيلات مصرفية في ظل ظروف واحدة وضمان مشترك، وليس من الضروري أن يمنح القرض مرة واحدة في وقت محدد، بل يمكن أن يكون منح القرض مرتبط بتطور المشروع.

وقد أدى النمو الكبير في حجم المشروعات واتساع أنشطتها، إلى لجوئها إلى عدة مصارف للحصول على التمويل اللازم، نظراً لعدم قيام مصرف وحده بتقديم مبلغ القرض الكامل لما يحمل في طياته من مخاطر جمة قد لا يستطيع المصرف تحمل تبعاتها.

وتمثل هذه القروض إمكانية أكبر في حماية أموال المصرف من مخاطر الائتمان، حيث تعد لها دراسات قوية وتسهم في بناء أسس التعاون التنافسي مع المصارف الأخرى، وتنوع قنوات التوظيف مما يضمن لها أمان أكثر[2].

كما تحقق القروض المجمعة العديد من المزايا والسمات للجهات المقترضة[3]:

- تنويع مصادر الاقتراض: بحيث يتم موازنة المصادر المالية مع الحاجات المالية للمشروع، بالإضافة إلى توطيد العلاقات المصرفية بين المشروع والمصارف التي يتعامل معها.
- الدعاية المالية (Financial Publicity): تعد القروض المجمعة من الوسائل الممتازة التي تعطي الدعاية والترويج في الأسواق المالية، نظراً لعلاقتها مع أكثر من جهة مصرفية.
- السرعة: يمكن عن طريق القروض المجمعة الحصول وبسرعة على كمية كبيرة من الأموال اللازمة.
- التكلفة: إن قيام أكثر من مصرف بتقديم القرض سوف يخفض التكلفة (بالنسبة للمصرف)، ويعود ذلك لانخفاض حجم المخاطر التي يتحملها كل مصرف، واختلاف تكاليف الإقراض من مصرف إلى آخر.
- المبلغ: يمكن من خلال القروض المجمعة تدبير مبالغ كبيرة وبكفاءة عالية من مقرضين متعددين ومن خلال قرض مجمع واحد لا يستطيع مصرف واحد بمفرده تدبيره.

---

[1] عبد الحميد، طلعت أسعد،(1998)، مرجع سبق ذكره، ص 145.

[2] Roy C. Smith & Ingo Walter,(1997), Global Banking, N.Y., Oxford University Press, P,22.

[3] شكري، ماهر كنج: عوض، مروان(2004)، المالية الدولية: العملات الأجنبية والمشتقات المالية، ط1، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، ص 124-125.

3ـ المبادئ الأساسية لمنح القروض المصرفية:

تلتزم المصارف وهي تقوم بمنح القروض إلى تطبيق عدداً من المبادئ الأساسية، رغبةً منها في تحقيق مجموعة من الأهداف الضرورية لاستمرار عملها وتطوره ومن هذه المبادئ[1]:

- الأمان (*security*):

يشير هذا المبدأ إلى ضرورة حرص المصرف على عودة الأموال المقرضة، ويعود السبب في ذلك إلى أن معظم الأموال هي ليست ملكاً للمصرف وإنما هي أموال مملوكة للغير(المودعين). ويعمل المصرف لتحقيق هذا المبدأ إلى التأكد من مقدرة المقترض على السداد وتحديد حجم المخاطر المرافقة لعملية الإقراض.

- الربحية (*Profitability*):

يهدف المصرف إلى تعظيم الربحية وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للأموال المودعة لديه، وتقليل المخاطر، بحيث يتمكن المصرف من تغطية أسعار الفوائد المدفوعة للمودعين من جهة، وتحقيق مستوى جيد من العوائد لصالح الملاك وتغطية الخسائر في حال وجودها.

- السيولة (*Liquidity*):

تعد السيولة من أهم المبادئ التي تسعى المصارف إلى تحقيقها لمواجهة عمليات السحب المحتملة من قبل المودعين، كما يجب أن تعمل على ضمان عودة الأموال المقترضة في مواعيدها (تاريخ استحقاقها)، وتحديد المصادر البديلة لتوفير السيولة في حال إخفاق المقترضين أو لمواجهة عمليات السحب غير المتوقعة.

- الانتشار (*Varity*):

تعمل أغلب المصارف وهي تقوم بمنح القروض، على أن تشمل هذه القروض مختلف القطاعات الاقتصادية للدولة. ويمكننا القول أن الانتشار الواسع للقروض سوف يؤدي إلى تقليل المخاطر من خلال تنويعها وتوزيعها على كافة الشرائح الاجتماعية، ويضمن للمصرف الحصول على حصة سوقية أكبر مقارنة مع بقية المصارف المنافسة له في القطاع المصرفي.

- تلبية احتياجات المجتمع (*Community's Requirement*):

يسعى المصرف إلى تقديم القروض التي تعد مرغوبة من قبل الأفراد وبحيث تتفق مع توجهات الدولة وسياساتها، ورغبة منه في تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، ومن

[1] الأنصاري، أسامة عبد الخالق،(1995)، إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، سلسلة المراجع الحديثة في التمويل والعلوم المالية والمصرفية، مصر، ص 185.

الأمثلة على ذلك: القروض الزراعية وبخاصةً في الفترات الموسمية، يضاف إلى ذلك بقية القروض العقارية والصناعية.....الخ.

وتجدر الإشارة إلى أن المبادئ السابقة (الأمان، الربحية، السيولة، الانتشار) ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمخاطر الائتمانية وبشكل متغاير، وتحدد هذه المبادئ طبيعة العمل في إدارة الائتمان، ومن خلالها ترسم المصارف سياساتها واستراتيجياتها في منح الائتمان[1].

4ـ مفهوم السياسة الائتمانية (الإقراضية) Credit policy:

إن اتخاذ القرارات الائتمانية في المصارف لا يتم بشكل عشوائي وإنما بطريقة علمية تعتمد على السياسة الائتمانية، وتشكل هذه الأخيرة (السياسة الائتمانية) القاعدة أو الأساس التي تعتمد عليها المصارف في قراراتها الإقراضية، وهي التي تحدد مسبقاً الأسس والمعايير والشروط والسلطات لكافة الأقسام والعاملين في إدارة الائتمان، بالإضافة إلى تحديد حجم الائتمان ونوعه وطريقة منحه وسداده.

وتعد المعايير (*Standards*) والضوابط (*Constraints*) الموضوعية التي تعتمدها السياسة الائتمانية، بمثابة مؤشرات (*Indicators*) وشروط (*Terms*) إرشادية وإلزامية لكافة الأطراف التي تتعامل في العملية الائتمانية [2].

وهناك العديد من التعاريف التي تناولت مفهوم السياسة الائتمانية (الإقراضية) وسوف نورد أهمها:

يعرف السيسي السياسة الائتمانية (الإقراضية) بأنها " مجموعة من المبادئ والأسس التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية، وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها، وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها (الحدود) وأنواعها، وآجالها الزمنية، وشروطها الرئيسية"[3].

ويعرفها الشاهد[4] بأنها" أهم سياسات إدارة الأموال في البنوك التجارية وتعتمد على وضع أسس الائتمان، وتشمل تحديد الأغراض، والآجال، والقطاعات الاقتصادية التي يتم التعامل معها، كما تحدد السلطات والمسؤوليات، وتوضح معايير الجدارة الائتمانية للعملاء، والضمانات التي يقبلها المصرف وأسس تقييمها، كما تعين الحد الأقصى للقروض المصرفية الممنوحة للعملاء، وتتضمن هذه السياسات أسلوب متابعة الائتمان؛ وذلك بهدف التكوين

---

[1] الزبيدي، حمزة محمود(2002)، مرجع سبق ذكره، ص 181.
[2] الألفي، احمد عبد العزيز، (1997)، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني،(بدون ناشر)، الإسكندرية، مصر، ص123.
[3] السيسي، صلاح الدين حسن، (2002)، مرجع سبق ذكره، ص 37.
[4] الشاهد، سمير،(2002)، إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، ص19.

السليم، والنوعية الجيدة لمحفظة القروض والسلفيات للحفاظ على حصة المصرف في سوق الائتمان.

كما تعرف السياسة الائتمانية" بأنها بمجموعة المبادئ والأسس التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية، وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها، وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها (الحدود)، وأنواعها، وآجالها الزمنية، وشروطها الرئيسية"[1].

ويعرفها عبد الحميد[2] بأنها" مجموعة القواعد والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض، وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها، وبناءً على ذلك فإن سياسة الإقراض في المصرف التجاري يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عملية الإقراض بمراحلها المختلفة، وأن تكون هذه القواعد مرنة ومبلغة إلى جميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط الإقراض ".

وجميع التعاريف السابقة تحاول الوصول إلى تعريف شامل للسياسة الائتمانية، يتضمن كافة جوانبها ومكوناتها، بالرغم من أن بعض هذه التعاريف حصر السياسة الائتمانية بالمصرف التجاري دون سواه، لذلك يمكننا القول أن التعاريف السابقة مكملة لبعضها، ويخلص الباحث إلى تعريف السياسة الائتمانية بأنها" مجموعة المبادئ والأسس التي تحددها الإدارة العليا للمصرف، وتتضمن وضع معايير وأنواع وشروط وإجراءات منح الائتمان، التي يجب إتباعها من قبل إدارة الائتمان في المصرف، بما يتفق مع الاستراتيجية العامة للمصرف والضوابط الموضوعة من قبل المصرف المركزي".

ويشير الباحث إلى أن السبب أو المبرر الرئيسي في تسمية السياسة الائتمانية بالسياسة الإقراضية، هو كون القروض تشكل الجزء الأكبر من حجم الائتمان الممنوح من قبل المصرف.

4ــ1ــ أهمية السياسة الائتمانية *Importance Of Credit policy*:

تعد السياسة الائتمانية الإطار العام الذي تسترشد به كافة المستويات الإدارية عند وضع برامج وإجراءات الإقراض، كما أنها بمثابة الدليل أو الموجه لمتخذي القرارات عند البت في طلبات الإقراض، وملزمة لجميع الجهات المنفذة عند بحث طلبات الإقراض وكافة الأمور المتعلقة بها.

وكون القروض المصرفية تمثل الجانب الأكبر من أصول المصرف، كما أن العائد المتولد عن تلك القروض يشكل الجانب الأكبر من الإيرادات، فإنه من المنطقي أن يولي المسؤولون في

[1] معهد تعريب للتعلم عن بعد، شبكة المترجمين العرب، www.arabtranslators.net/edu/banking/banking5

[2] عبد الحميد، عبد المطلب،(2000)، مرجع سبق ذكره، ص 118.

المصرف عناية خاصة بهذا النوع من الأصول، وذلك بوضع السياسات الملائمة التي تضمن سلامة إدارتها[1].

كما أن المصارف وهي تقوم بتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى، تتعرض للعديد من المخاطر، وتزداد أهمية إدارة هذه المخاطر والعمل على تجنبها كون القروض الممنوحة هي في الأصل ليست ملكها وإنما ملك المودعين، ومن هنا تنبع أهمية وضع سياسة سليمة للائتمان.

ويقتضي هدفا (السيولة والربحية) في المصارف ضرورة وضع سياسة ائتمانية والتخطيط لها بشكل جيد ؛ بحيث يتحقق الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة[2].

وتهتم بالسياسة الائتمانية أطراف أخرى في المصرف، مثل إدارة الرقابة الداخلية المعنية بالسياسة الائتمانية، إذ أن هذه الأخيرة تعد بمثابة المرجع الأساسي للتعامل مع العملية الائتمانية. ولا تقتصر أهمية السياسة الائتمانية على الأطراف الداخلية للمصرف، وإنما تهتم بها أجهزة الرقابة الخارجية كالرقابة والتفتيش، والمصرف المركزي المعني بالسياسة الائتمانية للمصارف جميعها، بالإضافة إلى العملاء كونهم طرفاً رئيسياً بالعملية الائتمانية[3].

4ـ2ـ أهداف السياسة الائتمانية(الإقراضية):

تعمد أغلب المصارف إلى وضع سياسة إقراضية مكتوبة، رغبةً منها في إيجاد إطار عام يسترشد ويلتزم به المسئولين عن اتخاذ قرارات منح الائتمان، إذ أن غياب السياسة الإقراضية المكتوبة يؤدي إلى إرباك موظفي الائتمان وإلى الكثير من القرارات الخاطئة، وكل ذلك يتطلب وقتاً واهتماماً أكبر من قبل الإدارة العليا للمصرف.

فوجود سياسة إقراض مكتوبة يحقق عدة أغراض، كضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وخلق الثقة لدى موظفي الإقراض وتجنيبهم الوقوع في الخطأ، وتوفير المرونة الكافية، في اتخاذ القرارات دون الرجوع إلى الإدارة العليا، على أن يتم ذلك ضمن نطاق السلطة المفوضة إليهم. فالسياسة المكتوبة تسهل عمل المستويات الإدارية الملقى على عاتقها البت في موضوع الإقراض، بما يضمن عدم ضياع وقت الإدارة العليا وبما يضمن سرعة اتخاذ القرارات[4].

وتسعى السياسة الإقراضية إلى تقريب وجهات النظر المتباينة، وبالإضافة إلى كون هذه السياسة تشكل خطوط عريضة للعاملين في هذا المجال، فلابد أن تكون منسجمة مع الشروط

---

[1] هندي، منير إبراهيم،(1996)، مرجع سبق ذكره، ص 207.
[2] عقيل، مفلح،(1989)، مقدمة في الإدارة المالية، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، ص 81.
[3] الألفي، أحمد عبد العزيز،(1997)، مرجع سبق ذكره، ص 125.
[4] Rose P. Kolori J and Fraser D., (1993), Financial Institutions, 4th ed. Boston, Homewood. P. 307-308.

الخاصة لمتطلبات الأجهزة الرقابية على المصارف، وبذلك يتضح أن وجود السياسة الإقراضية يشكل دافعاً للإدارة لتحديد أهداف المصرف[1].

وتهدف السياسة الائتمانية إلى تحقيق العديد من الأهداف، أهمها[2]:

- سلامة القروض المقدمة من قبل المصرف.
- تحقيق عائد يتلاءم مع المخاطر التي تنطوي عليها قرارات الإقراض.
- كما أن وجود سياسة ائتمانية مكتوبة يساعد في إعطاء معلومات عن مستوى السيولة لدى المصرف، ويزيد ذلك من قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته.
- تأمين الرقابة المستمرة على عملية الإقراض في كافة مراحلها.
- يضاف إلى ما سبق، وضع خطة عمل متكاملة، تمكن المصرف من تحقيق أقصى الأرباح بأقل المخاطر[3].

4ـ3ـ العوامل المؤثرة في وضع السياسة الإقراضية:

إن وضع السياسة الإقراضية وإعدادها يقع على عاتق الإدارة العليا للمصرف أو(مجلس الإدارة)، بحيث تتوافق مع السياسة الائتمانية التي يحددها المصرف المركزي للدولة من جهة، ومع الاستراتيجية العامة للمصرف لكي تتكامل مع السياسات الأخرى للمصرف.

ومن أهم العوامل التي تتأثر بها إدارة المصرف عند وضع سياستها الإقراضية[4]:

1. رأس مال المصرف لتحديد الحد الأقصى لحجم الائتمان المحتمل.
2. ربحية القروض والمخاطر المرتبطة بها.
3. درجة الثبات أو المتطلبات في الودائع.
4. الظروف الاقتصادية والاحتياجات الائتمانية لمجتمع الأعمال المحيط بالمصرف.
5. السياسة النقدية المطبقة ومدى جنوحها نحو التقييد أو التسعير.
6. نوعية الخبرات الائتمانية المتوفرة لدى جهاز الائتمان في المصرف.
7. أسلوب تحديد وقياس المخاطر الائتمانية وإدارتها.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا الدور الكبير التي تقوم به المصارف من خلال تقديمها لأنواع مختلفة من القروض المصرفية، بحيث تناسب كافة المؤسسات والعملاء وتمكنهم من الحصول على التمويل الكافي، ويتم ذلك من خلال مجموعة من المبادئ التي تتماشى مع السياسة الائتمانية للمصرف.

[1] حنفي، عبد الغفار: أبو قحف، عبد السلام،(2000)، تنظيم وإدارة المصارف، السياسة المصرفية، تحليل القوائم المالية وقياس الفعالية للجوانب التنظيمية والإدارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ص 130.

[2]ـ مختار، إبراهيم، (1993)، التمويل المصرفي، منهاج لاتخاذ القرارات، مكتبة ألانجلو المصرية، القاهرة، مصر، ص48.

[3] -Hemple, George H. & et . al, (1994), Bank Management, John Wiley & Sons,Inc., New York, P.317.

[4] ـ الشاهد، سمير،(2002)، مرجع سبق ذكره، ص 20.

المبحث الثالث:

إدارة المخاطر في المصارف المتخصصة

تمهيد:

تعد الصناعة المصرفية من أكثر الصناعات تعرضاً للمخاطر *Risks* لاسيما في عالمنا المعاصر، حيث تعاظمت هذه المخاطر وتغيرت طبيعتها في ظل التطورات المالية، واتساع نطاق المنافسة بين المصارف، بالإضافة إلى استخدام أدوات وأساليب مالية جديدة ساعد على خلقها التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية، ومن هنا فقد اكتسب موضوع إدارة المخاطر أهمية متزايدة لدى المصارف، كما أدرجته لجنة بازل كأحد المحاور الهامة لتحديد الملاءة المصرفية.

وتماشياً مع الاتجاهات العالمية الحديثة في هذا الصدد بدأت معظم المصارف في انتهاج سياسات محددة لإدارة المخاطر، واستحداث إدارات متخصصة يكون هدفها التحكم في درجات المخاطر التي تتعرض لها أعمال المصرف على اختلاف أنواعها.

ومن منطلق أهمية هذه الخطوة، سوف يعمد الباحث إلى إلقاء الضوء على موضوع المخاطر من خلال الفقرات التالية:

- مفهوم المخاطر المصرفية.
- أنواع المخاطر المصرفية.
- إدارة المخاطر المصرفية.

1ـ مفهوم المخاطر المصرفية:

تعد المصارف من أكثر أنواع المؤسسات المالية مخاطرة في عملياتها، مما يجعلها متحفظة في أدائها، فهي تتحمل مسؤوليات مالية على درجة عالية من الأهمية، تتمثل في كونها ملزمة بدفع جزء من خصومها (الودائع) حين الطلب، بالرغم من أن المصارف عادةً لا تواجه هذا الالتزام الحاد في سحب ودائعها في ذات الوقت، والمصارف مع سعيها الحثيث للحصول على الربح من خلال منح القروض والاستثمارات المصرفية الأخرى، فإن أغلب سياساتها تكون مصحوبة بالعديد من المخاطر المصرفية.

ويعد موضوع المخاطر المصرفية من أهم الموضوعات البارزة التي استحوذت على اهتمام المصرفيين وأصبحت تشغل حيزاً واسعاً من الثقافة المصرفية الجديدة في العمل المصرفي على المستوى المحلي والعالمي، خصوصاً في السنوات القليلة الماضية وفي أعقاب الأزمات المالية والمصرفية وفي عدد من دول العالم بدءاً من الأزمة المالية في المكسيك ومروراً بالأزمات المالية في دول جنوب شرق آسيا والبرازيل وروسيا وتركيا والأرجنتين،

وصولاً إلى الأزمة المالية الحالية التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية، وألحقت الضـــرر بجميع اقتصاديات دول العالم.

مما أدى إلى تزايد الاهتمام بأسباب هذه الأزمات على المستوى المصرفي الدولي لمعرفـــة أسبابها وطريقة معالجتها، وبصفة خاصة من قبل مصرف التسويات الدولية وصـــندوق النقـد الدولي، إضافةً إلى اهتمام حكام المصارف المركزية للدول العشر الكبرى والأكثر تقدماً فـــي العالم(Group Of Ten- G10) والتي تشكلت منها لجنة بازل (Basel)(*)، حيـــث تبـــين أن أهم أسباب هذه الأزمات هو تزايد المخاطر المصرفية التي تواجه المصارف من جهة، وعـــدم إدارتها بصورة جيدة من جهة أخرى[1].

وهناك العديد من التعاريف التي تناولت مفهوم المخاطر. فقد عرفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطـــاع المصـــارف فـــي الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة (*Financial Services Roundtable, FSR*)، المخاطر كما يلي[2]: احتمال حصول الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال، أو بشكل غيـــر مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على تحقيق أهدافه وغاياته، حيث أن مثل هذه القيود تؤدي إلى إضعاف قدرة المصرف على الاستمرار في تقـــديم أعمالـــه وممارســـة نشاطاته من جهة، وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى.

كما عرفت المخاطر المصرفية3: بأنها احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعـــة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين.

ويعرف معهد المـــدققين الـــداخليين الأمـــريكيين *Institute of Internal Auditor IIA* المخاطر[4]: بأنها مفهوم يستخدم لقياس حالات عدم التأكد في عمليات التشغيل والتي تؤثر على قدرة المصرف في تحقيق أهدافه، ويمكن أن يكون الأثر ايجابي أو سلبي، فإذا كان الأثر سلبي *Negative* يطلق عليه خطر(تهديد) *Threat/Risk*، وإذا كان إيجابي *Positive* يطلق عليه فرص *Opportunities*.

ويرى الباحث أن جميع التعاريف السابقة تتقاطع مع بعضـــها حـــول مفهـــوم المخـــاطر، ويخلص الباحث إلى تعريف المخاطر: بأنها مفهوم يستخدم لوصف نتيجة غير مؤكـــدة، ربمـــا

(*) تأسست لجنة بازل من مجموعة الدول الصناعية العشر (G10) والمكونة من بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، لوكسمبورج، في نهاية عام (1974) تحت إشراف بنك التسويات الدولية (BIS).

[1] بدران، علي، (2005)، مجلة اتحاد المصارف العربية، الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل بازل -II، لبنان، العدد 300، تشرين الثاني، ص 64.

[2] http:// www.osooltc.com.

[3] http://www.bab.com/articles/full_article.cfm.

[4] http:// www.osooltc.com.

تهديـــد (*Threat*)أو خســـارة تعيـــق تحقيـــق أهـــداف المصـــرف، أو قـــد تمثـــل فرصـــة (*Opportunity*) مناسبة لاستمرار وتطور عمل المصرف.

2ـ أنواع المخاطر المصرفية:

تلعب المخاطر بأنواعها المختلفة دوراً شديد الخطورة على المركز المالي للمصرف وعلى جودة أصوله ودرجة سيولته وقدرته على المنافســة والبقــاء واحتمــالات تعرضــه للتعثــر والإفلاس، كنتيجة لعدم سلامة قرارات التمويل والتوظيف والإدارة السليمة لأصول المصرف وخصومه لكل من العناصر داخل الميزانية وخارجها.

وهناك العديد من المخاطر المصرفية يمكن توضيحها من خلال الشكل (2ـ3):

شكل رقم (2ـ3) يوضح أنواع المخاطر المصرفية



المصدر: الشاهد، سمير،(2002)، مرجع سبق، ذكره، ص56.

وفي ما يلي توضيح لكل نوع من أنواع المخاطر السابقة:

1ـ المخاطر الائتمانية *Credit Risk*:

تنشأ مخاطر الائتمان عند منح الائتمان وتتحقق عندما تتوقف المشــروعات عــن الوفــاء بالتزاماتها تجاه المصارف، وتعد هذه المخاطر ذات الثقل الأكبر في المخاطر التــي تواجههــا المصارف وأكثرها تأثيراً على سلامة مراكزها المالية باعتبار أن الإقراض والخصم هو أهــم توظيفاتها، ولا تزال المخاطر الائتمانية تشكل السبب الرئيسي في فشل(failure) المصــارف الأمريكية، إذ أن أكثر من 80% من عناصر ميزانيات المصــارف المــذكورة تــرتبط فــي جوهرها بالمخاطر بشكل عام وبالمخاطر الائتمانية بشكل خاص[1].

[1] http://www.w3.org/TR/html4/loose.dtd

ويعتقد معظم خبراء المصارف أن "المخاطرة والائتمان توأمان" بمعنى ارتباط كل منهم بالآخر[1]. وهذا يعني أن المصارف لا تستطيع تفادي المخاطر وتعثر الديون بنسبة 100%.

وتعرف *Lopez*[2] المخاطر الائتمانية على أنها: إمكانية تعرض محفظة القروض المصرفية للإفلاس والخسارة، في حال أصبح المقترضين غير قادرين على تسديد التزاماتهم.

كما يعرفها*Cole*[3]: بأنها احتمال تعثر أو إخفاق المقرضين أو نظرائهم عن دفع ما هو متوجب عليهم تجاه المصرف، بموجب المواعيد المتفق عليها مسبقاً.

وهناك عدد من العوامل التي تسهم في تحقق المخاطر الائتمانية منها[4]:

1) عوامل خارجة عن نطاق المؤسسة:

- تغيرات في الأوضاع الاقتصادية، كاتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق المال.
- تغيرات في حركة السوق يترتب عليها آثار سلبية على المقترضين.

2) عوامل داخلية:

- ضعف إدارة الائتمان أو الاستثمار بالمصرف سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي.
- عدم وجود سياسة ائتمانية رشيدة.
- ضعف سياسات التسعير.
- ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها.

2ـ مخاطر أسعار الصرف *Foreign Exchange Risk*:

تواجه المصارف خطر فقدها لجزء من أصولها نتيجة لتحركات أسعار الصرف، وذلك على الرغم مما تتيحه القواعد المحاسبية من شفافية في تحديد هذه النوعية من المخاطر، على سبيل المثال فإن تبنى المصارف لمراكز مفتوحة لعملاتها في وقت تتسم فيه أسعار الصرف بعدم الاستقرار سوف يسهم في زيادة مخاطر السوق التي يتعرض لها المصرف، هذا ويشمل المركز المفتوح العمليات الفورية *Spot Transactions* والعمليات الآجلة بأشكالها المختلفة[5].

3ـ مخاطر أسعار الفائدة *Interest Rate Risk*:

---

1 بيصار، يحيي، (2001)، ندوة تعثر الديون في المصارف، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مجلة المصارف، العدد الثامن والعشرون .

2 http://www.frbsf.org/publications/economics/letter/2001/el2001-12.html.

3 Roger Cole,(2000), Principles for the Management of Credit Risk, © Federal Reserve Board, Washington, P 1.

4 بنك الإسكندرية، (2003)، مرجع سبق ذكره، ص 65.

5 الشاهد، سمير،(2002)، مرجع سبق، ذكره، ص57.

تنشأ هذه المخاطر عن تقلبات أسعار الفائدة بالسوق بما يؤدى إلى تحقيق خسائر ملموسة للمصرف في حالة عدم اتساق أسعار الفائدة على كل من الالتزامات والأصول، وتتصاعد هذه المخاطر في حالة عدم توافر نظام معلومات لدى المصرف يمكنه من الوقوف على معدلات تكلفة الالتزامات ومعدلات العائد على الأصول، أو يساعده على تحديد مقدار الفجوة بين الأصول والالتزامات لكل عملة من حيث إعادة التسعير ومدى الحساسية لمتغيرات أسعار الفائدة، وتعد مخاطر أسعار الفائدة من المخاطر المصرفية التقليدية[1].

4ـ مخاطر التسعير *Price Risk*:

وتنشأ عن التغيرات في أسعار الأصول، وبوجه خاص محفظة الاستثمارات المالية، وتوجد عوامل خارجية وداخلية تؤثر في مخاطر التسعير، وتتمثل العوامل الخارجية في الظروف الاقتصادية المحلية ومناخ الأعمال السائد بالسوق، أما العوامل الداخلية فتتعلق بالمصرف نفسه، ومنها الهيكل التمويلي ونتيجة النشاط ومدى كفاءة التشغيل وغيرها من الظروف الداخلية.

5ـ مخاطر السيولة *Liquidity Risk*:

تنشأ مخاطر السيولة نتيجة عدم قدرة المصرف على تلبية التزاماته اتجاه الغير أو تمويل زيادة الأصول، وهو ما يؤدى إلى التأثير السلبي على ربحية المصرف وخاصة عند عدم القدرة على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة، وقد تقف عدة أسباب وراء التعرض لمخاطر السيولة نذكر منها[2]:

- ضعف تخطيط السيولة بالمصرف، مما يؤدى إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.
- سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها لأرصدة سائلة.
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

هذا كما تسهم بعض العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال في التعرض لمخاطر السيولة.

6ـ مخاطر التشغيل *Operational Risk*:

تشير مخاطر التشغيل إلى مخاطر الخسارة الناتجة من عدم كفاية أو فشل (العمليات الداخلية، الأشخاص والنظام، أو الأحداث الخارجة عن سيطرة المصرف)[3].

وهناك العديد من الأسباب التي تسبب المخاطر التشغيلية يمكن عرضها كالآتي[1]:

---

[1] http://www.w3.org/TR/html4/loose.dtd

[2] بنك الإسكندرية، (2003)، مرجع سبق ذكره، ص 66.

[3] Hubner, Georges, (2005), Measuring operational risk in financial institutions, © Maastricht University, The Netherlands, P 3.

- عدم كفاية (*Inadequate*) نظم المعلومات.
- الاختراقات (*Breaches*) في نظام الرقابة الداخلية.
- الاحتيال أو الخداع (*Fraud*).
- الأحداث المفاجئة (*Unforeseen*).

7ـ **المخاطر القانونية *Legal Risk***:

وهى تلك المخاطر الناجمة عن عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية الالكترونية، لاسيما وأن العديد من وسائل أداء تلك العمليات المصرفية لازالت في طور التطوير مثل السجلات والتوقيعات والعقود الالكترونية وقواعد إرسال وتلقّي السجلات الالكترونية، والاعتراف بسلطات وقواعد التصديق الالكتروني، وأحكام السرية والإفصاح ، كذلك انتهاك القوانين و القواعد أو الضوابط المقررة خاصة تلك المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال أو الدخول في أنواع جديدة من المعاملات مع عدم وجود قانون ينظم هذه المعاملات[2].

8ـ مخاطر الالتزام *Compliance Risk*:

ويقصد بها تعرض المصرف لعقوبات سواء في شكل جزاءات مالية أو الحرمان من ممارسة نشاط معين لارتكابه مخالفات محددة.

9ـ المخاطر الاستراتيجية *Strategic Risk*[3]:

أدت إزالة الحواجز الجغرافية وإتاحة التوسع في الأنشطة وتوفير العديد من أنظمة التوزيع البديلة إلى مجموعة من الفرص الاستراتيجية الجديدة ولكنها عرضت المصارف لمخاطر جديدة غير مألوفة في الغالب.

وتنشأ هذه المخاطر نتيجةً لعدم تبني الاستراتيجيات المناسبة التي تأخذ في اعتبارها كيفية تحقيق المزيج المناسب بين كل من الخدمات المصرفية التقليدية، والخدمات المصرفية الالكترونية، وبما لا يعرض المصرف لمزيد من كل المخاطر، ولا يؤثر على مركزه التنافسي. وتأتي أهمية هذه النوعية من المخاطر من حيث تأثيرها الكبير على مستقبل المصرف، ومن حيث العناصر العديدة المكونة لها والتي يحتاج كل منها لضوابط رقابية تتوافق مع ظروف كل مصرف.

3ـ إدارة المخاطر المصرفية:

---

[1] Georgescu, Mircea, (2005), Some Issues About Risk Management E-Banking, © University "Al. I. Cuza" Iasi, Department Business Information Systems, Romania, P 6.

[2] بنك الإسكندرية، (2003)، مرجع سبق ذكره، ص 67.

[3] Cynthia Glassman, Risk Management: New Challenges Call for Integrated Solution, Journal of Retail Banking Services(Autumn, 1997), pp59-62.

إن أول ظهور لمفهوم إدارة المخاطر (*Risk Management*) كان في منتصف السبعينات من القرن الماضي، كأحد الإدارات الفرعية من إدارة التأمين (*Insurance Management*)، نتيجة للتطورات الجديدة التي شهدها ميدان التأمين والتي تحتاج إلى تركيز وجهد كبيرين، وتضمنت إدارة المخاطر الأنشطة والمسؤوليات الخارجية لميدان التأمين العام. وفي الوقت الذي عمدت فيه شركات التأمين بالتعويض للمنشآت عن المخاطر (الطبيعة، الحريق، السرقة، الخسارة) التي تتعرض لها، عمدت إدارة المخاطر بالبحث والتقصي وراء الأسباب التي أدت لمثل هذه المخاطر (أخطاء الموظفين، الإجراءات المحاسبية، تقلبات العملات، ....الخ).

وفي الفترة مابين (1980-1990) تطور نشاط إدارة المخاطر ليحتل موقعاً هاماً في خطط وإستراتيجية المنشأة، كما اتسع ميدان إدارة المخاطر وأصبح يعرف بمشروع إدارة المخاطر (*Enterprise Risk Management*)[1].

وفي القطاع المصرفي أدى تزايد المخاطر التي تتعرض لها المصارف وخصوصاً بعد ازدياد درجة سرعة العولمة المالية، وتشابك المؤسسات المصرفية مع بعضها البعض بدرجة كبيرة وانخراطها بالأسواق المالية، بالإضافة إلى العوامل الداخلية (سوء الإدارة، ضعف الرقابة) والخارجية (ترتبط بالاقتصاد الوطني والعالمي) التي تؤدي إلى الأزمات المصرفية، كل هذه العوامل وغيرها شكلت دافعاً (*Motive*) قوياً لأن يكون هناك إدارة متخصصة تعنى بالمخاطر المصرفية وتدرس أسبابها، وتعمل على وضع النماذج الكفيلة بمعالجة هذه المخاطر (*Risk Models*)، والممارسات التي يجب أن تتخذها الإدارة في ظل هذه المخاطر.

وهناك العديد من التعاريف التي تناولت إدارة المخاطر:

إذ يعرف *Saidane* إدارة المخاطر على أنها[2]: فن تقييم وتدبير المخاطر، لضمان إنجاز الأهداف ضمن المستويات المحددة.

ويعرفها البعض[3]: على أنها عملية نظامية (*Systematic*) لتحديد وتقييم مخاطر المصرف، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بمعالجتها.

كما يعرفها حشاد[4]: جميع القرارات التي يمكن أن تؤثر على تغير القيمة السوقية (*Market Value*) للمصرف، وأنها تعمل على تحقيق العائد الأمثل وبالتالي تقليل أو تصغير (Minimizing) المستوى المطلق للمخاطر.

---

[1] http://www.referenceforbusiness.com/management/Pr-Sa/Risk-Management.

[2] Saidane, Ezzeddine, Workshop : (Risk Management), Central Bank Of Syria, © Osool for Training & Consulting, Damascus, Syria, 12-16/8/2007.

[3] http://www.referenceforbusiness.com/management/Pr-Sa/Risk-Management.

[4] حشاد، نبيل، (2005)، مجلة اتحاد المصارف العربية، إدارة المخاطر المصرفية: أنواعها، ارتباطها بالحوكمة، إدارتها، لبنان، العدد 292، آذار، عام 2005، ص 41.

ويرى الباحث أن كلاً من التعاريف السابقة حاولت الوصول إلى تعريف شامل لإدارة المخاطر، ويصل الباحث إلى تعريف إدارة المخاطر على أنها: عملية مستمرة يتم بمقتضاها حصر وتحديد المخاطر التي يتعرض لها المصرف، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بمعالجتها، بما يضمن تحقيق الأهداف المحددة بكفاءة عالية.

3ـ1ـ وظائف ومهام إدارة المخاطر المصرفية:

تتركز مهام إدارة المخاطر في التنسيق (*Coordination*) بين كافة الإدارات في المصرف لضمان توفير البيانات حول المخاطر المختلفة، والتأكد من صحة البيانات والمعلومات واستمرار تدفقها للمساعدة في إعداد تقرير عن المخاطر بشكل دوري ومنتظم، والتخطيط للطوارئ لما له من أهمية كبيرة في مواجهة الأزمات المحتملة والظروف غير العادية للتأكد من أن المخاطر تتفق مع الأهداف الإستراتيجية للمصرف.

وتقوم إدارة المخاطر بعدد من المهام أهمها[1]:

1. تحديد المخاطر:

تقوم الإدارة بتحليل البيانات و المعلومات المتوفرة لديها بوضع نظم للتقارير وخطط عمل للوحدات المختلفة و متابعة مستوى الالتزام بها، بهدف تحديد وتصنيف كافة أنواع المخاطر في جميع العمليات أو الأنشطة والصفقات التي يدخل فيها المصرف، وهذا يتطلب أن تقوم الإدارة بالتنسيق مع الإدارات المختلفة بالمصرف، وذلك لتمكين المصرف من اتخاذ القرارات السليمة.

2. قياس المخاطر:

وذلك بأن تتبنى الإدارة أدوات فعالة لقياس حجم المخاطر وتحديد أثرها على المصرف بالتنسيق مع المصرف المركزي.

3. متابعة المخاطر:

تقوم الإدارة بمتابعة جميع المخاطر بالمصرف وذلك من خلال التأكد من فعالية نظم الرقابة و المراجعة الداخلية والضبط الداخلي، مستوى نظام الضبط المؤسسي، وكفاية السياسات و الإجراءات و مستوى تطبيقها والالتزام بها وآلية توزيع المسؤوليات والصلاحيات داخل المصرف بالإضافة إلى وضع نظم للتقارير الدورية واقتراح إجراءات وسياسات واضحة وفعالة لمتابعة سلوك المخاطر وعمل الإجراءات الوقائية للحد من انتشارها.

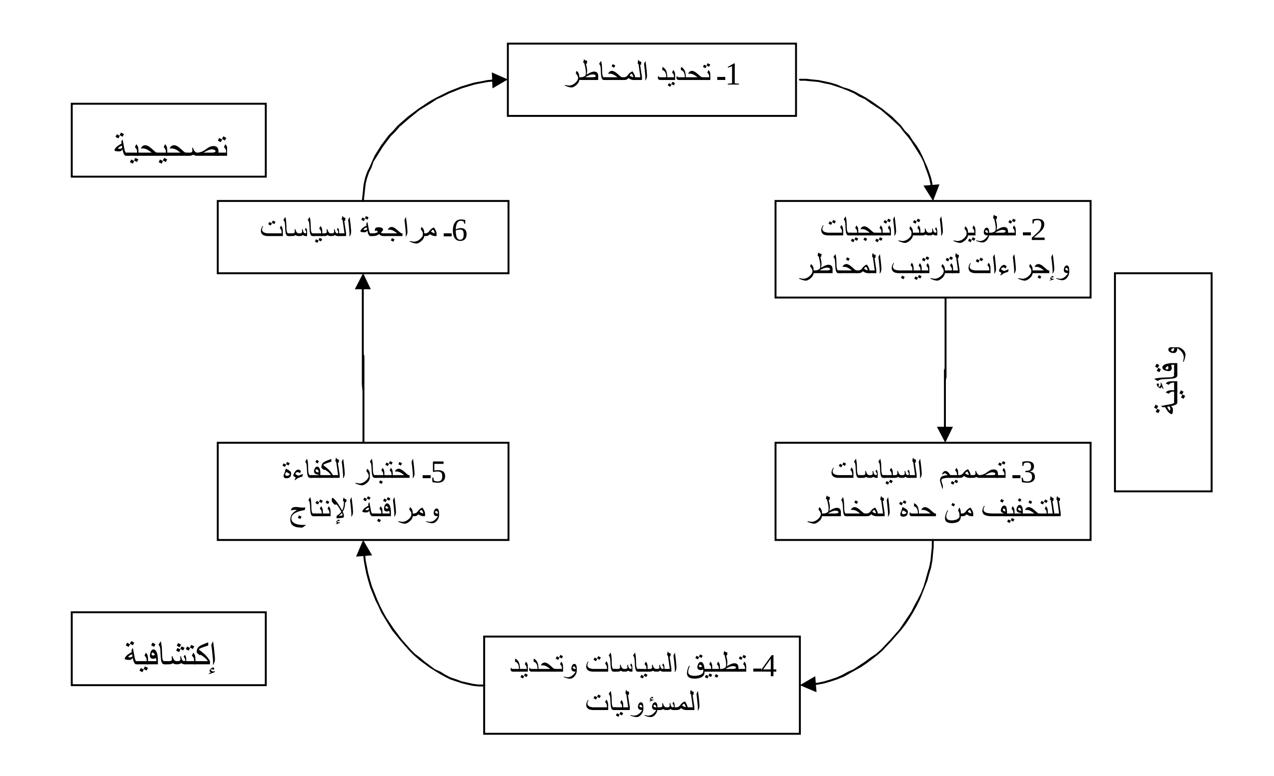
4. الرقابة (التحكم) في حجم المخاطر:

[1] الشاهد، سمير،(2002)، مرجع سبق، ذكره، ص57.

تعمل الإدارة على التحكم في حجم المخاطر لتقليل آثارها السلبية على المصرف وذلك بالعمل على ابتداع و تفعيل آليات مالية لتقليل المخاطر (*Financial Risk Mitigation Techniques*).

وتقوم إدارة المخاطر بعدد من الوظائف، تجعل منها عملية مستمرة ولا تقف عند نطاق محدد. ويتفق الباحث مع هذه الفكرة نظراً لما تشهده الصناعة المصرفية والبيئة المحيطة من تغيرات واسعة. ويبدو ذلك بشكل أكثر وضوحاً من خلال الشكل (2ـــ4).

شكل رقم (2ــ4) يوضح وظائف إدارة المخاطر المصرفية



Source: http://www.arabic.microfinancegateway.org/content/article/ordering.

ومن خلال الشكل السابق يمكننا القول أن لإدارة المخاطر ثلاث وظائف رئيسية تبدو بشكل دورة مستمرة وهي كالتالي:

- وقائية: إذ تقوم إدارة المخاطر بهذه الوظيفة للوقاية من النتائج غير المرغوب فيها قبل حدوثها.
- إكتشافية: وهنا تقوم إدارة المخاطر بالتعرف على النتائج غير المرغوب فيها عندما تحدث، وعن طريقها يتم التعرف على الأخطاء بعد حدوثها.

- تصحيحية: وتهدف إدارة المخاطر من هذه الوظيفة إلى التأكد من اتخــاذ الإجــراءات التصحيحية لعكس النتائج غير المرغوب فيها أو للتأكد من عدم تكرارها.

3ـ2ـ أهداف إدارة المخاطر المصرفية:

تسعى إدارة المخاطر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها[1]:

- إعطاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها المصرف.
- وضع نظام للرقابة الداخلية وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميــع وحــدات المصرف.
- يجب أن تركز إدارة المخاطر بشكل خاص على المخاطر المتوقعة التي تتسم بدرجــة عالية من التقلبات.
- الحيلولة دون وقوع الخسائر المحتملة.
- التأكد من حصول المصرف على عائد مناسب للمخاطر التي قد يواجهها.
- استخدام إدارة المخاطر كسلاح تنافسي، حيث أن الإدارة الجيدة للمخاطر تــؤدي إلــى تعزيز القدرة التنافسية (*Competitive Advantage*) وضمان نجاح المصرف فــي تحمل المزيد من المخاطر وتحسين الربحية[2].

3ـ3ـ مبادئ إدارة المخاطر المصرفية:

هناك مجموعة من المبادئ يجب أن تتضمنها إدارة المخاطر، وقد كانت هذه المبــادئ وفقا لما جاء بورقة العمل المقدمة في اجتماع لجنة الرقابة المصرفية العربية التابعة لمجلــس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تحت عنوان " مبادئ إدارة المخــاطر " كالتالي[3]:

1ـ تقع مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة لكل مصــرف، وهو ما يستوجب فهم المخاطر التي يواجهها المصرف والتأكد من أنها تدار بأســلوب فعال وكفء.

---

[1] http://www.arablawinfo.com

[2] El- Manai, Jassem, (2004), Union of Arab Banks, Good Risk Management as a Competitive Advantage, Lebanon, No 296, September, P 89.

[3] بنك الإسكندرية، (2003)، إدارة البحوث والترجمة، النشرة الاقتصادية، المجلد الخامس والثلاثين، مصر، ص71-72.

2ـ على مجلس الإدارة إقرار إستراتيجية إدارة المخاطر، وتشجيع القائمين على الإدارة على قبول وأخذ المخاطر بعقلانية، والعمل على تجنب المخاطر التي يصعب عليهم تقييمها.

3ـ أن تكون لدى كل مصرف لجنة مستقلة تسمى "لجنة إدارة المخاطر" تشمل في عضويتها بعض المسئولين التنفيذيين بالمصرف، يناط بهذه اللجنة مسئولية تحديد ووضع سياسات إدارة المخاطر استناداً إلى استراتيجية المخاطر والاستراتيجية العامة للمصرف التي يضعها مجلس الإدارة، مع الأخذ في الاعتبار أسلوب الحيطة والحذر وعدم التركيز على نوع واحد من المخاطر.

4ـ إنشاء إدارة متخصصة تتولى تطبيق سياسات إدارة المخاطر، وتقع على عاتقها المسؤولية اليومية لمراقبة وقياس المخاطر للتأكد من أن أنشطة المصرف تتم وفق السياسات والحدود المعتمدة، وتكون تلك الإدارة مسؤولة أمام لجنة إدارة المخاطر.

5ـ يتم تعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية التي يواجهها كل بنك.

6ـ ضرورة وجود منهجية ونظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى كل مصرف، وذلك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها وبشكل دقيق لمعرفة وتحديد تأثيرها على ربحية المصرف وملاءته الرأسمالية.

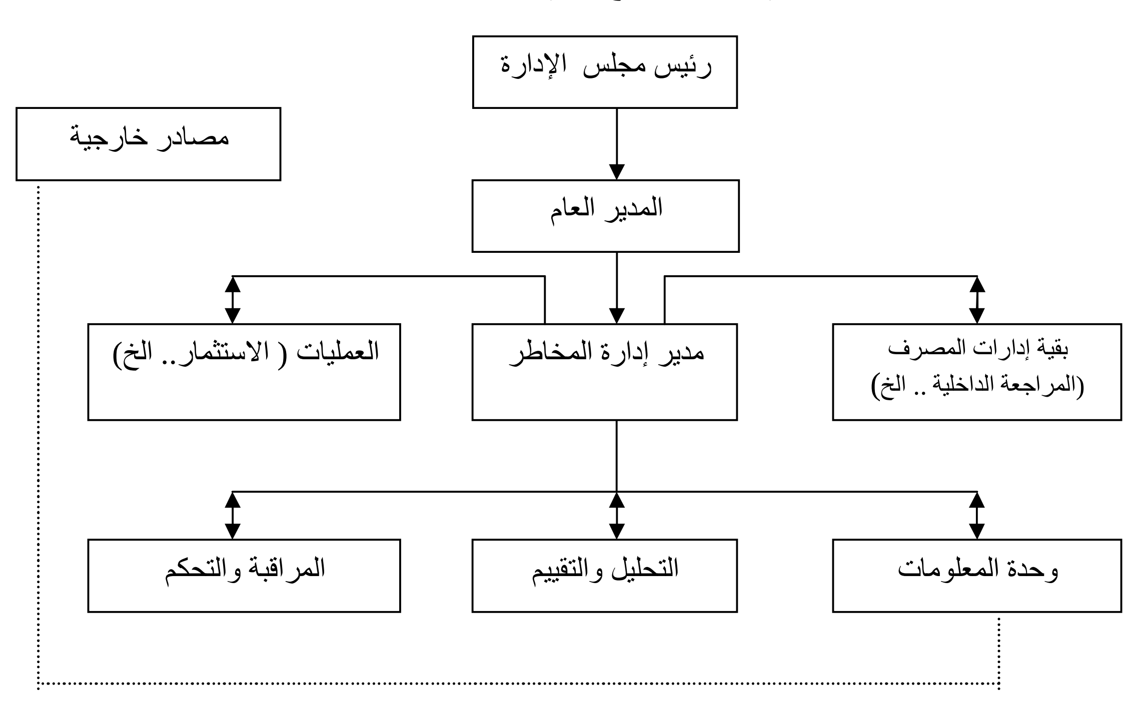
7ـ ضرورة استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر، توفر بشكل دوري وفي الوقت المناسب معلومات مالية تفصيلية وشاملة ودقيقة عن المخاطر التي يواجهها المصرف.

3ـ4ـ أقسام إدارة المخاطر المصرفية:

أدى تحرير القطاع المالي والمصرفي وازدياد المنافسة، إلى تعرض المصارف لمخاطر وتحديات جديدة، وقد عمدت كثير من المصارف إلى إحداث إدارة متخصصة ضمن هيكلها التنظيمي على مستوى الإدارة الوسطى، تعنى بالمخاطر وتقوم بمتابعتها، ويتم الرجوع إليها في كل عملية أو قرار ينطوي على مخاطر مصرفية.

والشكل (2ـ5) يوضح موقع إدارة المخاطر وأهميتها بالنسبة لبقية الإدارات في المصرف، بالإضافة إلى الأقسام التي تتضمنها إدارة المخاطر:

شكل رقم (2ــ5) يوضح أقسام إدارة المخاطر المصرفية



Source:http://www.bankofsudan.org/arabic/circulars/makhatir/2005/tanmia2005.

وتشمل إدارة المخاطر الأقسام التالية[1]:

1. قسم البيانات و المعلومات:
   - يقوم القسم بتجميع وتوفير كافة البيانات والمعلومات التاريخية والحالية المتعلقة بأنشطة المصرف.
   - تجميع البيانات والمعلومات عن بيئة العمل الداخلية (اللوائح، النظم والسياسات) والمعلومات الخارجية التي تؤثر على نشاط المصرف.
   - تزويد كافة الإدارات في المصرف بما تحتاجه من معلومات وبيانات.
2. قسم لتحليل وتقييم المخاطر:
   - الحصول على البيانات والمعلومات المختلفة من قسم المعلومات.
   - تحليل البيانات المختلفة لتحديد أنواع المخاطر التي تواجه المصرف.
   - تحديد مدى جودة البيانات المختلفة و مصادرها.
   - التنسيق مع المصرف المركزي فيما يختص بقياس المخاطر وطرق تقليلها.

1 http://www.bankofsudan.org/arabic/circulars/makhatir/2005/tanmia2005_1.htm

- رفع تقارير دورية بنتائج التحليل والتقييم .

3. قسم المراقبة والتحكم:

- وضع نظام للتقارير الداخلية .
- مراقبة مخاطر التمويل ومخاطر العملات والسوق والتأكد من الالتزام بالحدود الموضوعة لها.
- التأكد من وجود معايير لإدارات المصرف المختلفة ومدى التزام الإدارات بتلك المعايير.
- التأكد من الالتــزام بالأسس والضوابط والنسب الداخلية وسياسات ولوائح المصرف المركزي.
- التأكد من مراعاة مخاطر التشغيل وقياسها قبل تنفيذ أي عملية.
- التأكد من الالتزام بالخطط والسياسات الاستثمارية الموضوعة.
- التأكد من التزام إدارة الاستثمار بقرارات إدارة المخاطر.
- تقييم مستمر لأنظمة الضبط الداخلي، إجراءات التوثيق وضوابط استخدام أجهزة الكمبيوتر.

وفي ظل التغيرات التي تشهدها الصناعة المصرفية كالأتمتة والاتصالات وتطور وســائل العمل المصرفي بالإضافة إلى المنافسة التي تشهدها هذه الصناعة، كل ذلك ساعد فــي تنــوع وتعدد المنتجات المصرفية.

ويرى الباحث أن تلك التطورات والتغيرات رافقها ظهور أنــواع جديــدة مــن المخــاطر المصرفية، ولم يعد يقتصر الأمر على المخاطر المصرفية الناتجة عن عمل المصرف وبيئتــه الداخلية، وإنما تعدى ذلك ليشمل المخاطر التي تنشأ في الخارج (في البورصــات والأســواق العالمية) والتي سوف تؤثر على عمله بشكل مباشر أو غير مباشر، وأصبح من الضــروري أن يكون هناك إدارة متخصصة ضمن الهيكل التنظيمي للمصرف، تعنى بالمخاطر المصــرفية وتقدم المعلومات الضرورية للمستويات الأعلى؛ إذ أن معظم توظيفات واستثمارات المصارف تنطوي على العديد من المخاطر التي يمكن أن تلحق الضرر الكبير بالمصــرف إذا لــم يــتم تداركها ومعالجتها من خلال إدارة المخاطر.

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري

يقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

ـ المبحث الأول: القطاع العام المصرفي في سورية ويتناول المواضيع التالية:

- التطور التاريخي للقطاع المصرفي السوري.
- نشأة المصرف التجاري السوري.

ـ المبحث الثاني: دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري واشتملت على ما يلي:

- التحليل الأفقي للقوائم المالية في المصرف التجاري السوري.
- التحليل العمودي للقوائم المالية في المصرف التجاري السوري.
- تحليل مصادر واستخدامات الأموال في المصرف التجاري السوري.
- تحليل النسب المالية في المصرف التجاري السوري.

ـ المبحث الثالث: اختبار الفرضيات

المبحث الأول:
القطاع العام المصرفي في سورية

1ـ التطور التاريخي للقطاع المصرفي السوري:

تطور القطاع المصرفي السوري ومر بعدد من المراحل حيث اتسمت كل مرحلة بخصائص معينة ميزتها عن غيرها، وقد كان هذا التطور وفقاً للمراحل التالية:

1) مرحلة الاحتلال العثماني والفرنسي[1]:

اقتصر العمل المصرفي في هذه المرحلة على بعض البيوت المالية الفردية صغيرة الرساميل وبدائية التنظيم، وقد كان من أهم المؤسسات المصرفية في تلك الفترة (المصرف الإمبراطوري) وقد تأسس عام 1856 برأس مال انكليزي، ثم انضمت إليه رؤوس أموال فرنسية في عام 1863 وأصبح رأس مال المصرف الإمبراطوري 10 ملايين جنيه إسترليني. أما المصرف الحكومي الوحيد في تلك الفترة فكان (المصرف الزراعي العثماني)، تأسس عام 1887 وهدف إلى تقديم التسليفات (القروض) الزراعية، إلا أن هذه القروض لم توجه إلى المزارعين وإنما استخدمها الإقطاعيين كقروض ربوية ومنحوها لغايات لم تكن زراعية.

وكان هناك أيضاً مصرف سلانيك وقد أسسته كتلة يهودية برأسمال قدره 30 مليون فرنك فرنسي عام 1888 نقل إلى إسطنبول عام 1913، ومصرف يهودي أخر (الشركة الإنكليزية الفلسطينية) تأسس عام 1902 برأسمال قدره 100000 جنيه إسترليني وكذلك مصرف الكريدي ليونيه. وفي عام 1919 أسس المصرف العثماني (مصرف سوريا ولبنان الكبير) وهو عبارة عن شركة مساهمة فرنسية مركزه في باريس وبلغ رأسماله عام 1920 حوالي 25.5 مليون فرنك فرنسي وكان له فروع في دمشق وبيروت، وقد وجد إلى جانب هذا المصرف أربع مؤسسات مصرفية ثلاث منها مركزها باريس والرابع في روما، وفي عام 1926 أسست الحكومة السورية مصرفاً زراعياً مهمته تقديم السلف للقطاع الزراعي لحمايتهم من جشع المرابين إلا أنه أخفق.

2) مرحلة ما بعد الاحتلال الفرنسي:

تطور العمل المصرفي في هذه المرحلة وخضع للعديد من القوانين والمراسيم ويمكن توضيح تطورات هذه المرحلة كما يلي[2]:

[1] العمار، رضوان، (1995)، النقود والمصارف، منشورات جامعة تشرين، سوريا، ص 266-269.
[2] واقع القطاع المصرفي السوري، دراسة معدة من قبل مصرف سورية المركزي عام (1998). ص 1.

1ــ خضعت المصارف التجارية قبل صدور قانون النقد الأساسي عام 1953 للقانون التجاري العام، وهذا يعني أنها لم تكن تخضع لشروط معينة مختلفة عن الشروط الناظمة للشركات التجارية من حيث أموالها الخاصة أو سيولتها. وبعد ذلك فرض قانون النقد الأساسي للمصارف الأجنبية على المصارف العاملة أن تخصص لنشاطها في سوريا ما لا يقل عن (500000) ل.س وألزم المصارف في أن تخصص سنوياً من أرباحها الصافية ما لا يقل عن (10%) لتكوين الاحتياطي على أن لا تقل في جميع الأحوال عن (25%) من رأس مال المصرف المخصص للعمل في سوريا، إضافة إلى إخضاع حساباتها إلى مراقبة مجلس النقد والتسليف، ثم خضعت إلى رقابة مصرف سورية المركزي. ومنع هذه المصارف من مزاولة عملها إذا تبين أنها تلحق الضرر بالمصالح الاقتصادية أو السياسية للدولة.

2ــ في عام 1955 كان الجهاز المصرفي يتكون من:

ــ سبع فروع لمصارف أجنبية منها: خمسة فرنسية ومصرف بريطاني ومصرف إيطالي.

ــ ثمانية مصارف عربية منها(2) مصريان و(2) لبنانيان و(2) فلسطينيان ومصرف عراقي وآخر سعودي موزعة على 23 فرعاً.

ــ ثلاث مصارف سورية خاصة، ومصرف سوري تابع للقطاع العام وهو المصرف الزراعي الذي كان قد أنشئ في عام 1888 وكان يضم آنذاك (6) فروع.

3ــ في عام 1959 صدر مرسوم جمهوري جرى بموجبه تحويل جميع المصارف العاملة في سورية إلى شركات مساهمة، واشترط آلا يقل رأسمال المصرف الأساسي عن (3) ملايين ليرة سورية. وقد حاول هذا المرسوم تعريب المصارف وعدم السماح لرؤوس الأموال الأجنبية بأن تساهم بأكثر من (30%) من رأس المال لكل مصرف وأعطى الدولة حق المساهمة في رأس مال جميع المصارف الخاصة بنسبة (35%) بهدف توجيه السياسة المصرفية من قبل الدولة، وكذلك السماح لأبناء البلاد العربية استثمار أموالهم في تلك المصارف بما يعادل (25%)من رأس مالها.

4ــ بتاريخ 1961/7/20 جرت عملية تأميم جميع المصارف العربية والأجنبية وفقاً للقانون (117) وكان عدد المصارف آنذاك كالتالي[1]:

ــ مصارف ذات جنسية سورية ولها (6) فروع.

[1] الزهيري، بشير،(1999)، تأهيل النظام المصرفي في سوريا لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية ومواكبة التطورات المصرفية الدولية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية عشرة. ص 6.

ـ مصارف ذات جنسية عربية ولها (12) فرعاً.

ـ مصارف ذات جنسية أجنبية ولها (11) فرعاً.

5ـ تمت عملية دمج بعض المصارف المؤممة بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم (25) لعام 1962 وتنفيذاً للقانون رقم (117) عام 1961 والقرار رقم (1251) بتاريخ 1961/8/10 والذي دمج المصارف المؤممة في سبع مجموعات وشكل لكل مجموعة مجلس إدارة مستقل وإدارة لكل فرع، إضافةً إلى تشكيل عدة لجان لتقييم موجودات المصارف المؤممة وتحديد قيمة السهم لكل مصرف وكانت المجموعات السبعة على الشكل التالي:

ـ مصرف الفيحاء: ويضم المصرف العربي ومصرف الرافدين.

ـ المصرف العربي للتجارة والصناعة: ويضم مصرف العالم العربي ومصرف أنترا والمصرف التجاري.

ـ مصرف التسليف التجاري والعقاري: ويضم مصرف مصر والمصرف الأهلي السعودي.

ـ مصرف الوحدة العربي: ويضم المصرف البريطاني للشرق الأوسط والمصرف الوطني للتجارة والصناعة والشركة الجزائرية للتسليف والصيرفة. ومصرف دي روما ومصرف القاهرة.

ـ مصرف المصارف المتحدة: ويضم المصرف الأهلي العقاري والصناعي والمصارف المتحدة.

ـ مصرف الشرق العربي: ويضم المصرف اللبناني للتجارة ومصرف ألبير حمصي ومصرف اللاذقية ومصرف الشرق العربي.

ـ مصرف سورية والمهجر وكان يدعى سابقاً بمصرف سوريا ولبنان.

ـ إضافةً للمصرف الصناعي الذي أحدث بالقانون (177) عام 1958 والمصرف الزراعي المشار إليه عام 1888.

6ـ بتاريخ1962/5/28 صدر المرسوم التشريعي رقم 12 المتضمن تنظيم المؤسسة المصرفية في سورية، فأبقى على تأميم المصارف الأجنبية ورفع التأميم عن (149) مصرفاً سورياً عربياً مؤمماً، وأهم الأحكام التي كانت تمييز وجود المصارف في ذلك الوقت هو وجودها على شكل شركات مساهمة وأن تكون برأسمال لا يقل عن (3) ملايين ليرة سورية وأن تساهم الدولة بـ (25%) من رأس المال.

7ـ بتاريخ 1963/5/2 صدر المرسوم التشريعي رقم (37) والذي تم بموجبه إعادة تأميم جميع المصارف التي تم رفع التأميم عنها وإخضاعها للقانون رقم (117) لسنة 1961 وشمل التأميم المصارف التالية:

ـ المصارف السورية: وتضم المصرف الصناعي، المصارف المتحدة، مصرف العالم العربي، مصرف الشرق العربي، المصرف التجاري، مصرف اللاذقية، مصرف ألبير حمصي.

ـ فروع المصارف العربية والأجنبية: وتشمل مصرف القاهرة، مصرف مصر واللذان أمما بموجب التشريعي رقم 1962/1/23 بسبب الودائع الضخمة المقدمة من قبل المواطنين والدوائر الرسمية، إضافة إلى جميع المصارف العربية التي أممت سابقاً في عام 1961.

ـ وبتاريخ 1963/8/10 صدر قرار وزير الاقتصاد رقم (446) مكرر حيث نصت المادة الأولى منه على دمج المصارف بعضها ببعض وفقاً لما يلي:

ـ مصرف سورية والمهجر: ويضم مصرف سورية والمهجر، مصرف اللاذقية، المصرف التجاري، المصرف اللبناني للتجارة.

ـ مصرف أمية: ويضم مصرف أمية، المصرف الأهلي العقاري الصناعي، المصرف الأهلي السعودي.

ـ مصرف الشرق العربي: ويضم مصرف المشرق العربي، مصرف ألبير حمصي، المصرف العربي.

ـ مصرف العالم العربي: ويضم مصرف العالم العربي، ومصرف أنترا والمصارف المتحدة.

ـ مصرف الوحدة العربية: ويضم مصرف الوحدة العربية ومصرف الرافدين.

8ـ في عام 1966 كان الهيكل المصرفي يتألف من التالي:

ـ مصرف سورية المركزي.

ـ خمسة مصارف تجارية مؤممة.

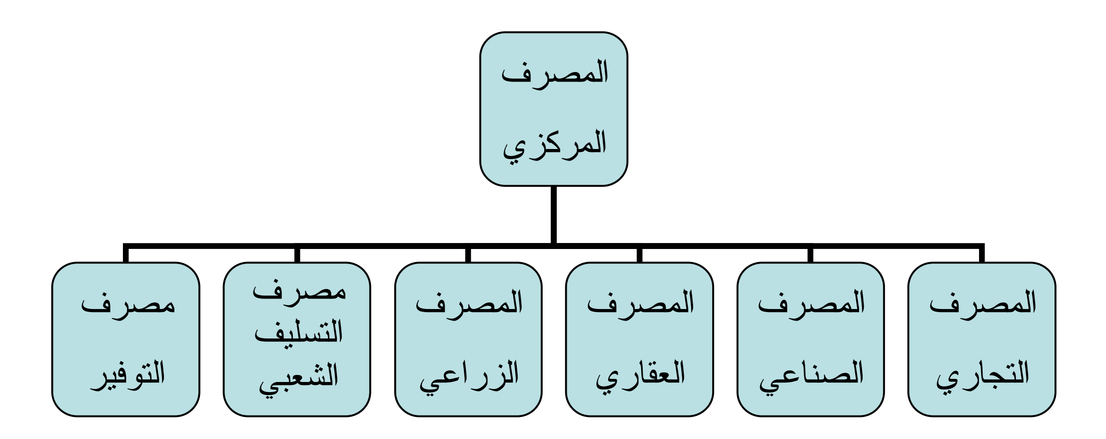
ـ ثلاث جهات إقراض متخصصة هي: المصرف الزراعي، الصناعي، ووكالة الإصلاح الزراعي.

ـ المصرف العقاري الذي أنشأ بتاريخ 1966/4/30 ومصرف التسليف الشعبي والذي أنشأ بتاريخ 1966/7/18.

9ـ وبتاريخ 1966/10/26 صدر القرار رقم (813) الذي تم بموجبه تسمية المصرف العربي بالمصرف "التجاري السوري" ودمجت به المصارف التالية[1]: مصرف الشرق العربي، مصرف الوحدة العربية، مصرف أمية، مصرف سوريا والمهجر، بالإضافة إلى دمج الفروع بعضها ببعض ضمن مجموعات محددة اعتباراً من 1967/1/1.

وبالتالي أصبحت هيكلية القطاع العام المصرفي في سورية على أساس التخصص المصرفي للقطاعات الاقتصادية المختلفة وفقاً للشكل (3ـ1):

الشكل (3ـ1) يوضح هيكلية القطاع العام المصرفي في سورية



ـ المصرف التجاري السوري: ويختص بتمويل نشاط التجارة الداخلية والخارجية.
ـ المصرف الصناعي: ويقوم بتمويل القطاع الصناعي العام والخاص.
ـ المصرف العقاري: ويختص بتمويل قطاع السكن والسياحة العام والخاص والقطاع التعاوني السكني.
ـ المصرف الزراعي: يتولى تمويل القطاع الزراعي والجمعيات التعاونية الزراعية.
ـ مصرف التسليف الشعبي: ويقوم بتمويل العمليات التجارية الداخلية (الصغيرة والمتوسطة الحجم) بالإضافة إلى إقراض ذوي الدخل المحدود لغايات اجتماعية، وكذلك أصحاب المهن العلمية.
ـ مصرف التوفير: وبدأ كمؤسسة ادخارية تحت اسم صندوق توفير البريد بهدف تجميع المدخرات الصغيرة والمتوسطة.

ولعل أبرز ما ميز عمل هذه المصارف لفترة طويلة من الزمن هو بعدها عن تحقيق الربح والتركيز على البعد الاجتماعي في توفير التمويل للأنشطة الاقتصادية المختلفة، بهدف زيادة

[1] واقع القطاع المصرفي السوري، دراسة معدة من قبل مصرف سورية المركزي عام (1998). ص 2.

الإنتاج وتوفير السلع والخدمات للمواطنين، وانتهجت الأسلوب التقليدي المعتاد في القطاع العام دون أن تفكر أو تنتهج نمط العمل المصرفي، والدليل على ذلك هو عدم وجود وسائل دعائية معينة لتجميع المدخرات الوطنية، كما أنه لم تكن لديها خطة معينة لتسويق القروض وإنما يتم منح القروض حسب حاجة الجهة طالبة القرض سواءً كانت قطاعاً عاماً أو خاصاً، يضاف إلى ذلك وجود أموال فائضة دون توظيف مما يؤثر على حجم الربحية لدى كل مصرف، والدليل على ذلك حجم الخسائر التي لحقت بهذه المصارف في فترات متتالية[1].

2ـ نشأة المصرف التجاري السوري:

تعود نشأة المصرف التجاري السوري إلى العام 1966، حيث صدر آنذاك المرسوم التشريعي رقم (813) المتعلق بالتخصص المصرفي في سورية، والذي تم بموجبه تحويل مصرف العالم العربي إلى المصرف التجاري السوري، وفي 1974/2/15صدر المرسوم رقم (1654) الخاص بمؤسسات القطاع العام وأصبح المصرف التجاري السوري بموجب هذا المرسوم يعمل تحت أسم المؤسسة العامة للمصرف التجاري السوري ويرتبط بوزارة الاقتصاد (أصبح حالياً يرتبط بوزارة المالية)، ويعتبر المصرف التجاري السوري من حيث الملكية من مصارف القطاع العام وتمتلكه الدولة بشكل كامل وتدير كافة أنشطته الاقتصادية، أما من حيث التفرع فيعد من المصارف ذات الفروع، حيث يتألف من إدارة عامة مقرها في العاصمة دمشق، ويتبع له ثلاث وخمسون فرعاً (لغاية العام 2006) موزعةً في مختلف المحافظات حسب الأهمية النسبية للنشاطات الاقتصادية في هذه المحافظات.

ويعتبر المصرف التجاري السوري أحد أهم الدعائم الأساسية المكونة للاقتصاد الوطني، من خلال مساهمة الفعالة في تمويل مختلف الفعاليات الاقتصادية، وتقديمه للخدمات المصرفية المتطورة، ويسعى المصرف التجاري السوري إلى تقديم وابتكار خدمات مصرفية جديدة ومتطورة للمحافظة على موقعه الرائد في السوق المصرفية السورية وبشكل خاص بعد صدور القانون رقم/28/ لعام 2001 الذي سمح بموجبه للمصارف الخاصة بالعمل في السوق السورية.

2ـ1ـ أهداف ومهام المصرف التجاري السوري:

يعمل المصرف التجاري السوري على تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

[1] القطاع المصرفي في سورية (واقع وأفاق)، دراسة معدة من قبل المركز الاقتصادي السوري، تشرين الثاني (2007)، دمشق، سورية، ص 6.

1ـ تمويل نشاطات التجارة الداخلية والخارجية بشكل يتوافق مع الخطة الاقتصادية؛ حيث يمول المصرف التجاري أكثر من 25 % من العمليات التجارية التي يقوم بها كلاً من القطاع العام والخاص[1].

2ـ تقديم الخدمات المصرفية لكافة الشرائح الاجتماعية.

3ـ تمويل المشاريع الاستثمارية.

4ـ المساهمة في المؤسسات المالية والشركات الاستثمارية.

ـ وفي سبيل تحقيق الأهداف السابقة يقوم المصرف التجاري بالمهام التالية[2]:

1ـ فتح الحسابات الجارية وحسابات التوفير وقبول الودائع بالعملة السورية والأجنبية.

2ـ خصم الأوراق التجارية والسفاتج ووثائق التسليف والأسناد بكافة أنواعها.

3ـ منح القروض وتمويل العمليات التجارية والتعامل مع الصناديق الاستثمارية.

4ـ إصدار شهادات الإيداع والشيكات والحوالات وفتح الاعتمادات.

5ـ إصدار بطاقات الائتمان وأدوات الدفع والشيكات السياحية.

6ـ شراء جميع وسائل الدفع المحررة بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل وبيعها والتعامل بها في أسواق الصرف الآنية والآجلة.

7ـ الاستدانة والإقراض لآجال مختلفة بالعملات المحلية والأجنبية.

8ـ توفير التسهيلات لعمليات الحفظ الأمين للنقود والأوراق المالية والمقتنيات الثمينة والوثائق وسائر القيم المتداولة.

9ـ القيام بجميع العمليات المصرفية لمصلحته أو لمصلحة الغير بالاشتراك معه في الجمهورية العربية السورية أو في الخارج.

2ـ2ـ الهيكل التنظيمي للمصرف التجاري السوري:

يشير الهيكل التنظيمي إلى البنية التنظيمية للمصرف التجاري وكيفية ارتباط العلاقات الوظيفية مع المستويات العليا والدنيا والأفقية وتوزيع المهام والمسؤوليات والصلاحيات بما يخدم تنفيذ المهام المحددة. ومن خلال الشكل (3ـ2) نلاحظ أن المصرف التجاري يضم العديد من المديريات يرأس كل منها مدير يكون مسؤول أمام المدير العام، وفي ما يلي شرح لأهم اختصاصات تلك المديريات:

1ـ مديرية أمانة السر:

[1] رفيف محمود السيد،(2001)، التقانات الحديثة وأثرها على إجراءات وتعليمات العمل في النظام المصرفي السوري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، ص 118.

[2] النظام الداخلي للمصرف التجاري السوري، الصادر بتاريخ 2007/4/19، المادة (2)، ص5.

تتولى القيام بالمهام والأعمال التي تتعلق بأمانة سر مجلس الإدارة والمصرف وذلك بتهيئة أعمال الاجتماعات وصياغة قرارات المجلس وتبليغها إلى المراجع ذات العلاقة وتسجيل البريد وحفظ الوثائق والعقود بالمصرف، كما تقوم بالأعمال الأخرى التي تتطلبها طبيعة عمل هذه المديرية.

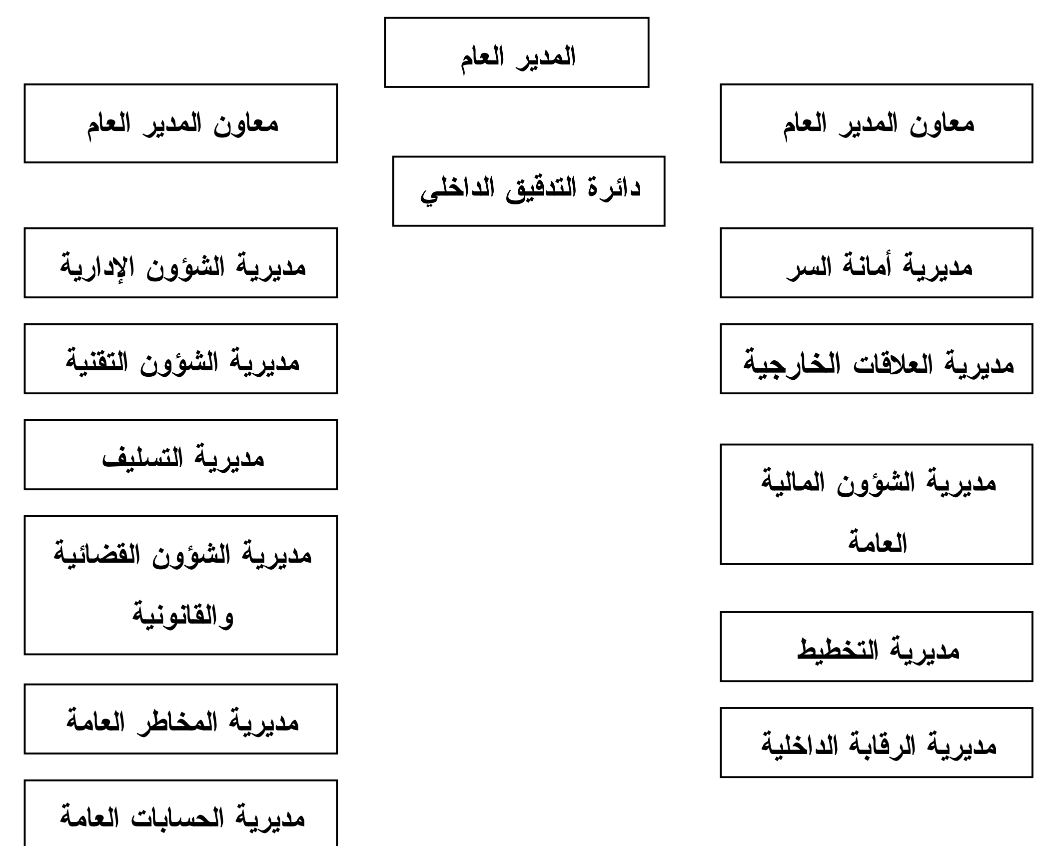
2ـ مديرية الشؤون الإدارية:

تقوم هذه المديرية بالمهام والأعمال التي تتعلق بجميع أوضاع العاملين في المصرف: كالأمور التي تتعلق بالتوظيف والإجازات والنقل، وإعداد جداول الرواتب والأجور والتعويضات والمكافآت، والتأمينات الصحية والاجتماعية.

3ـ مديرية الشؤون القضائية والقانونية:

تقوم هذه المديرية بمتابعة الدعاوى القضائية بما يضمن حقوق المصرف في تحصيل أمواله وملاحقة المدينين قضائياً، وتقديم الاستشارات القانونية لجميع الفروع والمديريات ودراسة نطاق تطبيق أي مرسوم أو بلاغ يصدر ويختص به المصرف.

الشكل (3ـ2) يوضح الهيكل التنظيمي للإدارة العامة في المصرف التجاري السوري



المصدر: المصدر النظام الداخلي للمصرف التجاري السوري، تاريخ 2007/4/19، ص9.

4ـ مديرية الشؤون التقنية:

تتولى هذه المديرية القيام بتحليل مستمر للأنظمة التي يعمل عليها المصرف (الدفع الالكتروني، شبكات وأمن المعلومات)، دراسة متطلبات العمل في المصرف من الناحية التقنية وإعداد الخطط اللازمة لتشغيل مختلف الأنظمة التقنية في المصرف، وتقديم الدعم الفني لمختلف المديريات وفروع المصرف.

5ـ مديرية العلاقات الخارجية:

تعمل هذه المديرية على تنظيم علاقة المصرف مع المراسلين ومراقبتها وإدارة موجودات المصرف من العملات الأجنبية وإعداد البيانات الإحصائية المنسجمة مع قرارات الجهات الوصائية ومتابعة قرارات مكافحة غسيل الأموال خارجياً مع المراسلين، ومتابعة السياسات النقدية وتقلبات العملات بما يهم المصرف وإدارة العمليات الخارجية (اعتمادات، كفالات، مستندات تحصيل، قطع) التي ينفذها المصرف مع المراسلين.

6ـ مديرية التسليف:

تتولى هذه المديرية القيام بالمهام والأعمال التي تتعلق بدراسة طلبات التسهيلات المصرفية ومنح الاعتمادات وجمع المعلومات وتحديد الإمكانيات المالية للمتعاملين مع المصرف وفق التعليمات الخاصة بالاستعلامات وتعميم الأوامر العرفية وقرارات الحجز الصادرة عن الجهات المخولة بذلك ومتابعتها وتزويد المراسلين بالمعلومات التي يطلبونها.

7ـ مديرية المخاطر:

تعمل هذه المديرية على إدارة مختلف أنواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف وخاصة ما يتعلق منها بمخاطر التسليف ومخاطر العمليات الخارجية بالإضافة إلى كل ما يتعلق بإجراءات مكافحة غسيل الأموال بما لا يتعارض مع المهام الموكلة لشعبة المراسلين وبالتنسيق معها في حال وجود تقاطعات.

8ـ مديرية الشؤون المالية:

تتولى هذه المديرية القيام بالمهام المتعلقة بإدارة المباني وكافة ممتلكات المصرف واستثمارها ومتابعة تنفيذها، وتنظيم العقود ومتابعة عمليات الصرف وتدقيقها والتأمين على أموال وموجودات الإدارة وتأمين كل ما يتطلبه عمل المصرف من طلبات النماذج وتأمين القرطاسية وغيرها.

9ـ مديرية الحسابات:

وتتولى القيام بالأعمال والمهام التي تتعلق بمسك حسابات الإدارة العامة والحسابات الأخرى وإعداد الموازين الشهرية الموحدة، ومسك سجلات الحسابات المجمدة مع المراسلين

في الخارج ومطابقة الحسابات مع المراسلين، ومسك حسابات المقايضة ومتابعتها مع مديرية العلاقات الخارجية والفروع المعنية.

10ـ مديرية التخطيط والتطوير:

وتتولى القيام بالمهام المتعلقة بإعداد الخطة المالية والاستثمارية وإعداد الدراسات الاقتصادية لتوسيع شبكة الخدمات المصرفية والمشاركة في خطط القوى العاملة وإعداد خطط التدريب والتأهيل وجمع الإحصاءات التي تبين نشاط المصرف.

11ـ مديرية الرقابة الداخلية:

تتولى القيام بكافة الأعمال الرقابية والتأكد من سير العمل المصرفي بشكل جيد بما يتوافق مع قانون الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش.

المبحث الثاني:

دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري

1ـ التحليل الأفقي (*Horizontal Analysis*):

يهدف الباحث من خلال هذا التحليل إلى معرفة التطور التاريخي لكلٍ من عناصر قائمة المركز المالي وقائمة الأرباح والخسائر خلال سنوات الدراسة (2000ـ 2006).

الجدول (3ـ1) يوضح قائمة المركز المالي للمصرف التجاري خلال فترة الدراسة الأرقام (بملايين ل.س)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الموجودات							
النقد في الصندوق ولدى المصرف المركزي	14307	41055	20848	40226	34514	76568	69364
المصارف المقيمة	1129	1072	142	1706	361113	298249	217999
المراسلون في الخارج	397102	500179	578082	586430	231046	269329	262476
محفظة الأوراق التجارية المحسومة	895	1150	1171	1188	1343	1653	1861
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية	156836	138566	95528	93178	102378	109057	134194
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات أخرى	29458	25669	25581	26279	24311	42748	60240
حسابات مدينة أخرى	10360	10799	10868	12156	11323	11540	12360
الاستثمارات المالية والمساهمات	10527	17281	22681	28286	33369	36309	41551
حسابات التسوية والحسابات الانتقالية	3598	6854	11561	10842	38929	14965	17750
الأموال الثابتة والموجودات الأخرى(- الاستهلاك)	659	635	769	889	963	936	1458
المطلوبات							
الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة	153007	202835	252562	243565	243887	268945	230066
الودائع لأجل وودائع التوفير	83400	106711	127182	139835	139774	126930	129381
المصارف المقيمة	2468	2454	2365	3241	4230	14550	5176
القروض والسلف من المصرف المركزي	164185	153964	119758	115066	86955	84017	100286
المراسلون في الخارج	2613	1951	9075	11305	801	18262	7435
الأموال المستقرضة	42126	59037	2367	1595	1396	1407	1330
حسابات دائنة أخرى	3205	3230	69011	96381	114656	125885	137693
حسابات التسوية والحسابات الانتقالية	134032	176882	150214	164270	31031	22603	11254
المؤن	31553	28005	27249	17656	183878	175608	88268
الاحتياطيات	3245	3511	3796	3957	9026	11755	17451
رأس المال المدفوع	4000	4000	4000	4000	4000	4000	70000
الأرباح الصافية	1037	681	650	310	19653	7391	20553
مجموع المطاليب = مجموع الموجودات	624871	743261	768229	801181	839290	861355	819256

المصدر:إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

وعمد الباحث إلى اعتبار العام 2000 كسنة أساس(*Base Year*)، كما تم الاعتماد على وضع النسب المئوية التي يشكلها كل عنصر من عناصر قائمة المركز المالي وقائمة الأرباح والخسائر بالنسبة لمجموع الموجودات أو المطلوبات بهدف تسهيل عملية التحليل المالي.

1-1- التحليل الأفقي لقائمة المركز المالي(*Financial Position*):

الجدول (3ـ2) يوضح التغيرات في معدل نمو عناصر قائمة المركز المالي للمصرف التجاري خلال فترة الدراسة الأرقام (بملايين ل.س) مع اعتبار العام 2000 كسنة أساس

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الموجودات							
النقد في الصندوق ولدى المصرف المركزي	0	187	46	181	141	435	385
المصارف المقيمة	0	-5	-87	51	31871	26306	19201
المراسلون في الخارج	0	26	46	48	-42	-32	-34
محفظة الأوراق التجارية المحسومة	0	28	31	33	50	85	108
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية	0	-12	-39	-41	-35	-30	-14
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات أخرى	0	-13	-13	-11	-17	45	104
حسابات مدينة أخرى	0	4	5	17	9	11	19
الاستثمارات المالية والمساهمات	0	64	115	169	217	245	295
حسابات التسوية والحسابات الانتقالية	0	91	221	201	982	316	393
الأموال الثابتة والموجودات الأخرى(- الاستهلاك)	0	-4	17	35	46	42	121
المطلوبات							
الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة	0	33	65	59	59	76	50
الودائع لأجل وودائع التوفير	0	28	52	68	68	52	55
المصارف المقيمة	0	-1	-4	31	71	489	110
القروض والسلف من المصرف المركزي	0	-6	-27	-30	-47	-49	-39
المراسلون في الخارج	0	-25	247	333	-69	599	185
الأموال المستقرضة	0	40	-94	-96	-97	-97	-97
حسابات دائنة أخرى	0	1	2053	2907	3477	3827	4196
حسابات التسوية والحسابات الانتقالية	0	32	12	23	-77	-83	-92
المؤن	0	-11	-14	-44	483	457	180
الاحتياطيات	0	8	17	22	178	262	438
رأس المال المدفوع	0	0	0	0	0	0	1650
الأرباح الصافية	0	-34	-37	-70	1795	613	1881
مجموع المطاليب = مجموع الموجودات	0	19	23	28	34	38	31

المصدر:إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

يمثل الجدولين (3ــ1) و(3ــ2) قوائم المركز المالي للمصرف التجاري السوري خــلال الأعوام (2000ــ 2006)، ومن خلال هذين الجدولين نخلص إلى جملة من النتائج:

1ــ1ــ1ــ طرف الموجودات(*Assets*):

1) النقد في الصندوق ولدى المصرف المركزي:

نلاحظ أن رصيد النقد في الصندوق ولدى المركزي ازداد طيلة سنوات الدراســة، وبلغت أعلى قيمة 76568 مليون ل.س في العام 2005 أي بزيادة 435 % بالمقارنة مع سنة الأساس، ويشير ذلك إلى ارتفاع الأموال الجاهزة لدى المصرف التجاري وانخفــاض حجم توظيفاته المالية.

2) المصارف المقيمة:

انخفض الرصيد المدين للمصارف المقيمة في السنوات 2001ــ 2002 عمــا هــو عليه في سنة الأساس بمقدار 5 %ــ 87 % على التوالي، ولكنه عاد وارتفــع وبشــكلٍ كبير في السنوات اللاحقة وبلغت أعلى قيمة له 361113 مليون ل.س في العــام 2004 أي بزيادة 31871 % مقارنةً مع سنة الأساس. ويشير ذلك إلى أنه وفي الأعوام الأولــى من سنوات الدراسة ومع انخفاض عدد المصارف المقيمة والتي في أغلبها مصارف عامة (ضعيفة الأداء)، لم يكن المصرف التجاري يميل إلى وضع جزء من أمواله لــدى هــذه المصارف، لكن ومع دخول المصارف الخاصة وتطور بعض المصارف العامة(العقاري خصوصاً) ونشوء العديد من المعاملات المختلفة بين هذه المصارف، أدى ذلك إلى قيــام المصرف التجاري بتوظيف جزء من أمواله لدى المصارف المقيمة.

3) المراسلون في الخارج:

ازدادت موجودات المصرف التجاري لدى المراسلين في الخارج في الأعوام الأولى من سنوات الدراسة (2001ــ 2002ــ 2003) وبلغت هذه الزيادة (26ــــ 46 ــــ 48) %على التوالي، لتعود وتنخفض بشكلٍ كبير في السنوات اللاحقــة وبلغــت أدنــى قيمــة 231046 مليون ل.س في العام 2004، أي بانخفاض قدره (42 %) بالمقارنة مع ســنة الأساس. ويمكن تفسير هذه التغيرات إلى عدم وجود مصـــارف خاصــة فــي الأعــوام 2001ــ 2002 ــ 2003 وتطور نشاط التجارة الخارجية في تلك الفترة ومن المعــروف أن المصرف التجاري هو المصرف المخول بتمويل هــذا النشــاط. أمــا ومــع ظهــور المصارف الخاصة فقد حازت هذه المصارف على جزء من نشاط التجارة الخارجيــة و بذلك منافسة المصرف التجاري.

4) محفظة الأوراق التجارية المحسومة:

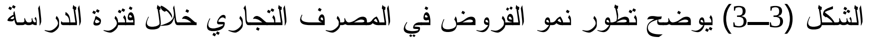
تطورت موجودات المصرف التجاري في محفظـــة الأوراق التجاريـــة المحســـومة وازدادت بشكل مستمر طيلة سنوات الدراسة مقارنةً مع سنة الأساس، وبلغت أعلى قيمـــة لها1861 مليون ل. س في العام 2006 أي بزيادة قدرها 108 % بالمقارنـــة مـــع ســـنة الأساس، وهذا يشير إلى زيادة توظيفات المصرف في هذا النوع من الاستخدامات، الأمر الذي يزيد من إيرادات المصرف.

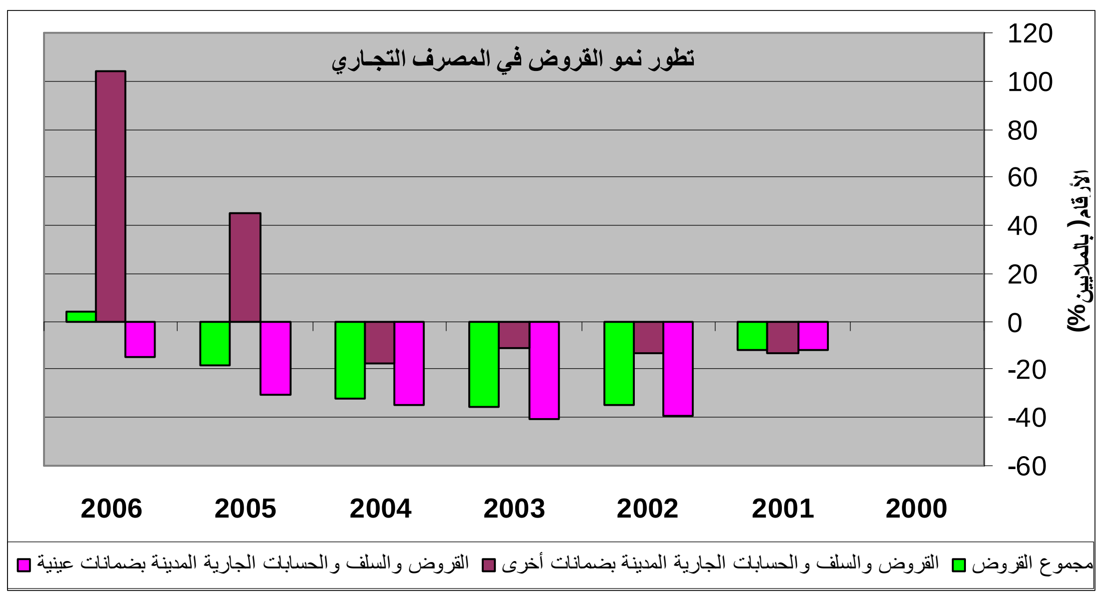
5) القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية:

من خلال الشكل (3ـ3) والجدولين (3ـ1، 3ـ2) نجد أن هذا العنصر من عناصر قائمة المركز المالي قد انخفض وبشكل مستمر وبنسب متفاوتة طيلـــة ســـنوات الدراســـة وبلغت أدنى قيمة له 93178 مليون ل.س في العام 2003 أي بانخفاض 41 % عما هـــو عليه في سنة الأساس.

6) القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات أخرى:

انخفض رصيد هذا النوع من القروض في الأعـــوام2001، 2002، 2003، 2004 ويبدو ذلك واضحاً من خلال الشكل (3ـ3) وكانت أدنى قيمة له 24311 مليـــون ل.س في العام 2004 أي انخفض بنسبة 17 % عما هو عليه في سنة الأساس. ليعـــود بعـــدها رصيد هذا النوع من القروض ويـــزداد فـــي العـــامين 2005، 2006 وبنســـبة (45 ـ 104)% على التوالي بالمقارنة مع سنة الأساس.


الشكل (3ـ3) يوضح تطور نمو القروض في المصرف التجاري خلال فترة الدراسة



المصدر:إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

وبالنظر إلى مجموع القروض خلال سنوات الدارسة، فقد انخفض حجم القروض الممنوحة من قبل المصرف التجاري طيلة سنوات الدراسة بالمقارنة مع سنة الأساس باستثناء العام 2006 الشكل (3ـ3). ويعود سبب هذا الانخفاض إلى اعتماد المصرف على توظيف أمواله في مجالات أخرى غير القروض كالاستثمارات المالية والمساهمات.

7) حسابات مدينة أخرى:

ازداد رصيد الحسابات المدينة طيلة سنوات الدراسة وبلغت أعلى قيمة لهذا الرصيد 12360 مليون ل.س في العام 2006 أي بزيادة قدرها 19 % بالمقارنة مع سنة الأساس، وهذا يعني أن ديون المصرف قيد التسديد وقيد الملاحقة القضائية إضافةً إلى القيم برسم القبض والتأمينات الخاصة بالمصرف قد ازدادت عما هي عليه في سنة الأساس.

8) الاستثمارات المالية والمساهمات:

ازدادت هذه الاستثمارات بشكل مستمر طيلة سنوات الدراسة وبلغت أعلى مستوياتها في العام 2006 بمقدار 41551 مليون ل.س، أي بزيادة 295 % بالمقارنة مع سنة الأساس، وكان لهذه الزيادة في الاستثمارات أثرها الواضح في زيادة إيرادات المصرف.

9) حسابات التسوية والحسابات الانتقالية:

شهد هذا العنصر كسابقه زيادة مستمرة طيلة سنوات الدراسة وبلغ أعلى مستوى له في العام 2006 بمقدار 17750 مليون ل.س أي بزيادة 393 % مما هي عليه في سنة الأساس، ويشير ذلك إلى خلل في إدارة النفقات المدفوعة مقدماً وإلى وجود جزء كبير من الإيرادات المستحقة وغير المقبوضة (غير محصلة) وبالتالي ارتفاع مخاطر عدم التسديد.

10) الأموال الثابتة والموجودات الأخرى (ناقصاً الاستهلاك):

انخفض توظيف المصرف في الموجودات الثابتة في العام 2001 بنسبة 4% بالمقارنة مع سنة الأساس، ليعود بعد ذلك إلى الارتفاع وبنسبة كبيرة طيلة سنوات الدارسة وبلغ أعلى مستوى له في العام 2006 بحدود 1458 مليون ل.س أي بزيادة 121 % عما هو عليه في سنة الأساس. وتعود هذه الزيادة في رصيد الموجودات الثابتة إلى قيام المصرف التجاري بإنشاء فروع جديدة في كافة المحافظات وامتلاكه لموجودات ثابتة أخرى وزيادة عدد موظفيه وكل ذلك بهدف تقديم خدمات مصرفية لأكبر عدد من العملاء، والمحافظة على حصته السوقية وخصوصاً بعد دخول المصارف الخاصة.

2-1-1- جانب المطلوبات (*Liabilities*):

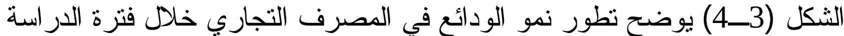
وقد شهد هذا الجانب بعض التطورات التالية:

1) الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة:

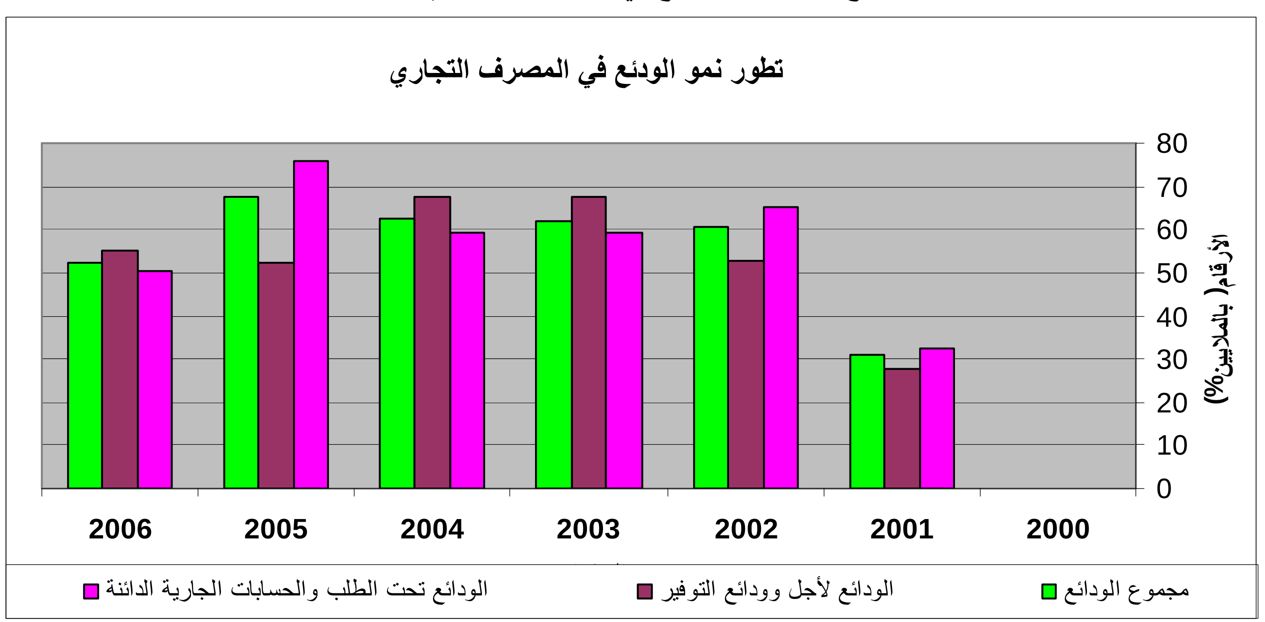
بالنظر إلى الجدولين (3ــ1) و(3ــ2) والشكل (3ــ4) نجد أن هذا النوع من الودائع قد ازداد بنسبة كبيرة بالمقارنة مع سنة الأساس، وقد وصلت أعلى قيمة لها إلى 268945 مليون ل.س في العام 2005. ويعتبر ذلك مؤشر جيد على قدرة المصرف التجاري في استقطاب جزء كبير من الودائع وفي ظل المنافسة مع المصارف الخاصة التي كانت قد باشرت أعمالها في السنوات الأخيرة.

2) الودائع لأجل وودائع التوفير:

ازداد رصيد المصرف من الودائع لأجل وودائع التوفير بالرغم من تذبذب هذه الزيادة من سنة إلى أخرى، وقد بلغت أعلى قيمة لهذا النوع من الودائع 139835 مليون ل.س في العام 2003 أي بنسبة 68 % بالمقارنة مع سنة الأساس، ولكن هذه الودائع ازدادت في السنوات الأخيرة بمعدل متناقص ويشير ذلك إلى تعرض المصرف التجاري للمنافسة من قبل بعض المصارف الخاصة والعامة، التي تمكنت من استقطاب مثل هذا النوع من الودائع.



الشكل (3ــ4) يوضح تطور نمو الودائع في المصرف التجاري خلال فترة الدراسة



المصدر:إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

ومن خلال الشكل (3ــ4) نجد أن رصيد المصرف من مجموع الودائع قد ازداد بشكل كبير بالمقارنة مع سنة الأساس وقد بلغ أعلى رصيد له 395875 مليون ل.س في العام 2005 أي بنسبة 67 % بالمقارنة مع سنة الأساس، ويشير ذلك إلى ازدياد ثقة

المودعين والمتعاملين بالمصرف التجاري وعلى قوة وسلامة مركزه المالي بالمقارنة مع المصارف الخاصة والعامة الأخرى.

3) **المصارف المقيمة**:

انخفض رصيد المصارف المقيمة في العامين 2001 ، 2002 عما هو عليه الوضع في سنة الأساس أي بانخفاض (1ــ 4) % بالمقارنة مع سنة الأساس، لكن عـــاد رصـــيد المصارف المقيمة إلى الارتفاع ووصل إلى 14550 مليون ل.س فـــي العـــام 2005 أي بزيادة 449 % بالمقارنة مع سنة الأساس.

4) **القروض والسلف من المصرف المركزي**:

من الجدولين (3ــ1 و 3ــ2) يتبين لنا انخفاض رصـــيد القـــروض والســـلف مـــن المركزي طيلة سنوات الدراسة بالمقارنة مع سنة الأساس، أي أن المصرف التجاري لـــم يعد يعتمد كثيراً في السنوات الأخيرة على الاستلاف من المركزي لتمويل موجوداته وقد بلغت أدنى قيمة 84017 مليون ل.س في العام 2005 أي بانخفاض 49 % بالمقارنة مع سنة الأساس.

5) **المراسلون في الخارج**:

بالنظر إلى تطور رصيد المراسلون في الخارج نجد أنه كان في حالة تذبـــذب، فقـــد كان سالباً بمقدار (25 ــ 69) % في العامين 2001ــ 2004 على التوالي بالمقارنة مـــع سنة الأساس، ويشير ذلك إلى انخفاض ديون المصرف التجاري السوري بالنسبة للعـــالم الخارجي في هاتين السنتين، و تسديده لجزء كبير من ديونه للعالم الخارجي. أمـــا بـــاقي السنين فكان رصيد المراسلين مع الخارج موجباً وقد بلغ أعلى رصـــيد 18262 مليـــون ل.س في العام 2005 أي بزيادة 599 % بالمقارنة مع سنة الأساس وهـــذا يشـــير إلـــى ارتفاع مديونية المصرف التجاري بالنسبة للعالم الخارجي.

6) **الأموال المستقرضة**:

ازداد رصيد الأموال المستقرضة في العام 2001 فقط بنسبة 40% بالمقارنـــة مـــع سنة الأساس. ليعود وينخفض هذا الرصيد طيلة سنوات الدراسة الأخرى وبلغ مســـتوياته الدنيا في العام 2006 بحدود 1330 مليون ل.س أي بنسبة 97 % بالمقارنـــة مـــع ســـنة الأساس، ويشير ذلك إلى انخفاض اعتماد المصرف التجاري على الأموال المستقرضـــة في تمويل موجوداته من الأطراف المختلفة.

7) **حسابات دائنة أخرى**:

ويندرج تحت هذا العنصر عدة حسابات: القيم برسم الدفع لأجل القصير والتأمينات المقبوضة والحسابات المجمدة، وقد ازدادت هذه الحسابات وبشكل مستمر طيلة سنوات الدراسة وبلغ أعلى رصيد لها 137693 مليون ل.س في العام 2006 أي بنسبة 4296% بالمقارنة مع سنة الأساس.

8) حسابات التسوية والحسابات الانتقالية:

ويندرج تحت اسم هذا الحساب: النفقات المستحقة وغير المسددة، الإيرادات المقبوضة مقدماً، الرصيد الدائن لحساب القطع الأجنبي والقيمة المقابلة للقطع الأجنبي الناتجة عن تعدد أسعار تحويل العملات الأجنبية إلى الليرة السورية والرصيد الدائن لكلٍ من الإدارة العامة والفروع، وقد شهد هذا الحساب زيادة في الأعوام (2001ــ 2002ــ 2003) بالمقارنة مع سنة الأساس، لكنه عاد وانخفض وبشكل سلبي وبلغ في عام 2006 (11254) مليون ل.س، أي انخفض بنسبة 92 % بالمقارنة مع سنة الأساس.

9) المؤن:

انخفض رصيد المؤن المقتطعة من الأرباح خلال السنوات(2001ــ2002ــ2003) بالمقارنة مع سنة الأساس وهذا يعني انخفاض حجم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف التجاري في هذه السنوات، لكن عاد وارتفع رصيد المؤن فقد بلغ 183878 مليون ل.س في العام 2004 أي بنسبة 483 % بالمقارنة مع سنة الأساس.

10)الاحتياطيات:

ارتفعت نسبة الاحتياطيات طيلة سنوات الدراسة، وبلغ أعلى رصيد لها 17451 مليون ل.س في العام 2006 أي بنسبة 1650 % بالمقارنة مع سنة الأساس.

11)رأس المال المدفوع:

بقي رصيد رأس المال المدفوع 4000 مليون ل.س ثابتاً حتى العام 2006 عندما قامت الحكومة بزيادة رأس ماله باعتباره مصرف تابع لملكية الدولة فقد أصبح 70000 مليون ل.س أي ازداد بنسبة 1650 % بالمقارنة مع سنة الأساس.

12)الأرباح الصافية:

انخفض رصيد الأرباح الصافية في السنوات (2001ــ 2002ــ 2003) وبلغ هذا الانخفاض كنسبة مئوية (34، 37، 70) % على التوالي بالمقارنة مع سنة الأساس ثم ازدادت أرباح المصرف التجاري وبلغ أعلى مستوى 20553 مليون ل.س في العام 2006 أي بنسبة 88 % بالمقارنة مع سنة الأساس.

1-2- التحليل الأفقي لحساب الأرباح والخسائر(*Gains & Losses*):

يمثل الجدول (3ـ 3) و(3ـ 4) قوائم الأرباح والخسائر للمصرف التجاري السوري خلال الفترة (من 2000 إلى 2006):

1-2-1- الإيرادات (*Earning*):

1) الفوائد والعمولات المقبوضة:

انخفض رصيد الفوائد والعمولات المقبوضة خلال السنوات (2001، 2002، 2003، 2004) بنسبة (5، 36، 37، 11) % على التوالي بالمقارنة مع سنة الأساس، ويشير ذلك إلى ضعف توظيفات المصرف التجاري في تلك الفترة، ويأتي ذلك في وقت احتكر فيه المصرف التجاري السوق المصرفية السورية، لكن عاد وارتفع رصيد الفوائد والعمولات المقبوضة في السنتين الأخيرتين من سنوات الدراسة وبلغ 36829 مليون ل.س في العام 2006 أي بزيادة 106 % بالمقارنة مع سنة الأساس.

الجدول (3ـ3) يوضح حساب الأرباح والخسائر في المصرف خلال فترة الدراسةـ الأرقام (بملايين ل.س)

البيان\ السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الإيرادات							
الفوائد والعمولات المقبوضة	17852	16980	11337	11224	15944	27533	36829
أرباح القطع الأجنبي	26	515	4583	1746	38919	13233	31835
إيرادات استثمار أخرى	652	594	720	4992	1320	1134	1692
مجموع الإيرادات	**18530**	**18089**	**16640**	**17962**	**56183**	**41900**	**70356**
النفقات							
الفوائد والعمولات المدفوعة	14466	16022	14673	16655	12121	10556	11580
النفقات العامة	608	676	756	800	877	1205	1582
المؤن والاستهلاك	760	66	70	77	84	91	103
نفقات أخرى	0	0	0	43	5870	16410	18117
مجموع النفقات	**15834**	**16764**	**15499**	**17575**	**18952**	**28262**	**31382**
الأرباح الإجمالية	**2696**	**1325**	**1141**	**387**	**37231**	**13638**	**38974**
ضريبة دخل الأرباح	1400	472	328	0	12664	4399	13283
احتياطي قانوني 10%	130	85	81	39	2456	924	2569
احتياطي خاص 10%	130	85	81	39	2456	924	2569
الأرباح الصافية	**1036**	**683**	**651**	**309**	**19655**	**7391**	**20553**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

2) **أرباح القطع لأجنبي:**

حقق المصرف التجاري أرباحاً عالية من القطع الأجنبي بالرغم من تذبذب هذه الأرباح من سنة إلى أخرى، وبلغت أكبر قيمة 38919 مليون ل.س في العام 2004 أي بزيادة 149588 % بالمقارنة مع سنة الأساس، ويعود ذلك إلى اختلاف أسعار بعض العملات الأجنبية، وقيام المصرف التجاري ببيع قسم كبير من ودائعه بالقطع الأجنبي إلى المصرف المركزي. ويشير ذلك إلى انخفاض ودائعه من القطع الأجنبي وبالمقابل نجد ازدياد نمو ودائع القطع الأجنبي لدى المصارف الخاصة في السنوات الأخيرة.

الجدول (3ـ4) يوضح التغيرات في حساب الأرباح والخسائر للمصرف التجاري السوري بالمقارنة مع سنة الأساس 2000 (الأرقام كنسبة مئوية %)

البيان\ السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الإيرادات							
الفوائد والعمولات المقبوضة	0	-5	-36	-37	-11	54	106
أرباح القطع الأجنبي	0	1881	17527	6615	149588	50796	122342
إيرادات استثمار أخرى	0	-9	10	666	102	74	160
مجموع الإيرادات	0	-2	-10	-3	203	126	280
النفقات							
الفوائد والعمولات المدفوعة	0	11	1	15	-16	-27	-20
النفقات العامة	0	11	24	32	44	98	160
المؤن والاستهلاك	0	-91	-91	-90	-89	-88	-86
نفقات أخرى							
مجموع النفقات	0	6	-2	11	20	78	98
الأرباح الإجمالية	0	-51	-58	-86	1281	406	1346
ضريبة دخل الأرباح	0	-66	-77	-100	805	214	849
احتياطي قانوني 10%	0	-35	-38	-70	1789	611	1876
احتياطي خاص 10%	0	-35	-38	-70	1789	611	1876
الأرباح الصافية	0	-34	-37	-70	1797	613	1884

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

3) **إيرادات استثمار أخرى:**

وتضم هذه الإيرادات: إيرادات محفظة الأوراق المالية (فوائد أسناد الدين العام والأسهم والأوراق المالية، أرباح المساهمات في الشركات والمؤسسات المالية) واسترداد النفقات العامة للإدارة، إيرادات خاصة بالمشروعات (أجور التخزين، عمولة التصدير، عمولة التأمين وعمولات أخرى)، إيرادات الأموال الخاصة والإيجارات، إيرادات أرباح المنطقة الحرة، إيراد سنوات سابقة. وقد انخفض رصيد الإيرادات في سنة 2001 وبلغ مقدار هذا الانخفاض 594 مليون ل.س أي بانخفاض 9 % بالمقارنة مع سنة الأساس، لتعود وترتفع الإيرادات طيلة سنوات الدراسة وبلغت أعلى قيمة لها 4992 مليون ل.س في العام 2003 أي بزيادة 666 % بالمقارنة مع سنة الأساس.

4) رصيد مجموع الإيرادات:

فقد شهدت الإيرادات انخفاضاً في الأعوام 2001، 2002، 2003 بنسبة (2، 10، 3) % على التوالي بالمقارنة مع سنة الأساس، لتعود وترتفع في السنوات اللاحقة من سنوات الدراسة وبلغ أعلى مستوى لها 70356 في العام 2006 أي بزيادة 280 % بالمقارنة مع سنة الأساس.

1-2-2- النفقات (*Expenses*):

1) الفوائد والعمولات المدفوعة:

شهد هذا العنصر ارتفاعاً في السنوات الأولى 2001، 2002، 2003 وكانت نسبة هذا الارتفاع (11، 1، 15)% بالمقارنة مع سنة الأساس، ليعود وينخفض رصيد الفوائد والعمولات المدفوعة ووصل إلى 10556 مليون ل. س في العام 2005 أي بزيادة 27% بالمقارنة مع سنة الأساس.

2) النفقات العامة:

وتشمل النفقات العامة كلاً من المصاريف العامة (الرواتب والأجور، مصاريف التأمين، مصاريف النقل والانتقال، الرسوم والضرائب، صيانة الموجودات)، النفقات الخاصة بالمستودعات وأموال المصرف، الديون المعدومة ومصروفات السنوات الأخرى. وبالنظر إلى الجدولين (3ـ3) و (3ـ4) نجد أن النفقات العامة قد ازدادت بشكل مستمر طيلة سنوات الدراسة وبلغت أعلى قيمة لها 1582 مليون ل.س في العام 2006 أي بنسبة 16 % بالمقارنة مع سنة الأساس. ويعود السبب في نمو حجم النفقات العامة إلى زيادة عدد فروع المصرف التجاري وزيادة رواتب وأجور الموظفين مما نتج عنه زيادة في حجم المصروفات الإدارية يضاف إلى ذلك المصاريف المدفوعة للمحافظة على أصول المصرف.

3) المؤن والاستهلاكات:

شهد هذا العنصر انخفاضاً طيلة سنوات الدراسة بالمقارنة مع سنة الأساس، ووصل إلى 66 مليون ل.س في العام 2001 أي بنسبة 91 % بالمقارنة مع سنة الأساس، ويشير ذلك إلى انخفاض حجم المخاطر فعقبه انخفاض في المؤن، أو ترشيد عمليات الاستهلاك في المصرف.

1-2-3- الأرباح الإجمالية (*Total profits*):

شهدت الأرباح الإجمالية في السنوات 2001، 2002، 2003 انخفاضاً بمقدار (51، 58، 86) % على التوالي بالمقارنة مع سنة الأساس لتعود بعدها أرباح المصرف بالزيادة وتصل إلى 38974 مليون ل.س في العام 2006 أي بنسبة 1346 % بالمقارنة مع سنة الأساس، وبالنظر إلى الجدول (3ــ3) يمكن القول أن سبب انخفاض أرباح المصرف في السنوات المذكورة يعود إلى انخفاض أرباح المصرف التجاري من الفوائد والعمولات المقبوضة في تلك السنوات وانخفاض إيرادات الاستثمارات في نفس الفترة، كذلك ازدياد حجم الفوائد والعمولات المدفوعة وزيادة المؤن والاستهلاكات في الفترة المذكورة.

1-2-4- الأرباح الصافية (*Net Profits*):

فقد انخفض رصيد الأرباح الصافية في الأعوام 2001، 2002، 2003 للأسباب نفسها التي أدت إلى انخفاض الأرباح الإجمالية في تلك السنوات، لكنه عاد وارتفع في الأعوام الأخيرة من سنوات الدراسة ووصل إلى 20553 مليون ل.س أي بنسبة 1884% بالمقارنة مع سنة الأساس. ولابد من الإشارة إلى أن الإيرادات ازدادت بنسبة أكبر من زيادة النفقات 280 % و 98 % على التوالي بالمقارنة مع سنة الأساس، ويعد ذلك مؤشر جيد على سلامة المركز المالي للمصرف التجاري.

2ــ التحليل العمودي (*Horizontal Analysis*):

يهدف الباحث من خلال هذا التحليل إلى معرفة الوزن النسبي الذي يمثله كل عنصر من عناصر قائمة المركز المالي وقائمة الأرباح والخسائر في المصرف التجاري خلال سنوات الدراسة (2000ــ 2006).

2ــ 1ــ التحليل العمودي لقائمة المركز المالي(*Financial Position*):

ويعتمد هذا التحليل على إيجاد نسبة كل عنصر من عناصر قائمة المركز المالي إلى مجموع القائمة المأخوذ منها، حيث يتم قسمة كل عنصر من عناصر الموجودات إلى مجموع

قيمة الموجودات، وكذلك بقسمة كل عنصر من عناصـــر المطلوبـــات إلـــى مجمـــوع قيمـــة المطلوبات، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدولين (3ـــ1) و(3ـــ 5).

الجدول (3ـــ5) يوضح الوزن النسبي لكل عنصر من عناصر قائمة المركز المالي إلى مجموع القائمة المأخوذ منها(الأرقام كنسبة مئوية وبملايين الليرات السورية)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الموجودات							
النقد في الصندوق ولدى المصرف المركزي	2.29%	5.52%	2.71%	5.02%	4.11%	8.89%	8.47%
المصارف المقيمة	0.18%	0.14%	0.02%	0.21%	43.03%	34.63%	26.61%
المراسلون في الخارج	63.55%	67.30%	75.25%	73.20%	27.53%	31.27%	32.04%
محفظة الأوراق التجارية المحسومة	0.14%	0.15%	0.15%	0.15%	0.16%	0.19%	0.23%
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية	25.10%	18.64%	12.43%	11.63%	12.20%	12.66%	16.38%
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات أخرى	4.71%	3.45%	3.33%	3.28%	2.90%	4.96%	7.35%
(مجموع القروض)	**29.81%**	**22.10%**	**15.76%**	**14.91%**	**15.09%**	**17.62%**	**23.73%**
حسابات مدينة أخرى	1.66%	1.45%	1.41%	1.52%	1.35%	1.34%	1.51%
الاستثمارات المالية والمساهمات	1.68%	2.33%	2.95%	3.53%	3.98%	4.22%	5.07%
حسابات التسوية والحسابات الانتقالية	0.58%	0.92%	1.50%	1.35%	4.64%	1.74%	2.17%
الأموال الثابتة والموجودات الأخرى(-الاستهلاك)	0.11%	0.09%	0.10%	0.11%	0.11%	0.11%	0.18%
المطلوبات							
الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة	24.49%	27.29%	32.88%	30.40%	29.06%	31.22%	28.08%
الودائع لأجل وودائع التوفير	13.35%	14.36%	16.56%	17.45%	16.65%	14.74%	15.79%
(مجموع الودائع)	**37.83%**	**41.65%**	**49.43%**	**47.85%**	**45.71%**	**45.96%**	**43.87%**
المصارف المقيمة	0.40%	0.33%	0.31%	0.40%	0.50%	1.69%	0.63%
القروض والسلف من المصرف المركزي	26.28%	20.71%	15.59%	14.36%	10.36%	9.75%	12.24%
المراسلون في الخارج	0.42%	0.26%	1.18%	1.41%	0.10%	2.12%	0.91%
الأموال المستقرضة	6.74%	7.94%	0.31%	0.20%	0.17%	0.16%	0.16%
حسابات دائنة أخرى	0.51%	0.43%	8.98%	12.03%	13.66%	14.61%	16.81%
حسابات التسوية والحسابات الانتقالية	21.45%	23.80%	19.55%	20.50%	3.70%	2.62%	1.37%
المؤن	5.05%	3.77%	3.55%	2.20%	21.91%	20.39%	10.77%
الاحتياطيات	0.52%	0.47%	0.49%	0.49%	1.08%	1.36%	2.13%
رأس المال المدفوع	0.64%	0.54%	0.52%	0.50%	0.48%	0.46%	8.54%
الأرباح الصافية	0.17%	0.09%	0.08%	0.04%	2.34%	0.86%	2.51%
مجموع المطاليب= مجموع الموجودات	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%

المصدر:إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

2ــ1ــ1ــ طرف الموجودات(*Assets*):

1) النقد في الصندوق ولدى المصرف المركزي:

من خلال الجدول (3ــ5) نجد أن النقد في الصندوق ولدى المركزي بالنسبة لإجمالي الموجودات شهد تطوراً متذبذباً طيلة سنوات الدراسة، لكنه بقي أعلى مما هو عليه في سنة الأساس، وقد بلغت أعلى قيمة 8.89 % من الموجودات في العام 2005.

2) المصارف المقيمة:

انخفضت قيمة نسبة المصارف المقيمة إلى مجموع الموجودات في الأعوام 2001، 2002، 2003 عما كانت عليه في سنة الأساس، ويعود السبب في ذلك إلى قلة المصارف المقيمة وعدم وجود المصارف الخاصة في تلك الفترة، واعتماد المصرف التجاري على توظيف أصوله لدى المراسلين في الخارج، وبعد ذلك وفي الأعوام 2004، 2005، 2006، استحوذت المصارف المقيمة على نسبة جيدة من موجودات المصرف التجاري وبلغت أعلى قيمة لها 43.03 % في العام 2004، ويعود السبب في ذلك إلى دخول المصارف الخاصة إلى السوق السورية وانخفاض حجم توظيفات المصرف لدى المراسلين الخارجيين.

3) المراسلون في الخارج:

من خلال الجدولين (3ــ1) و(3ــ5) نجد أن نسبة المراسلون في الخارج إلى إجمالي الموجودات قد ازدادت في السنوات 2001، 2002، 2003 لعدم وجود المصارف الخاصة وضعف كفاءة المصارف العامة الأخرى، لكن هذه النسبة عادت وانخفضت في الأعوام الأخيرة من سنوات الدراسة، حيث انخفضت إلى 27.53 % من قيمة الموجودات في العام 2004، ويعود ذلك لظهور المصارف الخاصة و تحسن وضع بعض المصارف العامة (العقاري)، كما لعبت الضغوط الخارجية من قبل الولايات المتحدة وبعض الدول الأوربية دوراً كبيراً في انخفاض توظيفات المصرف التجاري لدى المراسلين في الخارج.

4) محفظة الأوراق التجارية المحسومة:

شهدت توظيفات المصرف التجاري في محفظة الأوراق التجارية المحسومة تطورات ضعيفة للغاية طيلة سنوات الدراسة وبلغت أعلى قيمة لها 0.23 % من موجودات المصرف وبمعدل تغير موجب 0.09 % بالمقارنة مع سنة الأساس، وقد لعبت الزيادة السنوية في موجودات المصرف طيلة سنوات الدراسة دوراً كبيراً في إطفاء زيادة نسبة محفظة الأوراق التجارية المحسومة بالنسبة للموجودات.

5) القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية:

شهدت توظيفات المصرف التجاري في هذا النوع من القروض انخفاضاً طيلة سنوات الدراسة وبلغت أدنى مستوى لها 11.63 % من الموجودات في العام 2003، ويعود السبب في ذلك إلى زيادة إجمالي الموجودات وعدم قيام المصرف بتوظيف أمواله في هذا النوع من القروض والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية.

6) القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات أخرى:

كذلك الأمر فقد شهد هذا النوع من توظيفات المصرف انخفاضاً طيلة سنوات الدراسة باستثناء العام 2006 بالمقارنة مع سنة الأساس، فقد ازدادت نسبة هذا النوع من التوظيفات بالنسبة للموجودات في العام 2006 بمقدار 2.64 % على الرغم من ازدياد موجودات المصرف في هذا العام بنسبة 34 % بالمقارنة مع سنة الأساس، ويشير ذلك إلى إدراك إدارة المصرف التجاري للأهمية هذا النوع من التوظيفات.

وبمقارنة مجموع القروض من كلا النوعين السابقين بالنسبة لسنة الأساس نجد أن مجموع القروض بالنسبة إلى الموجودات قد انخفض طيلة سنوات الدراسة بمقدار 14.91 % أي بمعدل النصف بالمقارنة مع سنة الأساس، ويعود ذلك إلى زيادة موجودات المصرف وإلى انخفاض توظيفات المصرف في مجال القروض.

7) حسابات مدينة أخرى:

شهدت نسبة الحسابات المدينة الأخرى إلى إجمالي الموجودات انخفاضاً طيلة سنوات الدراسة وبلغت أدنى مستوى لها 1.34 % من إجمالي الموجودات في العام 2005 أي بانخفاض قدره 0.32 % بالمقارنة مع سنة الأساس. ويعود السبب في ذلك إلى ازدياد قيمة الموجودات و انخفاض الديون قيد التسوية والملاحقة والسلف المدفوعة من قبل المصرف.

8) الاستثمارات المالية والمساهمات:

من خلال الجدول (3ـ 5) نجد أن نسبة الاستثمارات المالية إلى مجموع الموجودات شهدت ارتفاعاً مستمراً طيلة سنوات الدراسة وبلغت أعلى قيمة 5.07 % من إجمالي الموجودات في العام 2006 أي بمقدار تغير قدره 3.39 % عما كانت عليه في سنة الأساس، مما يعني زيادة في النفقات المدفوعة مقدماً وكذلك الإيرادات المستحقة غير المقبوضة.

9) حسابات التسوية والحسابات الانتقالية:

ازدادت قيمة نسبة حسابات التسوية والحسابات الانتقالية طيلـة سـنوات الدراسـة وبلغت أعلى قيمة لها 4.64 % من إجمالي الموجودات في العام 2004، أي بمعدل تغير موجب 4.06% بالمقارنة مع سنة الأساس، ويشير ذلك إلى تحسن في تحصيل الإيرادات المستحقة وغير المقبوضة طيلة سنوات الدراسة وبشكل خاص في العام 2004.

10)الأموال الثابتة والموجودات الأخرى (ناقصاً الاستهلاك):

من خلال الجدول (3ـ 5) نجد أن توظيفـات المصـرف فـي الأمـوال الثابتـة والموجودات الأخرى، قد انخفض وبشكلٍ طفيف في السنتين 2001، 2002 بالمقارنة مع سنة الأساس لتعود بعدها توظيفات المصرف في هذا النوع من الاستثمارات إلى الارتفاع وبلغت أعلى قيمة لها 0.18 % في العـام 2006 أي بمقـدار تغيـر موجـب 0.07% بالمقارنة مع سنة الأساس، وتعود هذه الزيـادة لتوسـع أنشـطة المصـرف وامتلاكـه لموجودات ثابتة أكثر مما هو عليه في العام 2000.

2ـ1ـ2ـ جانب المطلوبات (*Liabilities*):

1) الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة:

بقيت الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة إلى مجموع المطلوبات أعلـى مما هي عليه في سنة الأساس، وبلغت أعلى قيمة لها 252562 مليون ل.س فـي العـام 2002 وبمقدار تغير موجب 8.39 % بالمقارنة مع سنة الأساس، ويعود السبب في ذلـك إلى احتكار المصرف التجاري للسوق المصرفية وغياب المصارف الخاصة وانخفـاض كفاءة المصارف العامة في تلك الفترة، الأمر الذي دفع بالعديد من المودعين إلـى إيـداع أموالهم لدى المصرف التجاري السوري.

2) الودائع لأجل وودائع التوفير:

كذلك الأمر شهدت نسبة الودائع لأجل ودائع التوفير إلى مجموع المطلوبات ارتفاعاً متزايداً بالمقارنة مع سنة الأساس، حيث وصلت أعلى قيمة إلى 139835 مليـون ل.س في العام 2003، أي بتغير قدره 4.11 % بالمقارنة مع سنة الأساس، ويعود ذلك لـنفس الأسباب السابقة المتعلقة بالنوع السابق من الودائع.

وبالنظر إلى مجموع الودائع من النوعين السابقين: نجد أنها بقيت أعلى ممـا هـي عليه في سنة الأساس وبلغت أعلى نسبة للودائع إلى إجمالي المطلوبات 49.43 % فـي العام 2003 وبمعدل تغير موجب قدره 11.60 % بالمقارنة مع سنة الأسـاس، ويعـود السبب في ذلك إلى انفراد المصرف التجاري بالسوق المصرفية في تلك الفترة وضـعف أداء بعض المصارف العامة الأخرى وغياب المصارف الخاصة.

3) المصارف المقيمة:

بالنظر إلى الجدول (3ــ5) نجد أن نسبة المصارف المقيمة إلى مجموع المطلوبات قد انخفضت في العامين 2001، 2002 ويعود السبب في ذلك إلى زيادة إجمالي المطلوبات في هاتين السنتين، لكن هذه النسبة وبعد العام 2002 عادت للارتفاع وبلغت 1.69 % من الموجودات في العام 2005 وبمعدل تغير موجب 1.29 % بالمقارنة مع سنة الأساس ويعود السبب في ذلك إلى وجود عدد من المصارف الخاصة في السوق السورية الأمر الذي جعل هذه المصارف تتعامل وتنشأ علاقات ومعاملات متعددة مع المصرف التجاري.

4) القروض والسلف من المصرف المركزي:

انخفضت نسبة القروض والسلف من المصرف المركزي إلى إجمالي المطلوبات طيلة سنوات الدراسة بالمقارنة مع سنة الأساس، وبلغت أدنى مستوى لها 9.75 % في العام 2005 وبمعدل تغير قدره 16.52 % بالمقارنة مع سنة الأساس، ويشير ذلك إلى أن انخفاض اعتماد المصرف التجاري في الاعتماد على المصرف المركزي كأحد مصادر التمويل. واعتماده على مصادر أخرى كالمراسلين في الخارج والمؤن.

5) المراسلون في الخارج:

شهدت نسبة المراسلون في الخارج إلى إجمالي المطلوبات تذبذباً في تطورها، فانخفضت في بعض السنوات الدراسة ووصلت أدنى قيمة إلى 0.10 % في العام 2004 وبتغير قدره 0.32 % بالمقارنة مع سنة الأساس، مما يعني قيام المصرف في هذا العام بتسديد جزء كبير من التزاماته إلى العالم الخارجي. لكن وفي العام 2005 ارتفعت هذه النسبة وصلت إلى 2.12 % وبتغير قدره 1.70 % بالمقارنة مع سنة الأساس، مما يعني ارتفاع التزامات المصرف اتجاه العالم الخارجي.

6) الأموال المستقرضة:

من خلال الجدول(3ــ5) نجد أن الأموال المستقرضة إلى إجمالي المطلوبات شهدت زيادة واحدة فقط وبلغت 7.94% في العام 2001 أي بتغير موجب قدره 1.20% بالمقارنة مع سنة الأساس، وبعد هذا العام انخفضت هذه النسبة طيلة سنوات الدراسة وبلغت أدنى قيمة لها -0.16 % في العام 2006 مقارنة بسنة الأساس، وهذا يعني أن المصرف التجاري في هذا العام لم يعتمد على الأموال المستقرضة لتمويل أنشطته بل لجأ إلى مصادر أخرى كالاحتياطيات والاعتماد على الودائع.

7) حسابات دائنة أخرى:

شهدت نسبة الحسابات الدائنة الأخرى إلى مجموع قيمة المطاليب انخفاضاً في العام 2001 قدره -0.08 % بالمقارنة مع سنة الأساس، لتعود هذه النسبة وبعد هذا العام إلى الارتفاع وبشكل كبير، حيث بلغت هذه الزيادة 16.81 % في العام 2006 من قيمة الموجودات أي بتغيرموجب قدره 16.29 % بالمقارنة مع سنة الأساس.

8) حسابات التسوية والحسابات الانتقالية:

من خلال الجدول (3ــ 5) نجد أن هذه النسبة سجلت ارتفاعاً وحيداً في العام 2001 وبلغت 23.80 % أي بتغيرموجب قدره 2.35 % بالمقارنة مع سنة الأساس، ثم لتعود هذه النسبة وتنخفض طيلة سنوات الدراسة ووصلت إلى -1.37 % في العام 2006 أي بتغير منخفض قدره 20.08 % بالمقارنة مع سنة الأساس. ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض الرصيد الدائن في حساب القطع الأجنبي وتغير سعر الصرف، حيث شهدت السنتين 2005، 2006 انخفاضاً لليرة السورية مقابل الدولار وبعض العملات الأخرى.

9) المؤن:

شهدت نسبة المؤن إلى إجمالي المطلوبات تذبذباً في تطورها فانخفضت في بعض السنوات وبلغ أدنى مستوى لها في العام 2003 بتغير سالب قدره 2.85 % بالمقارنة مع سنة الأساس، ثم لتعود وترتفع في العام 2004 إلى 21.91% من قيمة الموجودات أي بتغير 16.86 % بالمقارنة مع سنة الأساس.

10) الاحتياطيات:

شهدت نسبة الاحتياطيات إلى إجمالي قيمة المطلوبات انخفاضاً في بعض سنوات الدراسة كالعام 2001 وبتغير قدره 0.05 % بالمقارنة مع سنة الأساس ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع قيمة المقام (المطلوبات)، وبعد هذا العام عادت وارتفعت هذه النسبة وبلغت أعلى مستوى لها في العام 2006 بمقدار تغير قدره 1.61 % بالمقارنة مع سنة الأساس وذلك على الرغم من زيادة قيمة المطلوبات، ويشير ذلك إلى احتفاظ المصرف بجزء من أرباحه بغرض التوسع في أنشطة واستثمارات جديدة أو لمواجهة المخاطر المحتملة.

11) رأس المال المدفوع:

شهدت نسبة رأس المال إلى المطلوبات انخفاضاً طيلة سنوات الدراسة باستثناء العام 2006. ويعود سبب هذا الانخفاض إلى ثبات بسط هذه النسبة (رأس المال) وزيادة قيمة المقام (المطلوبات) وكانت أدنى قيمة لهذه النسبة 0.46% في العام 2005 أي بتغير

قدره 0.18 % بالمقارنة مع سنة الأساس. أما في العام 2006 عمدت الحكومة إلى زيادة رأس مال المصرف بشكل كبير وبلغ مقدار التغير في الزيادة 7.90 % بالمقارنة مع سنة الأساس، وقد لجأت الحكومة إلى هذا الأجراء رغبة منها في زيادة الثقة والطمأنينة لدى جمهور المتعاملين مع المصرف التجاري، والمحافظة على دوره الرائد في القطاع المصرفي خصوصاً بعد دخول المصارف الخاصة.

12)الأرباح الصافية:

من خلال الجدول (3ـ 5) نجد أن نسبة الأرباح الصافية إلى إجمالي قيمة المطاليب قد انخفضت في الأعوام 2001، 2002، 2003 بالمقارنة مع سنة الأساس وبلغت أدنى مستوياتها في العام 2003 وبتغير قدره 0.13 % بالمقارنة مع سنة الأساس، ويعود سبب الانخفاض إلى زيادة مقام هذه النسبة (المطلوبات). في حين بلغت أعلى قيمة لهذه النسبة في العام 2006 وبتغير قدره 2.34 % بالمقارنة مع سنة الأساس.

2ـ 2ـ التحليل العمودي لحساب الأرباح والخسائر(*Gains & Losses*):

يستند التحليل العمودي لحساب الأرباح والخسائر على قسمة كل عنصر من عناصر الإيرادات إلى مجموع قيمة الإيرادات، وكذلك بقسمة كل عنصر من عناصر النفقات إلى مجموع قيمة النفقات، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول (3ـ 6).

الجدول (3ـ6) التحليل العمودي لحساب الأرباح والخسائر في المصرف التجاري السوري (الأرقام كنسبة مئوية وبملايين الليرات السورية)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الإيرادات							
الفوائد والعمولات المقبوضة	96.34%	93.87%	68.13%	62.49%	28.38%	65.71%	52.35%
أرباح القطع الأجنبي	0.14%	2.85%	27.54%	9.72%	69.27%	31.58%	45.25%
إيرادات استثمار أخرى	3.52%	3.28%	4.33%	27.79%	2.35%	2.71%	2.40%
مجموع الإيرادات	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%
النفقات							
الفوائد والعمولات المدفوعة	91.36%	95.57%	94.67%	94.77%	63.96%	37.35%	36.90%
النفقات العامة	3.84%	4.03%	4.88%	4.55%	4.63%	4.26%	5.04%
المؤن والاستهلاك	4.80%	0.39%	0.45%	0.44%	0.44%	0.32%	0.33%
نفقات أخرى	0.00%	0.00%	0.00%	0.24%	30.97%	58.06%	57.73%
مجموع النفقات	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%

المصدر:إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

2ـ 2ـ1ـ الإيرادات (*Earning*):

1) الفوائد والعمولات المقبوضة:

من خلال الجدول (3ــ6) نجد أن نسبة الفوائد والعمولات المقبوضة إلـــى مجمـــوع الإيرادات انخفضت طيلة سنوات الدراسة، وبلغت أدنى قيمة لهذه النسبة 28.38 % فـــي العام 2004 أي بمقدار تغير منخفض قدره 67.96 % بالمقارنة مع سنة الأساس، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى تدني قيمة القروض الممنوحة من قبل المصرف التجـــاري فـــي العام 2004 حيث بلغ حجم القروض في هذا العام 126689 مليون ل.س أي بانخفـــاض قدره 14.72 % بالمقارنة مع سنة الأساس، يضاف إلى ذلك انخفـــاض قيمـــة العناصـــر الفرعية التي يتضمنها حساب الفوائد والعمولات المقبوضة.

2) أرباح القطع لأجنبي:

شهدت نسبة أرباح القطع الأجنبي إلى مجموع الإيرادات ارتفاعـــاً مســـتمراً طيلـــة سنوات الدراسة، ومن خلال الجدول (3ــ6) نجد أن أعلى قيمة لهذه النسبة بلغت 69.27 % في العام 2004 أي بمعدل تغير موجب قدره 69.13 % بالمقارنة مع سنة الأســـاس، ويرجع سبب هذا الارتفاع لتحكم واحتكار المصرف التجاري لكافـــة العمليـــات المتعلقـــة بالقطع الأجنبي، كما أن المصرف التجاري في هذا العام قام ببيع قسم كبير مـــن القطـــع الأجنبي إلى المصرف المركزي. يضاف إلى ذلك أن المصارف الخاصة كانت لا تـــزال في بداية عملها المصرفي.

3) إيرادات استثمار أخرى:

من خلال الجدول (3ــ6) نجد أن نسبة إيرادات الاستثمارات الأخرى إلى مجمـــوع الإيرادات قد شهدت تذبذباً مختلفاً طيلة سنوات الدراســـة، حيـــث ازدادت فـــي العـــامين 2002، 2003 وبلغت 4.33 % و 27.79% على التوالي، فـــي حـــين انخفضـــت فـــي الأعوام المتبقية وبلغت هذه النسبة أدنى مستوى لها في العام 2004 وبمعدل تغير قـــدره 1.17 % بالمقارنة مع سنة الأساس.

2ــ2ــ2ــ النفقات (*Expenses*):

1) الفوائد والعمولات المدفوعة:

من خلال الجدول (3ــ 6) نجد أن نسبة الفوائد والعمولات المدفوعة إلى مجمـــوع النفقات قد ارتفعت في الأعوام 2001، 2002 ، 2003 وبلغت أعلى قيمة لهـــا 95.57% في العام 2001 أي بمقدار تغير موجب قدره 4.21 % بالمقارنة مع سنة الأساس.

لكن هذه النسبة انخفضت في الأعوام الأخيرة من سنوات الدراسة، حيث انخفضـــت إلـــى 36.90 % في العام 2006، أي بمعدل تغير سالب قدره 54.46% بالمقارنة مـــع ســـنة الأساس.

2) **النفقات العامة:**

من خلال الجدول (3ــ 6) يتبين لنا أن نسبة النفقات العامة إلى مجموع النفقات قــد ارتفعت طيلة سنوات الدراسة وبلغت أعلى قيمة لهذه النسبة 5.04 % فــي العــام 2006 وبتغير قدره 4.21 % بالمقارنة مع سنة الأساس. ويعود السبب في تلك الزيادة إلى زيادة النفقات العامة المرافقة للزيادة في عدد الفروع وزيادة عدد الموظفين والمتعاقــدين مــع المصرف بالإضافة إلى زيادة المصروفات الأخرى (التأمين، الإيجارات).

3) **المؤن والاستهلاكات:**

شهدت نسبة المؤن والاستهلاكات إلى مجموع النفقــات انخفاضــاً طيلــة ســنوات الدراسة، حيث انخفضت 0.32 % في العام 2005، أي بمقدار تغير سالب قــدره 4.48 % بالمقارنة مع سنة الأساس.

3ــ تحليل مصادر واستخدامات الأموال (*Resources & Using*):

يقوم هذا النوع من التحليل المالي على معرفة التغيرات أو التطورات (زيادةً أو نقصــاناً) في كل من مصادر الأموال واستخداماتها ويعتبر(كل انخفاض في عناصر الموجودات، وكــل زيادة في عناصر المطلوبات) هي من مصادر الأموال.

وبالمقابل فأن (كل زيادة في عناصر الاستخدامات (الموجودات) إضافةً إلى كل نقص فــي عناصر المطلوبات) هي من استخدامات الأموال. وسوف يقوم الباحث بإعداد كشف مصــادر الأموال واستخداماتها بالاعتماد على قائمتي التغير المالي للعامين (2000، 2006) العائــدتين للمصرف التجاري السوري ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدولين(3ــ 7) و(3ــ8).

3ــ 1ــ مصادر الأموال (*Resources*):

من خلال الجدولين (3ــ 7) و(3ــ8) نجد أن المصرف التجاري الســوري فــي العــام 2006 حقق زيادةً كبيرة في مصادر الأموال بالمقارنة مع العام 2000 وقد بلغ مقــدار هــذه الزيادة في مصادر الأموال 578763 مليون ل.س، وكانت هذه الزيادة موزعةً علــى الشــكل التالي:

ــ زيادة الأرباح الصافية في المصرف بمقدار 19516 مليون ل.س.

ــ انخفاض الموجودات:

انخفضت الموجودات بمقدار 157268 مليون ل.س، إذ انخفض رصيد المراســلين فــي الخارج بمقدار 134626 مليون ل.س، ويعود السبب في ذلك إلى الضــغوطات الاقتصــادية والسياسية الكبيرة التي تعرضت لها سوريا في العــام 2006 مــن قبــل الولايــات المتحــدة الأمريكية وبعض الدول الأوربية، كما انخفض رصيد القروض والسلف والحسابات الجاريــة

بضمانات عينية بمقدار 22642 مليون ل.س، والسبب في ذلك هو فقدان المصرف التجـــاري لجزء من حصته السوقية بعد دخول المصارف الخاصة، إضافةً إلى رغبة المصرف التجاري في تقليل حجم المخاطر التي يتعرض لها جراء منحه لهذا النوع من القروض.

الجدول (3ــ 7) الفرق بين قائمتي المركز المالي للعامين (2000 ــ 2006) في المصرف التجاري السوري

البيان	2006	2000	الفرق	مصادر الأموال	استخدامات الأموال
الموجودات					
النقد في الصندوق ولدى المصرف المركزي	69364	14307	55057		55057
المصارف المقيمة	217999	1129	216870		216870
المراسلون في الخارج	262476	397102	-134626	134626	
محفظة الأوراق التجارية المحسوبة	1861	895	966		966
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية	134194	156836	-22642	22642	
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات أخرى	60240	29458	30782		30782
حسابات مدينة أخرى	12360	10360	2000		2000
الاستثمارات المالية والمساهمات	41191	10527	30664		30664
حسابات التسوية والحسابات الانتقالية	17750	3598	14152		14152
الأموال الثابتة والموجودات الأخرى(- الاستهلاك)	1458	659	799		799
المطلوبات					
الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة	230066	153007	77059	77059	
الودائع لأجل وودائع التوفير	129381	83400	45981	45981	
المصارف المقيمة	5176	2468	2708	2708	
القروض والسلف من المصرف المركزي	100286	164185	-63899		63899
المراسلون في الخارج	7435	2613	4822	4822	
الأموال المستقرضة	1330	42126	-40796		40796
حسابات دائنة أخرى	137693	3205	134488	134488	
حسابات التسوية والحسابات الانتقالية	11254	134032	-122778		122778
المؤن	88268	31553	56715	56715	
الاحتياطيات	17451	3245	14206	14206	
رأس المال المدفوع	70000	4000	66000	66000	
الأرباح الصافية	20553	1037	19516	19516	
مجموع المطلوبات = مجموع الموجودات	818893	624871	194022	578763	578763

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

الجدول (3ــ 8) يمثل كشف مصادر واستخدامات الأموال لقائمتي المركز المالي للعامين (2006ــ 2000)

البيان	مبلغ جزئي	مبلغ كلي
مصادر الأموال:		
نتائج الأنشطة المصرفية		
الأرباح المصرفية	19516	
		19516
انخفاض الموجودات		
المراسلون في الخارج	134626	
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية	22642	
		157268
الزيادة في المطلوبات		
الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة	77059	
الودائع لأجل وودائع التوفير	45981	
المصارف المقيمة	2708	
المراسلون في الخارج	4822	
حسابات دائنة أخرى	134488	
		265058
الزيادة في الأموال الخاصة		
المؤن	56715	
الاحتياطيات	14206	
رأس المال المدفوع	66000	
		136921
مجموع مصادر الأموال		**578763**
استخدامات الأموال:		
الزيادة في الموجودات		
النقد في الصندوق ولدى المصرف المركزي	55057	
المصارف المقيمة	216870	
محفظة الأوراق التجارية المحسوبة	966	
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات أخرى	30782	
حسابات مدينة أخرى	2000	
الاستثمارات المالية والمساهمات	30664	
حسابات التسوية والحسابات الانتقالية	14152	
الأموال الثابتة والموجودات الأخرى(- الاستهلاك)	799	
		351290
الانخفاض في المطاليب		
القروض والسلف من المصرف المركزي	63899	
الأموال المستقرضة	40796	
حسابات التسوية والحسابات الانتقالية	122778	
		227473
مجموع استخدامات الأموال		**578763**

المصدر:إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

ــ زيادة المطاليب بمقدار 265058 مليون ل.س وتوزعت على الشكل التالي:

- زيادة رصيد الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة بمقــدار 77059 مليــون ل.س.

- ✗ زيادة رصيد الودائع لأجل وودائع التوفير بمقدار 45981 مليون ل.س.
- ✗ زيادة رصيد المصارف المقيمة بمقدار 2708 مليون ل.س، ويشير ذلك إلى قيام عدد من المصارف إلى إيداع أموالها لدى المصرف التجاري السوري وانفتاح السوق المصرفية أمام العديد من الاستثمارات الأجنبية والعربية.
- ✗ زيادة رصيد الحسابات الدائنة الأخرى بمقدار 134488 مليون ل.س، ويشير ذلك إلى زيادة القيم برسم الدفع للأجل القصير وزيادة التأمينات المقبوضة إضافةً إلى زيادة الحسابات المجمدة.

ـ زيادة الأموال الخاصة بمقدار 136921 مليون ل.س ووزعت على الشكل التالي:

- ✗ زيادة المؤن بمقدار 56715 مليون ل.س.
- ✗ زيادة الاحتياطيات بمقدار 14206 مليون ل.س.
- ✗ زيادة رأس مال المصرف بـ 66000 مليون ل.س.

3ـ 1ـ استخدامات الأموال (*Using*):

من خلال الجدول (3ـ 8) نجد أن المصرف التجاري شهد في العام 2006 استخدامات إضافية للأموال بالمقارنة مع العام 2000 وبلغ مجمل استخدامات الأموال 578763 مليون ل.س ووزعت على النحو التالي:

ـ الزيادة في الموجودات:

فقد ازدادت الموجودات بمقدار 351290 مليون ل.س وتضمنت العناصر التالية:

- ✗ النقد في الصندوق ولدى المركزي: شهد رصيد النقد في الصندوق ولدى المركزي زيادةً بمقدار 55057 مليون ل.س، ويشير ذلك إلى زيادة حجم الأموال السائلة لدى المصرف التجاري وبالتالي تحسن قدرته على مواجهة حالات السحب الكبيرة.
- ✗ المصارف المقيمة: كذلك الأمر بالنسبة لرصيد المصارف المقيمة، فقد ازداد بمقدار 216870 مليون ل.س، ويعود السبب في ذلك إلى قيام المصرف التجاري بتوظيف جزء كبير من أمواله في الداخل لدى العديد من المصارف العامة الأخرى والمصارف الخاصة التي باشرت عملها في مطلع العام 2004.
- ✗ محفظة الأوراق التجارية المحسومة: شهد رصيد محفظة الأوراق التجارية المحسومة زيادةً كبيرة بمقدار 966 مليون ل.س.
- ✗ القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات أخرى: شهد هذا العنصر زيادةً بمقدار 30782 مليون ل.س.

- زيادة رصيد الحسابات المدينة الأخرى بـــ 2000 مليون ل.س.
- زيادة استثمارات المصرف التجاري ومساهماته المالية وقــد بلغــت 30664 مليـــون ل.س.
- زيادة رصيد حسابات التسوية والحسابات الانتقالية بمقدار 14152 مليون ل.س.
- زيادة رصيد الأموال الثابتة والموجودات الأخرى بمقدار 799 مليون ل.س.

ــ الانخفاض في المطلوبات:

شهدت بعض عناصر المطلوبات انخفاضاً بلغ بالمجمــل العـــام 227473 مليـــون ل.س، وكانت موزعة على النحو التالي:

- انخفاض رصيد القروض والسلف من المصرف المركزي بحـــوالي 63899 مليـــون ل.س، ويشير ذلك إلى انخفاض اعتماد المصرف التجاري علـــى أمـــوال المصـــرف المركزي لتمويل موجوداته والبحث عن مصادر بديلة أخرى.
- انخفاض رصيد الأموال المستقرضة بحوالي 40796 مليون ل.س، ويشير ذلك إلـــى لجوء المصرف التجاري إلى مصادر تمويل أخرى غير الأموال المستقرضة لتمويـــل موجوداته.
- انخفاض حسابات التسوية والحسابات الانتقالية بحوالي 22778 مليـــون ل.س، ممـــا يعني أن المصرف التجاري قد تمكن من إتمام العديد من معاملاته الماليـــة وتســـديد جزء من ديونه.

4ــ تحليل النسب المالية (*Financial Analysis*):

1ــ في مجال الملاءة المالية:

1) ملاءة حقوق الملكية بالنسبة لإجمالي الأصول:

يستخدم هذا المؤشر من قبل المصرف و الجهات الرقابية الأخـــرى كمعيـــار (*Stander*) لمعرفة مدى اعتماد المصرف على أمواله الخاصة في تمويل أصوله، وارتفاع هـــذا المؤشـــر إلى درجات عالية يشير إلى وجود خلل في المصارف التجارية، أي أن المصـــرف يســـتخدم جزء كبير من أمواله الخاصة في تمويل أصوله، ومن جهةٍ أخرى يشير ارتفاع هذا المؤشـــر إلى انخفاض حجم التوظيفات المالية (الودائع) التي تكبد المصرف تكاليف (فوائد) عالية. وهذا يتناقض مع العرف التقليدي لعمل المصارف التجاريـــة، إذ أن نســـبة الرافعـــة الماليـــة فـــي المصارف عالية جداً وبشكلٍ خاص في المصارف التجارية. وبالمقابل فـــأن انخفـــاض هـــذا المؤشر دون الحدود المطلوبة قد يؤدي إلى إفـــلاس المصـــرف، وخصوصـــاً عنـــدما يعمـــد

المودعين وبشكل كبير ومفاجئ إلى سحب ودائعهم المصرفية. وتتراوح النسبة المثلى لهذا المؤشر في المصارف العالمية ذات الكفاءة العالية بين (10ـــ15) %.

الجدول (3ـــ9) يوضح أهم نسب الملاءة المالية في المصرف التجاري السوري

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
حقوق الملكية\ إجمالي الأصول	1.33	1.10	1.10	1.03	3.89	2.69	13.18
معدل نمو حقوق الملكية إلى الأصول	0	-16.83	-17.04	-22.14	193.78	102.75	894.67
حقوق الملكية \ الأصول الخطرة	4.45	4.99	6.97	6.92	25.79	15.25	55.55
معدل نمو حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة	0	12.21	56.89	55.67	480.23	242.97	1149.5
حقوق الملكية\ إجمالي الودائع	3.5	2.65	2.22	2.16	8.52	5.85	30.05
معدل نمو حقوق الملكية إلى الودائع	0	-24.45	-36.51	-38.45	143.14	66.9	757.7

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

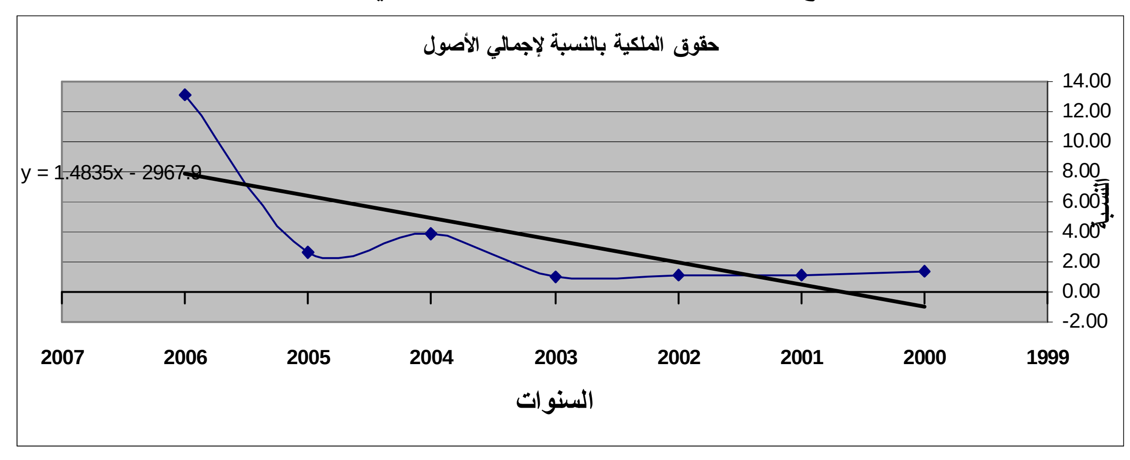
وبتحليل نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول خلال سنوات الدراسة في المصرف التجاري السوري، نحصل على النتائج المبينة في الجدولين (3ـــ9)، (3ـــ10)، ويتبين لنا أن أعلى قيمة وصلت إليها هذه النسبة 13.18 في العام 2006 ويعود السبب في ذلك إلى الزيادة الكبيرة في رأس المال في العام المذكور، ويبدو ذلك واضحاً من خلال الشكل (3ـــ5)، وبلغت أدنى قيمة 1.03 في العام 2003 ويعود السبب في ذلك إلى الانخفاض الكبير في الأرباح الصافية للمصرف التجاري في هذا العام، وبلغ المتوسط الحسابي لهذه النسبة 3.47 وهي نسبة منخفضة إذا ما تمت مقارنتها مع النسبة الموجودة لدى البنوك ذات الكفاءة العالية، كما بلغ الانحراف المعياري 3.92.

الجدول (3ـــ 10) يوضح أهم المقاييس الإحصائية لمختلف النسب المالية في المصرف التجاري السوري خلال فترة الدراسة الأرقام (بملايين ل.س)

النسب المالية	حقوق الملكية / إجمالي الأصول	حقوق الملكية / الأصول الخطرة	حقوق الملكية / إجمالي الودائع	السيولة القانونية	الودائع / المطلوبات	القروض / الودائع	توظيف الموارد المتاحة	الفوائد الدائنة / الفوائد المدينة
Average	3.47	17.13	7.85	164.7	44.62	45.77	35.08	154.92
Max	13.18	55.55	30.05	175.6	49.43	78.8	43.64	318.04
Min	1.03	4.45	2.16	153.5	37.83	31.16	28.18	67.39
St. Dev	4.41	18.58	10.06	8.12	3.92	17.5	5.98	96.13
Variance	19.48	345.04	101.2	65.88	15.34	306.21	35.82	9241.8
Skew	2.34	1.87	2.37	0.27	-0.74	1.25	0.34	1.11
Kurt	5.67	3.43	5.81	-0.84	0.24	1.12	-34	-0.28
Median	1.33	6.97	3.5	163.7	45.71	38.35	34.2	123.4
Count	7	7	7	7	7	7	7	7

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

الشكل (3ــ5) يوضح تطور نسبة حقوق الملكية بالنسبة لإجمالي الأصول خلال سنوات الدراسة



المصدر:إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

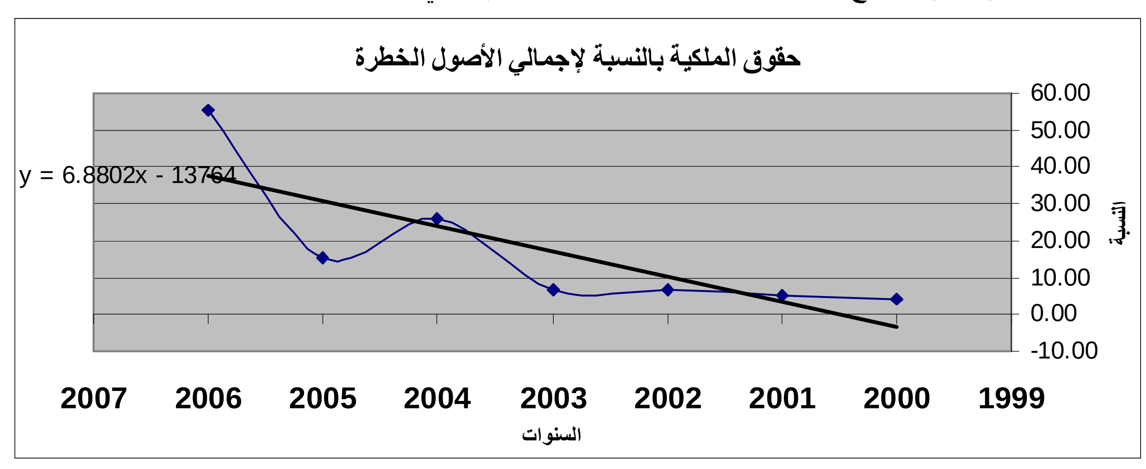
ومن خلال الجدول (3ــ 9) نجد أن معدل نمو نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول قد انخفض في الأعوام 2001، 2002، 2003 عما هو عليه في سنة الأساس وبانخفاض قدره 22.14 في العام 2003 بالمقارنة مع سنة الأساس، لكن وفي العام 2006 ازداد معدل نمو هذه النسبة بمقدار 894.67 بالمقارنة مع سنة الأساس، ويعود السبب في ذلك إلى الزيادة الكبيرة في رأس المال وزيادة الأرباح الصافية للمصرف التجاري.

2) ملاءة حقوق الملكية بالنسبة للأصول الخطرة:

يستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى كفاءة المصرف في تغطية الأصول الخطرة (القروض) بالاعتماد على حقوق الملكية (الأموال الخاصة)، والتأكد من أن حقوق الملكية قادرة على مواجهة الخسائر الرأسمالية المحتملة التي يمكن أن يتعرض لها المصرف نتيجة عدم قدرته على تحصيل بعض الديون أو تعسر بعض المقترضين وعدم سداد التزاماتهم في الوقت المحدد.

وبتحليل تطور هذه النسبة في المصرف التجاري السوري نحصل على النتائج المبينة في الجدولين (3ــ9) و(3ــ10)، ومن خلالهما نجد أن المتوسط الحسابي لهذه النسبة قد بلغ 17.13 بانحراف معياري 18.58، وبلغت أعلى قيمة لهذه النسبة 55.55 في العام 2006 نظراً للزيادة الكبيرة في رأس المال والزيادة المتحققة في الأرباح الصافية، في حين بلغت أدنى قيمة لهذه النسبة 4.45 في العام 2000، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى ارتفاع قيمة القروض في هذا العام، حيث شكلت 29.81 % من مجموع الأصول؛ انظر الجدول (3ــ5). كما أن هذه النسبة كانت في حالة تزايد مستمر طيلة سنوات الدراسة بالمقارنة مع سنة الأساس، ويبدو ذلك جلياً من خلال الشكل (3ــ 6).

الشكل (3ــ6) يوضح تطور نسبة حقوق الملكية بالنسبة لإجمالي الأصول الخطرة خلال سنوات الدراسة



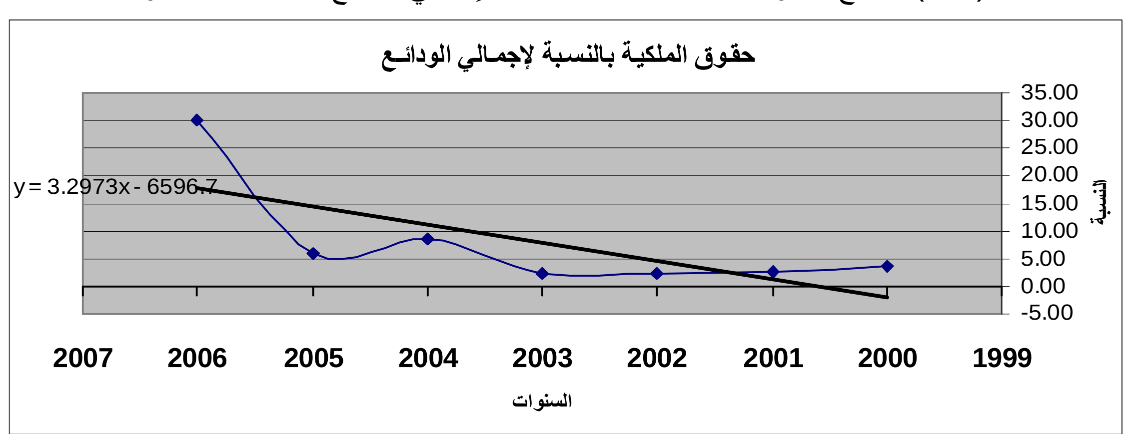
المصدر:إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

ومن خلال الجدول (3ــ 9) نجد أن أعلى معدل وصلت إليه هذه النسبة كان في العــام 2006 و السبب في ذلك هو رأس المال الكبير و الأرباح الكبيرة المتحققة في هذا العام.

3) ملاءة حقوق الملكية بالنسبة للودائع:

ويقيس هذا المؤشر مدى قدرة المصرف التجاري في الاعتماد على أمواله الخاصة للوفــاء بالودائع المودعة لديه ومواجهة حالات السحب الكبيرة والمفاجئة للودائع، وارتفاع هذا المؤشر يشير إلى قوة المركز المالي للمصرف كما أنه يولد شعور بالأمان والثقــة لــدى المــودعين والمؤسسات المالية الأخرى التي تتعامل معه. وبالمقابل فإن انخفاض هذا المؤشر يعد ظــاهرة سلبية تؤثر على كافة أنشطة المصرف.

الشكل (3ــ7) يوضح تطور نسبة حقوق الملكية بالنسبة لإجمالي الودائع خلال سنوات الدراسة



المصدر:إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

ومن الجدول (3ــ 10) نجد أن المتوسط الحسابي لهذه النسبة قد بلــغ 7.85 وبــانحراف معياري 10.06، كما بلغت القيمة العظمى 30.05 في العام 2006، بسبب زيادة رأس المــال وانخفاض حجم الودائع المودعة لدى المصرف التجاري في هذا العام، في حين بلغــت أدنــى

قيمة 2.16 في العام 2003 والسبب في ذلك هو انخفاض حجم الأرباح الصافية للمصرف التجاري في هذا العام؛ الشكل (3ــ 7). ومن خلال الجدول (3ــ 9) نجد أن معدل نمو هذه النسبة قد انخفض ووصل 38.45 بالمقارنة مع سنة الأساس، ليعود بعد ذلك هذا المعدل إلى الارتفاع ويصل إلى757.7 في العام 2006 بالمقارنة مع سنة الأساس.

2ــ في مجال السيولة القانونية:

يستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل والمتمثلة بالأنشطة التشغيلية كعمليات سحب المودعين لودائعهم أو لحساباتهم الجارية أو تلبيةً لاحتياجات المقترضين، ويجب أن تبقى هذه النسبة ضمن الحدود المطلوبة، لأن ارتفاع هذا المؤشر هو دليل على تعطيل قسم كبير من الأموال، وقد يكون جزء منها من الودائع التي يقوم المصرف بدفع فوائد عليها وبالتالي انخفاض ربحية المصرف وفقدانه لجزء من الحصة السوقية، وبالمقابل فأن انخفاض هذه النسبة إلى مستويات متدنية يعد بمثابة مؤشر على ضعف كفاءة إدارة المصرف وعدم قدرتها على إدارة السيولة بشكلٍ جيد، كما يؤدي إلى زعزعة المركز المالي للمصرف وفقدانه المصداقية والموضوعية لدى المودعين والمتعاملين بشكل عام.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة السيولة القانونية يتم تحديدها عادةً من قبل المصرف المركزي، حيث يتم رفع هذه النسبة إذا كان الهدف هو تقليص حجم الائتمان، كما يعمد إلى تخفيض هذه النسبة إذا كان الهدف هو التوسع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى. وقد حدد المصرف المركزي السوري نسبة السيولة القانونية بأن لا تقل عن 20 % من قيمة الودائع المودعة لدى المصرف.

وفي حالة المصرف التجاري وبالنظر إلى الجدول الخاص بتحليل تطور نسبة السيولة القانونية الجدول (3ــ11) نجد أن المصرف التجاري يتمتع بسيولة عالية جداً، وإن كانت هذه النسبة تنمو بمعدل سالب حيث انخفضت هذه النسبة إلى 12.23 في العام 2006 بالمقارنة مع سنة الأساس، ويعود السبب في ذلك إلى زيادة ودائع المصرف التجاري (مقام النسبة) وانخفاض توظيفات المصرف التجاري لدى المراسلين في الخارج في العام 2006 بالمقارنة مع سنة الأساس.

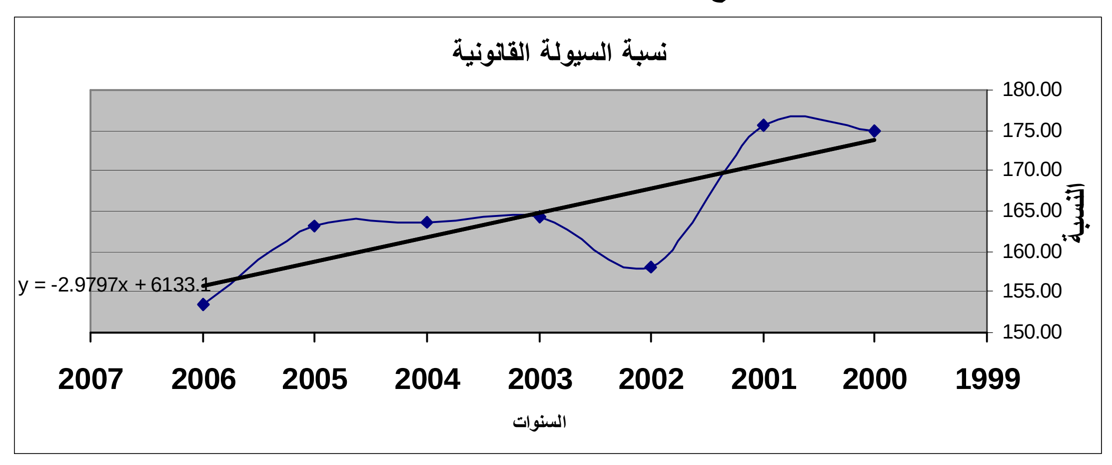
الجدول (3ــ11) يوضح نسبة السيولة القانونية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
نسبة السيولة القانونية	174.88	175.57	158.07	164.20	163.69	163.13	153.49
معدل النمو	0.00	0.39	- 9.62	- 6.11	- 6.40	- 6.72	-12.23

المصدر:إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

ومن خلال الجدول (3ـ10) والشكل (3ـ8)، فقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه النسبة 164.72 وبانحراف معياري 8.12 كما وصلت هذه النسبة إلى قيمة عظمى قدرها 175.57 في العام 2001 بسبب ارتفاع رصيد النقد في الصندوق ولدى المركزي وانخفاض رصيد الودائع، وهو العام الوحيد الذي ارتفعت فيه نسبة السيولة القانونية وبمعدل 0.39 بالمقارنة مع سنة الأساس. في حين بلغت أدنى قيمة 153.49 في العام 2006 ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض توظيفات المصرف لدى المراسلين في الخارج وارتفاع رصيد الودائع لدى المصرف.

الشكل (3ـ8) يوضح تطور نسبة السيولة القانونية خلال سنوات الدراسة



المصدر:إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

3ـ في مجال القدرة على تنمية موارد الموجودات:

1) نسبة الودائع إلى إجمالي المطلوبات:

ويشير هذا المؤشر إلى مدى اعتماد المصرف على الودائع المصرفية كأحد المصادر المالية الرخيصة نسبياً بالمقارنة مع بقية الموارد الأخرى، وبتحليل تطور نسبة الودائع إلى إجمالي المطلوبات خلال الأعوام 2000ـ 2006 حصلنا على النتائج المبينة في الجدول (3ـ12):

الجدول (3ـ12) يوضح أهم نسب القدرة على تنمية موارد الموجودات في المصرف التجاري السوري

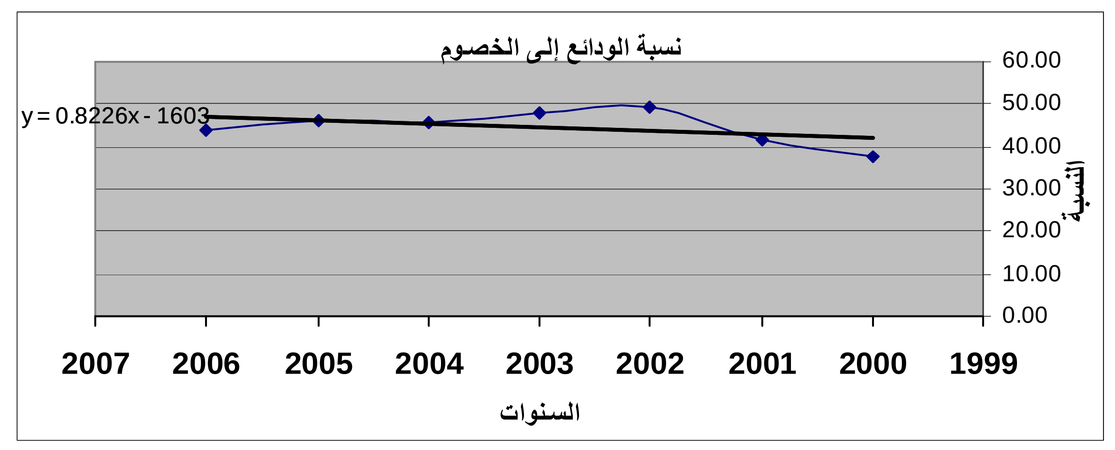
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
نسبة الودائع إلى المطلوبات	37.83	41.65	49.43	47.85	45.71	45.96	43.87
معدل نمو الودائع	0.00	30.94	22.68	0.96	0.07	3.18	-9.20

المصدر:إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

ومن خلال الجدول (2ـ10) نجد أن المتوسط الحسابي لهذه النسبة 44.62، بانحراف معياري قدره 3.92، كما بلغت أعلى قيمة وصلت إليها هذه النسبة 49.43 في العام 2002 بسبب الزيادة الكبيرة في حجم الودائع المودعة لدى المصرف التجاري وغياب المصارف الخاصة،

في حين بلغت أدنى قيمة 37.83 في العام 2000 بسبب انخفاض حجم الودائع لدى التجـــاري السوري ويمكن مشاهدة ذلك من خلال الشكل البياني (3ــ9):


الشكل (3ــ9) يوضح تطور نسبة الودائع إلى إجمالي المطلوبات خلال سنوات الدراسة



المصدر:إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

2) معدل نمو الودائع:

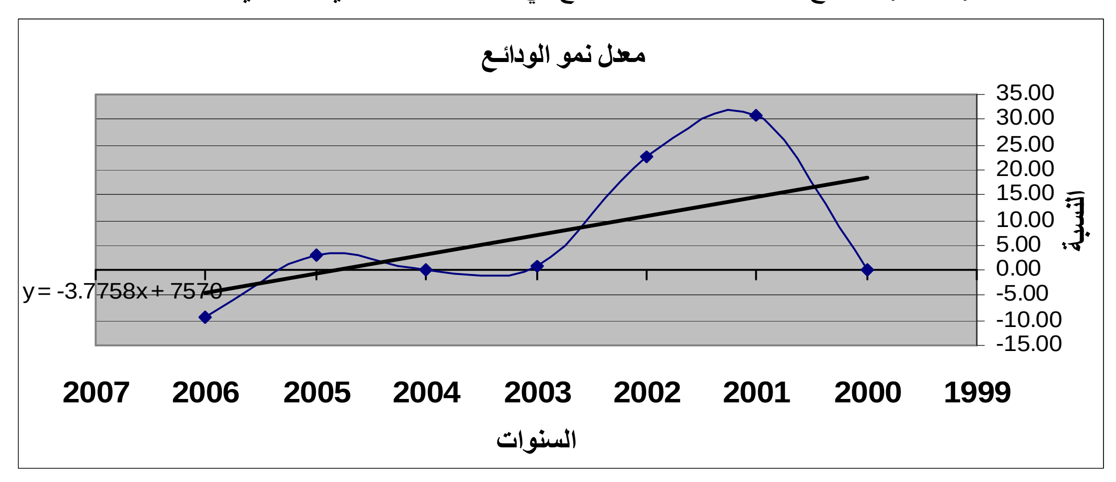
تسعى كثير من المصارف التجارية وغير التجارية إلى جــذب الودائــع كونهــا المــورد الأساسي أو الرئيسي المستخدم في تمويل أصول المصرف، لذلك يعتبر معدل نمو الودائع من أهم المؤشرات التي تدل على سلامة المركز المالي للمصرف، وارتفاع هذا المؤشر يقلل مــن اعتماد المصرف على حقوق الملكية في تمويل الأصول ويساعد ذلك في تحقيق ربحية أكبــر للمصرف خصوصاً إذا ما تم توظيف هذه الودائع بشكل جيد.

ومن خلال الجدول (3ــ12) والشكل (3ــ 10) نجد أن هناك ارتفاعاً في معدل نمو الودائــع لدى المصرف التجاري باستثناء العام 2006 الذي شهد انخفاضاً في نمو الودائع بالمقارنة مــع سنة الأساس. ويعود السبب في ذلك وحسب رأي القائمين في المصــرف التجــاري إلــى أن المصرف التجاري لديه سيولة فائضة وهو ليس بحاجة إلى مزيد من الودائــع يتكلــف عليهــا المزيد من الفوائد، والباحث يتفق مع رأي القائمين في المصرف حول مسالة السيولة الفائضة، لكنه ليس السبب الحقيقي في انخفاض معدل نمو الودائع.

ومن خلال الشكل (3ــ 11) والجدول(3ــ13) يمكننا القول أن عدداً كبيراً من المودعين لــدى المصرف التجاري قاموا بسحب ودائعهم وعمدوا إلى إيداعها لدى بعض المصــارف العامــة كالمصرف العقاري الذي شهد نمواً كبيراً في الودائع، حيث شهدت البلاد نمواً كبيراً في تجارة العقارات ورافق ذلك التدفق الكبير في أعداد اللاجئين العراقيين، وبالتالي زيادة الطلــب علــى العقارات التي يقوم المصرف العقاري بتمويلها، كما أن افتتاح المصارف الخاصة فــي العــام

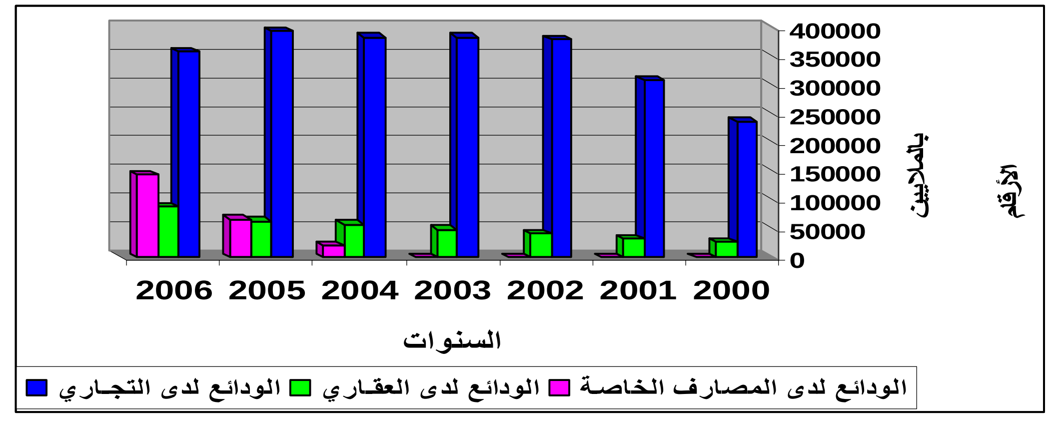
2004 ومزاولتها للعمل المصرفي في سوريا ساعد في هروب قسم كبير من الودائع من المصرف التجاري إلى المصارف الخاصة.

الشكل (3ـ10) يوضح تطور معدل نمو الودائع في المصرف التجاري السوري خلال فترة الدراسة



المصدر:إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

الشكل (3ـ11) يوضح نمو الودائع المصرفية لدى بعض المصارف السورية خلال سنوات الدراسة



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية السورية للأعوام ما بين (2000 ـ 2006).

الجدول (3ـ13) يوضح حجم الودائع المصرفية (الأرقام بالملايين) لبعض المصارف السورية خلال سنوات الدراسة

المصرف		2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
التجاري	سوري	213174.2	257329.2	318262	344233	329100	334201	281734
	أجنبي	23232.6	52216.3	61482	39815	54560	60010	77613
مجموع الودائع لدى التجاري		236406.8	309545.5	379744	384048	383660	394211	359347
العقاري		26719.4	32453.1	40612.2	48661	56584	62906	88717
المصارف الخاصة		0	0	0	0	20477	66557	143319

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية السورية للأعوام ما بين (2000 ـ 2006).

4ـ في مجال توظيف الأموال:

1) معدل نمو الإقراض:

يستخدم هذا المؤشر لمعرفة حجم الأموال الموظفة في مجال الإقراض باعتبارها النشاط الرئيسي لمعظم المصارف التجارية، ويعد ارتفاع معدل نمو الإقراض مؤشراً جيداً على كفاءة المصرف في إدارة أصوله، وبالمقابل فان ارتفاع هذا المؤشر إلى درجات كبيرة فأنه يزيد من المخاطر التي يتعرض لها المصرف وقد يؤدي إلى الإفلاس.

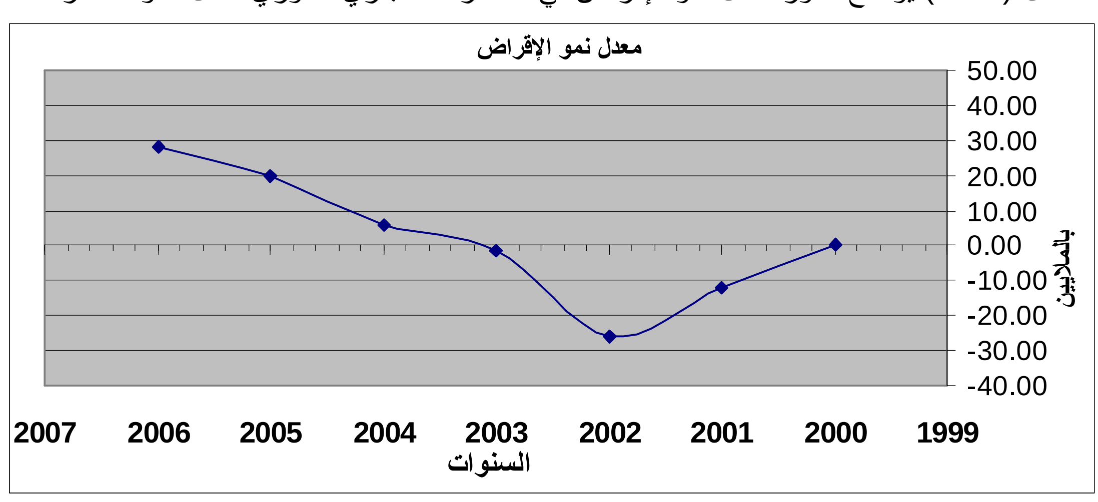
وفي حالة المصرف التجاري السوري ومن خلال الجدول (3ـ14) والشكل (3ـ12) نجد أن هناك انخفاضاً في معدل نمو الإقراض وقد وصل إلى أدنى نمو26.26 في العام 2002 ويشير ذلك إلى عدم اعتماد المصرف التجاري على القروض كأحد أهم التوظيفات واعتماده على أنواع أخرى من الاستثمارات المالية، وإيداع أمواله لدى المراسلين في الخارج، أما في العام 2006 فقد شهد ارتفاعاً في نمو القروض قدره 28.08.

الجدول (3ـ14) يوضح أهم نسب توظيف الأموال في المصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل نمو الإقراض	0.00	-11.84	-26.26	-1.36	6.05	19.82	28.08
نسبة القروض إلى الودائع	78.80	53.06	31.89	31.16	33.02	38.35	54.09
معدل توظيف الودائع	83.26	58.64	37.86	38.54	41.72	47.52	65.65

المصدر:إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

الشكل (3ـ12) يوضح تطور معدل نمو الإقراض في المصرف التجاري السوري خلال سنوات الدراسة

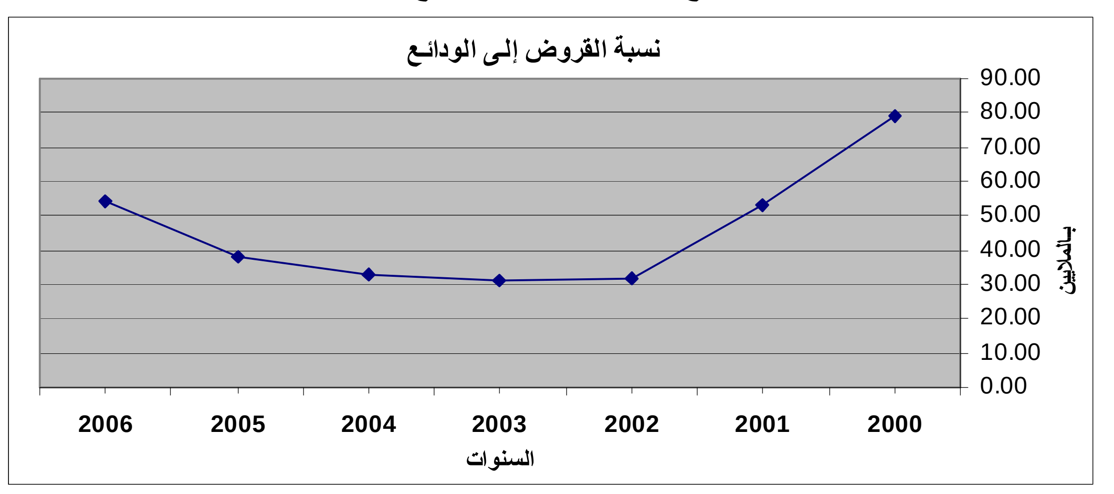


المصدر:إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

2) نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع:

تسعى المصارف التجارية إلى جذب العديد من أنواع الودائع كأهم مصادر التمويل وأرخصها من حيث التكاليف، ومن ثم إعادة توظيفها في مجال القروض كأهم استخدامات الأصول وأكثرها تحقيقاً للربح.

الشكل (3ـ13) يوضح نسبة القروض إلى الودائع خلال سنوات الدراسة



المصدر:إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

ومن خلال الجدولين (3ـ14) و(3ـ10) المتعلقين بنسبة القروض إلى الودائع في المصرف التجاري، فقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه النسبة 45.77 وبانحراف معياري 17.50. ومن خلال الشكل (3ـ13) يتبن لنا أن أعلى قيمة لهذه النسبة هي 78.80 في العام 2000 ويعود السبب في ذلك إلى أن المصرف التجاري كان يستخدم جزء كبير من ودائعه في مجال القروض، وانفراد المصرف التجاري في السوق المصرفية واعتماد معظم الناس عليه في الحصول على القروض، بالإضافة إلى غياب المصارف الخاصة، وفي العام 2003 انخفضت هذه النسبة إلى أدنى قيمة لها 31.16 ويعود السبب في ذلك إلى قيام المصرف التجاري بتوظيف أمواله في الاستثمارات المالية والمساهمات ولدى المراسلين في الخارج بالإضافة إلى احتفاظه بجزء كبير من ودائعه بشكل سائل دون توظيف وكل ذلك بالمقارنة مع سنة الأساس.

3) معدل توظيف الودائع:

يستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى اعتماد المصرف التجاري على الودائع كأحد أهم مصادر التمويل الرخيصة، ويشير ارتفاع هذا المعدل إلى كفاءة إدارة الموجودات والمطلوبات في المصرف وتحقيق مستويات أعلى من الربحية، وبالمقابل فأن انخفاض هذا المؤشر يشير إلى ارتفاع حجم الودائع لدى المصرف وعدم قدرته على توظيفها، وبالتالي تحمله لتكاليف عالية تخفض من حجم الربحية التي يطمح لها.

الشكل (3ـــ14) يوضح معدل توظيف الودائع في المصرف التجاري السوري خلال سنوات الدراسة

معدل توظيف الودائع

الأرقام بالملايين

90.00
75.00
60.00
45.00
30.00
15.00
0.00

2007 2006 2005 2004 2003 2002 2001 2000 1999

السنوات

المصدر:إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

ومن خلال الجدول (3ـــ 14) والشكل (3ـــ14) نجد أن أعلى قيمة وصل إليها معدل توظيف الودائع في المصرف التجاري هي 83.26 في العام 2000، ويعزى ذلك إلى استخدام جزء كبير من الودائع في مجال القروض، حيث بلغت القروض في هذا العام 186294 مليون ليرة سورية أي بنسبة 29.81 % من إجمالي الموجودات وهي أعلى نسبة تصل إليها القروض في المصرف التجاري طيلة سنوات الدراسة. وانخفض معدل توظيف الودائع ووصل إلى أدنى قيمة له 37.86 في العام 2002 ويعود السبب إلى ارتفاع حجم الودائع 3797.44 مليون ليرة سورية أي بنسبة 49.43 % من إجمالي المطلوبات وهي أعلى نسبة تصل إليها الودائع طيلة سنوات الدراسة على الإطلاق، وبالرغم من ارتفاع حجم الودائع في هذا العام لم يعمد المصرف التجاري إلى توظيف هذه الودائع، فقد انخفض حجم القروض الممنوحة والاستثمارات المالية وبلغت حصة كلٍ منهما 15.76%، 2.95% من إجمالي الموجودات على التوالي.

5ـــ في مجال الربحية:

1) معدل عوائد القروض:

يشير هذا المؤشر إلى حجم العوائد المتحققة من خلال منح القروض، كما يشير إلى مدى كفاءة الإدارة في تشكيل محفظة القروض والطريقة التي يتم بها إدارة هذه المحفظة. كما يتم الاعتماد عليه في وضع سياسات الإقراض في المراحل المستقبلية.

ومن خلال الجدول (3ـــ15) والشكل (3ـــ15) نجد أن أعلى قيمة وصل إليها معدل نمو عوائد القروض هي 18.94 في العام 2006، ويعود السبب في ذلك إلى زيادة حجم التوظيفات

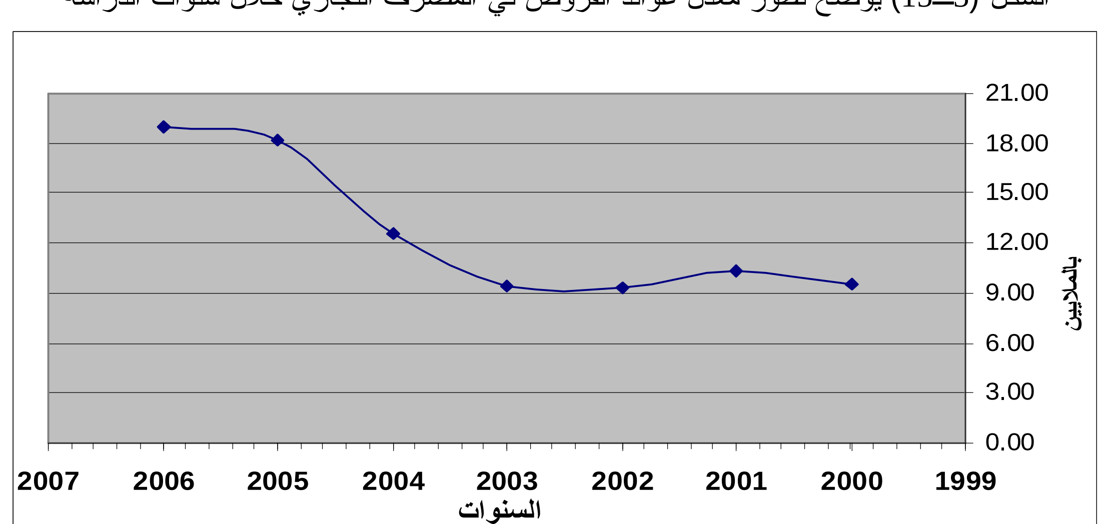
المصرفية (الودائع) في مجال القروض لدى المصرف التجاري في هذا العام. في حين بلغت أدنى قيمة لهذا المعدل 9.36 في العام 2002 والسبب في ذلك هو انخفاض حجم القروض الممنوحة في هذا العام.

الجدول (3ـــ15) يوضح أهم نسب التدفقات النقدية والربحية في المصرف التجاري

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل عوائد القروض	9.58	10.34	9.36	9.40	12.59	18.14	18.94
الفوائد الدائنة إلى الفوائد المدينة	123.41	105.98	77.26	67.39	131.54	260.83	318.04
معدل العائد على حقوق الملكية	12.51	8.34	7.71	3.74	60.15	31.93	19.03
العائد على الموارد المتاحة	0.23	0.13	0.13	0.06	3.89	1.47	3.61

المصدر :إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

الشكل (3ـــ15) يوضح تطور معدل عوائد القروض في المصرف التجاري خلال سنوات الدراسة



المصدر :إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

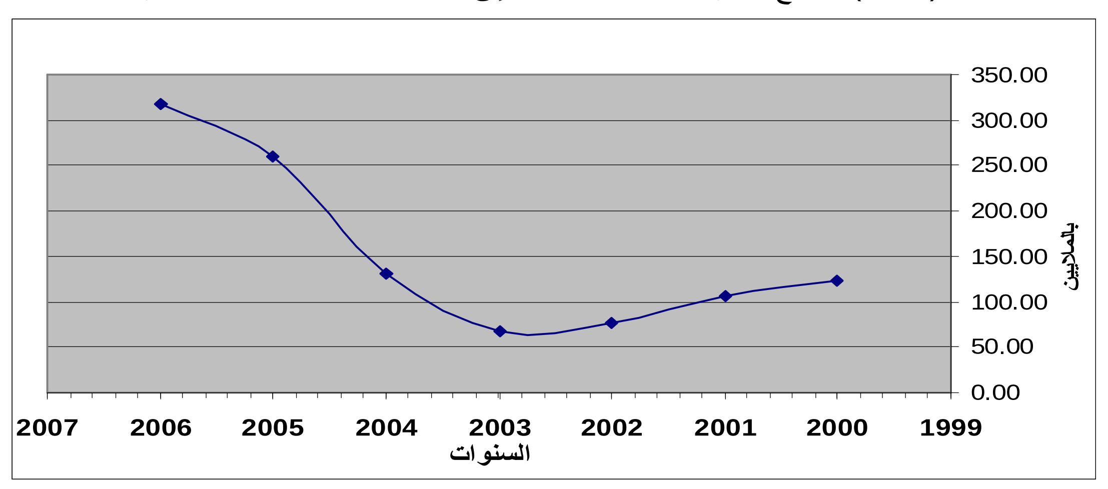
2) نسبة الفوائد الدائنة إلى الفوائد المدينة:

تمثل هذه النسبة أحد المعايير المستخدمة للحكم على كفاءة المصرف التجاري في إدارة الموجودات والمطلوبات، وتشير هذه النسبة إلى عدد مرات تغطية الفوائد الدائنة إلى الفوائد المدينة. وبالتالي تقيس مدى قدرة المصرف على الوفاء بالفوائد المستحقة عليه من العائد الذي يحققه على استثماراته.

ومن خلال الجدولين (3ـــ15، 3ـــ10) والشكل (3ـــ16) يتبين لنا أن المتوسط الحسابي لهذه النسبة بلغ 154.92 وبانحراف معياري 96.13 وبلغت أعلى قيمة 318.04 في العام 2006، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع حجم القروض الممنوحة في هذا العام بالمقارنة مع باقي سنوات الدراسة، حيث شكلت القروض في هذا العام 23.73 % من إجمالي الموجودات وبالمقابل انخفض حجم الودائع إلى 43.87 % من إجمالي المطلوبات بالمقارنة مع السنوات

السابقة. كما بلغت أدنى قيمة لهذه النسبة 67.39 في العام 2003، ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض حجم القروض الممنوحة من جهة وارتفاع حجم الودائع من جهة أخرى، كما يمكن أن نعزو ذلك إلى طبيعة القوانين والأنظمة المتعلقة بسعر الفائدة والتي تحكم العمل المصرفي في سورية.

الشكل (3ـــ16) يوضح تطور نسبة الفوائد الدائنة إلى الفوائد المدينة خلال سنوات الدراسة



المصدر:إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

3) نسبة العائد على حقوق الملكية:

يقيس هذا المؤشر مدى كفاءة إدارة المصرف التجاري في تحقيق أهداف أصحاب حقوق الملكية (الدولة) بصفتها الجهة المالكة للمصرف، كما يقيس مدى كفاءة المصرف في استثمار أمواله الخاصة.

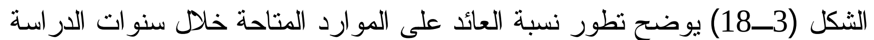
ومن خلال الجدول (3ـــ15) والشكل (3ـــ 17) نجد أن أعلى قيمة لهذه النسبة بلغت 60.15 في العام 2004 ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع حجم الأرباح المحققة؛ حيث عمد المصرف المركزي إلى تخفيض معدلات الفائدة على الودائع من 8% إلى 4% في هذا العام ونتيجةً لذلك حقق المصرف التجاري أرباحاً كبيرة بلغت 2.34 % من إجمالي المطلوبات، كما بلغت أرباح المصرف التجاري من القطع الأجنبي في العام 2004 أعلى مستوياتها وشكلت 69.27 % من مجموع الإيرادات. في حين بلغت أدنى قيمة لهذه النسبة 3.74 في العام 2003، والسبب في ذلك هو انخفاض حجم الأرباح المتحققة لدى المصرف التجاري، إذ لم تشكل هذه الأرباح سوى 0.04 % من إجمالي المطلوبات.

الشكل (3ــ17) يوضح تطور نسبة العائد على حقوق الملكية خلال سنوات الدراسة

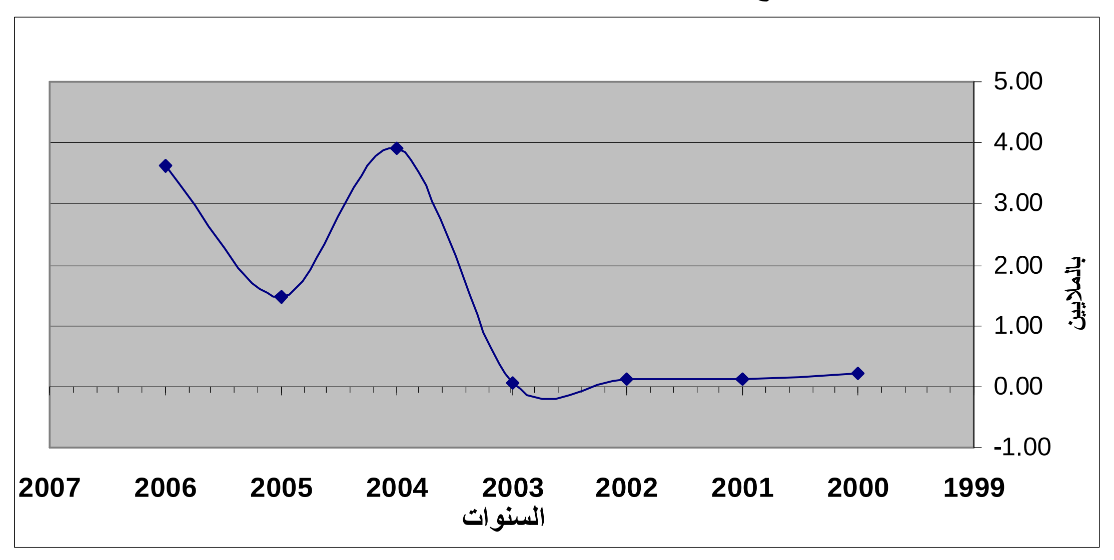
المصدر:إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

4) نسبة العائد على الموارد المتاحة:

تستخدم هذه النسبة للحكم على مدى كفاءة المصرف التجاري في إدارة الموارد المتاحــة، ومعرفة نقاط القوة والضعف في مختلف القرارات والسياسات المصرفية التي تتخــذها الإدارة في سبيل تحقيق الأهداف المحددة مسبقاً.



الشكل (3ــ18) يوضح تطور نسبة العائد على الموارد المتاحة خلال سنوات الدراسة



المصدر:إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

ومن خلال الجدول (3ــ15) والشكل (3ــ 18) نجد أن المصرف التجاري يعــاني مــن ضعف في إدارة الموارد المتاحة ويبدو ذلك من خلال معدلات العوائد المنخفضة، حيث بلغــت أعلى قيمة لهذه النسبة 3.61 في العام 2006، ويعود السبب في ذلك إلـــى ارتفـــاع الأربـــاح المحققة في هذا العام، أي نحو 20553 مليون ليرة أو 2.50 % من إجمالي الموجودات. فـــي حين بلغت أدنى قيمة لهذه النسبة 0.06 في العام 2003 ويعود السبب في ذلك إلى انخفـــاض أرباح المصرف التجاري وبشكل كبير في هذا العام، وبلغت هذه الأرباح 309 مليـــون ليـــرة سورية أو 0.04 % من إجمالي الموجودات.

المبحث الثالث:

اختبار الفرضيات

سوف يتم اختبار فرضيات البحث عن طريق دراسة وتحليل الانحدار الخطـي (البسـيط والمتعدد)، ومن ثم دراسة أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، واختبار مـدى ملائمـة النموذج القياسي المقترح، واختبار معنوية معاملات الانحدار عن طريق بعـض المؤشـرات الإحصائية، والتعرف على طبيعة علاقة الارتباط بين المتغير التابع Dependent Variable (الإقراض) والمتغيرات المستقلة Independent Variables ومدى مسـاهمتها فـي تفسـير المتغير التابع، و ذلك من خلال استخدام برنامج التحليل الإحصائي للبيانات (E-Views) مـن خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى العاديـة (Ordinary Least Squares) (OLS)، بالإضافة إلى تطبيق منهجية اختبار التكامل المشترك للتأكد من معنوية واستقرار العلاقة فـي الأجل الطويل.

ـ الفرضية الأولى: هناك ضعف في كفاءة توظيف الودائع المصرفية في مجـال الإقـراض لدى المصرف التجاري السوري:

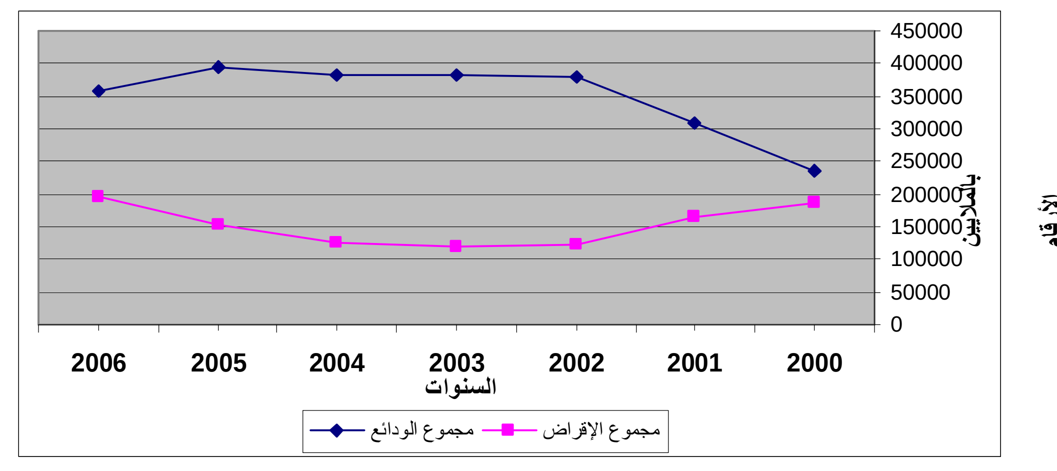
من خلال الجدول (3ـ16) نجد أن المصرف التجاري يستحوذ على حجـم كبيـر مـن الودائع المصرفية، حيث وصل إجمالي حجم الودائع المصرفية إلـى 395875 مليـون ليـرة سورية في العام 2005، وبلغ أدنى مستوى لإجمالي الودائع 309545 مليون ليرة سورية فـي العام 2001. في حين وصل أعلى مستوى للإقراض المصرفي في العام 2006 بقيمة قـدرها 194434 مليون ليرة سورية، وبلغ أدنى مستوى للإقراض 119457مليون ليرة سورية فـي العام 2003. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل (3ـ19).

جدول (3ـ16) يبين تطور نسب وحجم الودائع والإقراض لدى المصرف التجاري السوري

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
إجمالي الودائع المصرفية	236407	309545	379744	383400	383661	395875	359447
إجمالي الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة	153007	202835	252562	243565	243887	268945	230066
إجمالي الودائع للأجل وودائع التوفير	83400	106711	127182	139835	139774	126930	129381
إجمالي الإقراض المصرفي	186294	164236	121108	119457	126689	151805	194434
نسبة القروض إلى الموجودات	29.81	22.10	15.76	14.91	15.09	17.62	23.73
نسبة الودائع إلى الموجودات	37.83	41.65	49.43	47.85	45.71	45.96	43.87
معدل إقراض الودائع	78.80	53.06	31.89	31.16	33.02	38.35	54.09

المصدر:إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

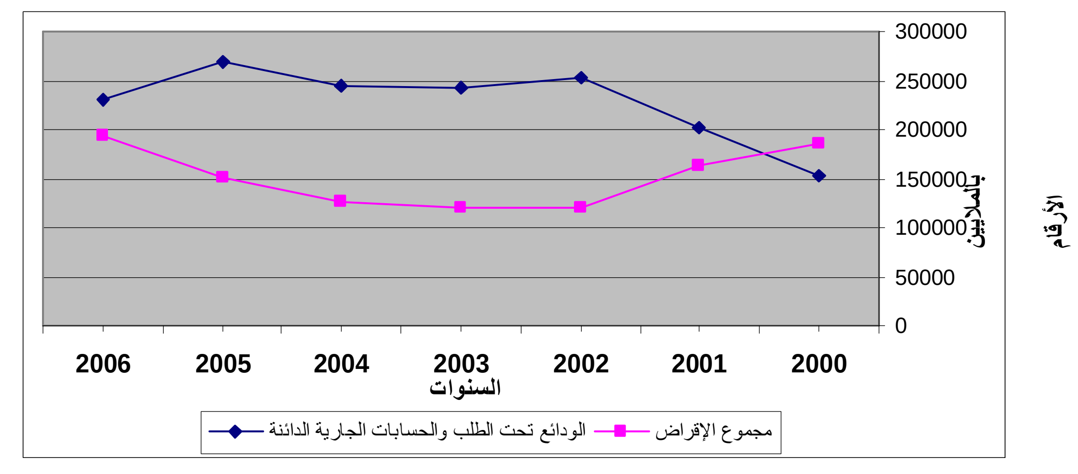
الشكل (3ـــ19) يوضح إجمالي حجم الودائع المودعة و إجمالي حجم الإقراض الممنوح في المصرف التجاري السوري خلال الفترة المدروسة.



المصدر:إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

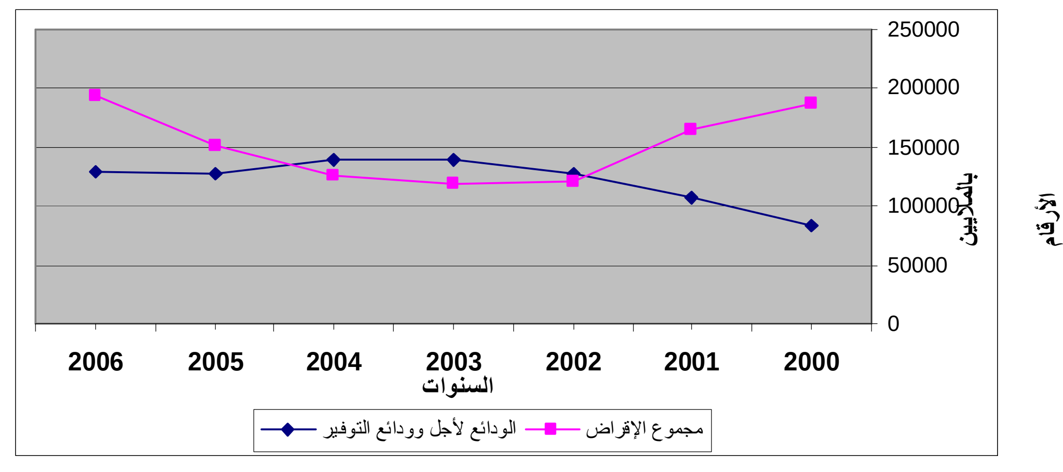
كما وصل أعلى مستوى لإجمالي الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة إلى 268945 مليون ليرة سورية في العام 2005، أما بالنسبة إلى إجمالي الودائع للأجل وودائع التوفير فبلغت أعلى مستوى لها 139835 في العام 2003. في حين بلغ أدنى مستوى لكلٍ من إجمالي الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة و إجمالي الودائع للأجل وودائع التوفير (153007، 83400) مليون ليرة سورية على التوالي في العام 2000. ويبدو ذلك من خلال الشكلين (3ـــ20) و (3ـــ21) بالمقارنة مع إجمالي الإقراض المصرفي.

الشكل (3ـــ20) يوضح حجم الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية وحجم الإقراض الممنوح في المصرف التجاري السوري خلال الفترة المدروسة.



المصدر:إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

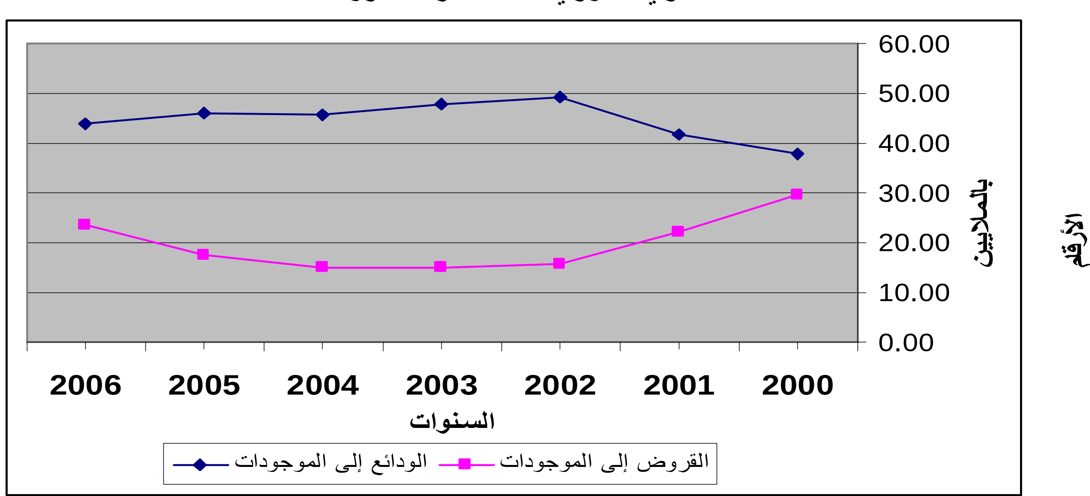
الشكل (3ـــ21) يوضح حجم الودائع لأجل وودائع التوفير وحجم الإقراض الممنوح في المصرف التجاري السوري خلال الفترة المدروسة.



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

ومن خلال الجدول (3ـــ16) نجد أن نسبة إجمالي الودائع إلى الموجودات وصلت إلى أعلى مستوياتها 49.43 مليون ليرة سورية في العام 2002، غير أن نسبة القروض إلى الموجودات بلغت أعلى قيمة لها 29.81 في العام 2000، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل (3ـــ22).

الشكل (3ـــ22) يوضح تطور نسبة كلٍ من إجمالي الودائع والقروض إلى إجمالي الموجودات في المصرف التجاري السوري خلال الفترة المدروسة.



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

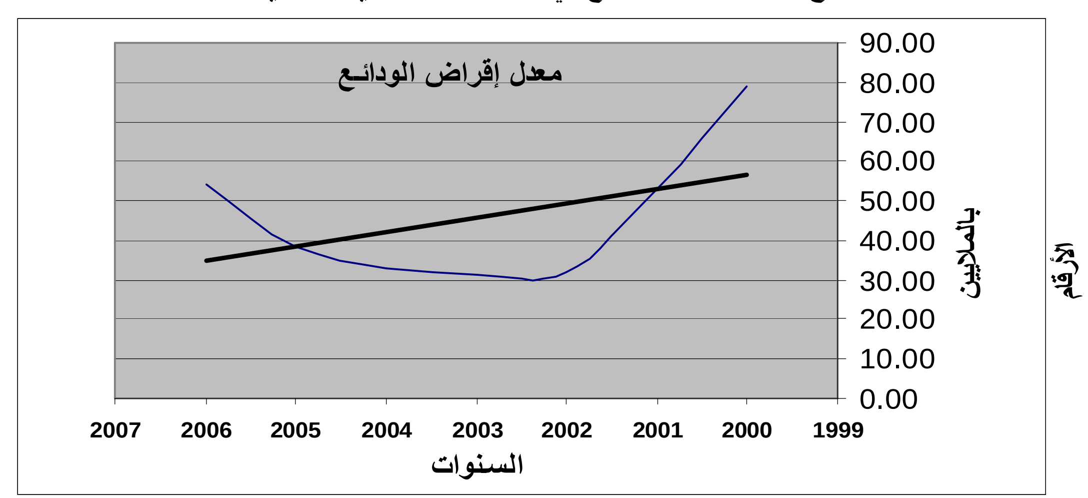
ومن خلال الجدول السابق (3ـــ16) نجد أن أعلى معدل لإقراض الودائع هو 78.80 في العام 2000، في حين بلغ أدنى مستوى لإقراض الودائع 31.16 مليون ليرة سورية في العام 2003.

وبدراسة علاقة الودائع بالقروض، نجد أن المصرف التجاري يمتلك حجم كبير من الودائع، لكن حجم الإقراض الممنوح في المصرف التجاري بقي ضعيفاً. ويعود السبب في ذلك إلى ما يلي:

ـ يقوم المصرف التجاري السوري بتمويل احتياجات القطاع العام من الموارد المالية، حيث يقوم بتمويل مواسم الأقطان والحبوب ومستوردات القطر من المشتقات النفطية. وتقوم الجهات العامة بسداد المستحق عليها عند توفر السيولة جراء بيع أو تصدير الحبوب أو الأقطان كذلك الأمر فيما يتعلق بالمشتقات النفطية. الأمر الذي يحد من عمليات الإقراض في المصرف التجاري.

ـ وجود العديد من القوانين والأنظمة التي تقيد عمليات الإقراض وتحد من توسعها، كالتحديد الرسمي والثابت لمعدلات الفوائد.

الشكل (3ـ23) يوضح معدل إقراض الودائع في المصرف التجاري السوري خلال الفترة المدروسة



المصدر:إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

ومن خلال الشكل (3ـ23) نجد أن ميل معدل إقراض الودائع مع الزمن سالب ويشير ذلك إلى انخفاض إقراض الودائع في المصرف التجاري السوري، وبناءً عليه نقبل الفرضية القائلة:

أن هناك ضعف في كفاءة توظيف الودائع المصرفية في مجال الإقراض لدى المصرف التجاري السوري.

ـ بالنسبة للفرضيات الثانية والثالثة والرابعة، سوف يتم اختبارها مجتمعةً من خلال نموذج إحصائي تم بناءه خصيصاً لهذا الغرض، وذلك تلافياً لوجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة(السيولة، الاستلاف من المركزي، الاحتياطيات المتوفرة)، وبيان أثر كلاً من هذه المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (حجم الإقراض).

من خلال دراسة العلاقة التي تربط بين المتغيرات المستقلة (السيولة، الاستلاف من المركزي، الاحتياطيات المتوفرة) وأثر هذه المتغيرات على المتغير التابع (الإقراض) نحصل على النتائج الإحصائية التالية:

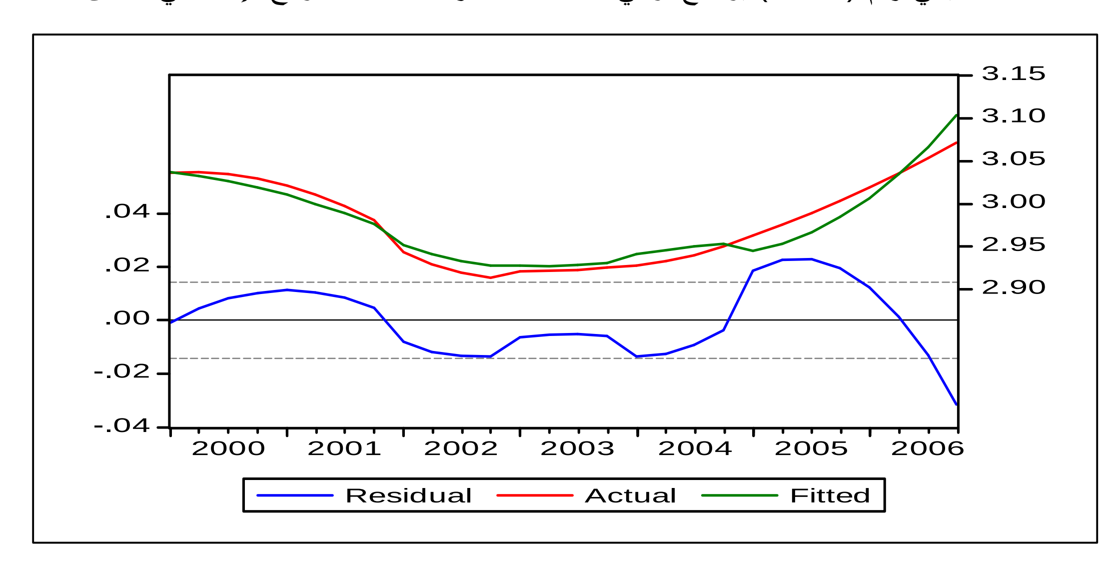
Estimation Command:
=====================
LS LL LCBL LRE LQ C
Estimation Equation:
=====================
LL = C(1)*LCBL + C(2)*LRE + C(3)*LQ + C(4)
Substituted Coefficients:
=====================
LL = 0.8381*LCBL + 0.3742*LRE - 0.1045*LQ + 1.1075 *(2)*

حيث تم استخدام اللوغارتمات في حساب المتغيرات:

L: الإقراض المصرفي (Lending).   **Q**: السيولة (Liquidity)

CBL: القروض والسلف من المركزي.   **RE**: الاحتياطيات (Reserves)

الشكل البياني رقم (3ــ 24) يوضح بواقي معادلة الانحدار الخاصة بالنموذج الإحصائي السابق



الجدول رقم (3ــ17) يظهر اختبار (ADF) لاستقرار بواقي معادلة الانحدار السابقة (2)

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 2 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.0097	0.0476
Test critical values:	1% level		-3.7240	
	5% level		-2.9862	
	10% level		-2.6326	

ومن خلال الجدول (3ـــ 17) نجد أن اختبار التكامل المشترك لجذر الوحدة لبواقي معادلة الانحدار السابقة وفق (ADF) يتصف بالاستقرار عند مستوى معنوية 5%، حيث أن قيمة -T Statistic بالقيمة المطلقة هي 3.0097 وهي أكبر من 2.9862 عند مستوى معنويـــة 5%، ويشير ذلك إلى أن الظاهرة تتصف بالاستقرار على المدى الطويل، وبالتالي يمكـــن القـــول أن المتغيرات التفسيرية للظاهرة هي متغيرات ذات معنوية إحصائية.

الجدول (3ــ18) نتائج تحليل الانحدار الخطي للمعادلة السابقة (2)

Dependent Variable: LL Method: Least Squares Date: 12/19/08 Time: 03:34 Sample: 2000:1 2006:4 Included observations: 28				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCBL	0.8382	0.1211	6.9210	0.0000
LRE	0.3743	0.0329	11.3797	0.0000
LQ	-0.1046	0.0323	-3.2399	0.0035
C	1.1075	0.7978	1.3882	0.1778
R-squared	0.9286	Mean dependent var		2.9785
Adjusted R-squared	0.9197	S.D. dependent var		0.0496
S.E. of regression	0.0140	Akaike info criterion		-5.5612
Sum squared resid	0.0047	Schwarz criterion		-5.3709
Log likelihood	81.8572	F-statistic		104.0921
Durbin-Watson stat	0.3482	Prob(F-statistic)		0.0000

ــ الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة بين حجم السيولة المتوفرة مـــن جهـــة وحجـــم الإقراض الممنوح من جهةٍ أخرى في المصرف التجاري السوري.

من خلال الجدول (3ـــ19) نجد أن المصرف التجاري السوري يمتلك موجودات كبيرة بصورة سائلة وبلغت 629551 مليون ل.س في العام 2003، أي بنسبة 78.58 % من إجمالي الموجودات، في حين وصل أعلى مستوى للإقراض المصرفي إلى 186294 في العام 2000، أي بنسبة 29.81 % من إجمالي الموجودات. ويشير الشكل (3ـــ25) إلى تطور حجم السيولة في المصرف التجاري بالمقارنة مع تطور حجم الإقراض المصرفي.

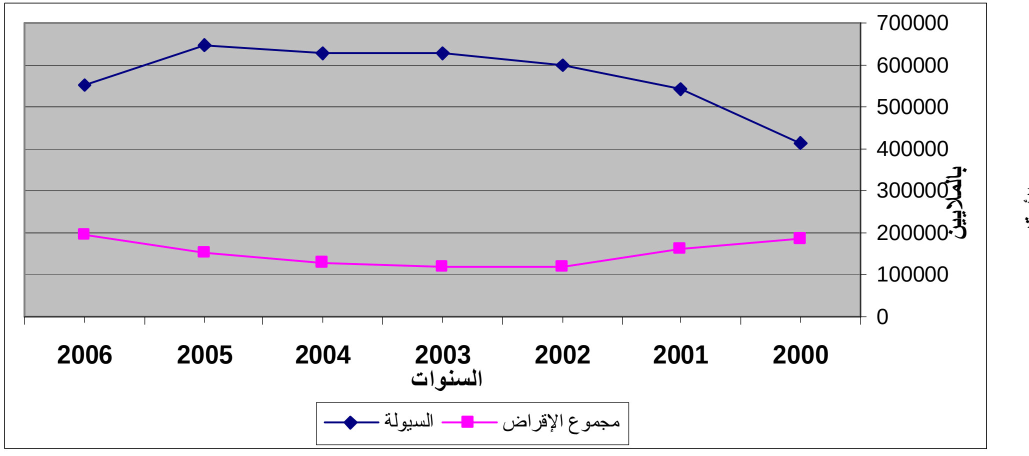
ويساهم الارتفاع الكبير في حجم السيولة في تقليص مخاطر السيولة التي يمكن أن يواجهها المصرف التجاري، ويزيد من قدرته على مواجهة حالات السحب المتزايدة من قبل المودعين، لكنه في الوقت نفسه يشير إلى ضعف كفاءة المصرف في إدارة السيولة، نتيجةً لتجميد قسم كبير من موجودات المصرف بحالة سائلة دون توظيف، وبالتالي حرمانه من تحقيق جزء كبير من الأرباح.

الجدول (3ـــ19) يوضح أهم مؤشرات السيولة والإقراض في المصرف التجاري السوري خلال سنوات الدراسة

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
حجم السيولة	413433	543457	600243	629551	628016	645799	551700
حجم السيولة إلى إجمالي الموجودات	66.16	73.12	78.13	78.58	74.83	74.97	67.34
إجمالي الإقراض المصرفي	186294	164236	121108	119457	126689	151805	194434
نسبة الإقراض إلى الموجودات	29.81	22.10	15.76	14.91	15.09	17.62	23.73

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

الشكل (3ـــ25) يوضح تطور حجم السيولة وحجم الإقراض في المصرف التجاري السوري خلال الفترة المدروسة



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

ومن خلال الجدول (3ـــ18) الخاص بتحليل الانحدار الخطي للمتغيرات المستقلة وأثرها في المتغير التابع، نجد أن قيمة T- Statistic الخاصة بالمتغير المستقل (السيولة) هي

3.2399، وبلغت القيمة الاحتمالية (Prob) 0.0035 وهي أقل من 0.05، ويعتبر ذلك مؤشر جيد يؤكد مصداقية النتائج الإحصائية التي تم التوصل إليها. وتشير الإشارة السالبة (-) إلى وجود علاقة عكسية بين حجم السيولة وحجم الإقراض في المصرف التجاري السوري، كما بلغت قيمة معامل التحديد R-squared بحدود 0.93 . وبالتالي نقبل الفرضية القائلة بمعنوية النموذج الإحصائي.

وبناءً على ما سبق يمكننا القول: أن هناك علاقة عكسية قوية بين حجم السيولة المتوفرة من جهة وحجم الإقراض الممنوح من جهةٍ أخرى في المصرف التجاري السوري.

ـ الفرضية الثالثة: هناك علاقة ذات دلالة بين حجم الائتمان الممنوح من المصرف المركزي من جهة وحجم الإقراض الممنوح من جهةٍ أخرى في المصرف التجاري السوري.

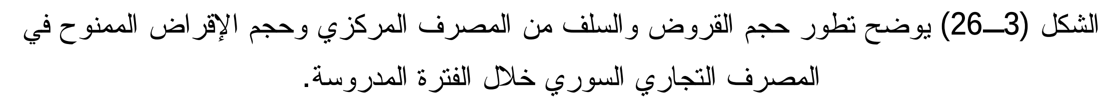
من خلال الجدول (3ـ20) نجد أن المصرف التجاري وفي حال وجود نقص في مصادر التمويل لديه يقوم بالاستلاف من المصرف المركزي، وقد بلغ أعلى مستوى للقروض والسلف من المصرف المركزي 164185 مليون ل.س، أي بنسبة 26.82 % من إجمالي الموجودات.

ويقوم المصرف التجاري السوري بتمويل عمليات القطاع العام (الحبوب، والأقطان، وتمويل المشتقات النفطية). لذلك يعمد المصرف التجاري إلى الاستلاف من المصرف المركزي، ليعود بعد ذلك ويستخدم هذه القروض والسلف في عمليات الإقراض المصرفي (وخصوصاً الإقراض للقطاع العام الحكومي)، ويبدو ذلك من خلال الشكل (3ـ26).

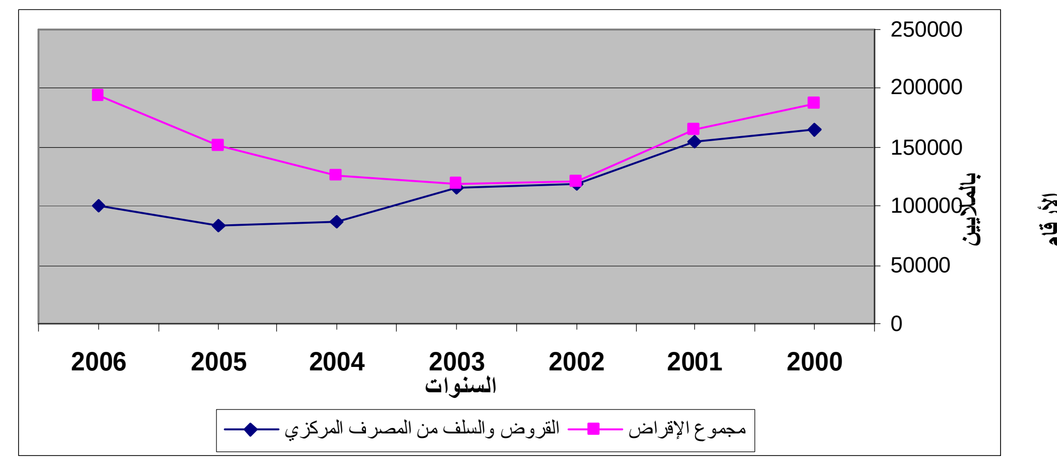
الجدول (3ـ20) يوضح أهم مؤشرات القروض والسلف من المصرف المركزي في المصرف التجاري السوري خلال سنوات الدراسة

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
القروض والسلف من المصرف المركزي	164185	153964	119758	115066	86955	84017	100286
نسبة القروض والسلف من المصرف المركزي إلى إجمالي الموجودات	26.82	20.71	15.59	14.36	10.36	9.75	12.24
إجمالي الإقراض المصرفي	186294	164236	121108	119457	126689	151805	194434
نسبة الإقراض إلى الموجودات	29.81	22.1	15.76	14.91	15.09	17.62	23.73

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة



الشكل (3ـــ26) يوضح تطور حجم القروض والسلف من المصرف المركزي وحجم الإقراض الممنوح في المصرف التجاري السوري خلال الفترة المدروسة.



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

ومن خلال الجدول (3ـــ18) الخاص بتحليل الانحدار الخطي للمتغيرات المستقلة وأثرها في المتغير التابع، نجد أن قيمة T- Statistic الخاصة بالمتغير المستقل (القروض والسلف من المصرف المركزي) هي 6.9210، وبلغت القيمة الاحتمالية (Prob) 0.0000 وهي أقل من 0.05، ويعتبر ذلك مؤشر جيد يؤكد مصداقية النتائج الإحصائية التي تم التوصل إليها. وهناك إشارة موجبة بين القروض والسلف من المصرف المركزي وحجم الإقراض في المصرف التجاري السوري، كما بلغت قيمة معامل التحديد R-squared بحدود 0.93. وبالتالي فأن النتائج التي حصلنا عليها تشير إلى معنوية النموذج الإحصائي.

وبناءً على ما سبق يمكن القول: أن هناك علاقة طردية قوية بين حجم الائتمان الممنوح من المصرف المركزي من جهة وحجم الإقراض الممنوح من جهةٍ أخرى في المصرف التجاري السوري.

ـ الفرضية الرابعة: هناك علاقة ذات دلالة بين الاحتياطيات المتوفرة من جهة، وحجم الإقراض الممنوح من جهةٍ أخرى في المصرف التجاري السوري.

يلجأ المصرف التجاري السوري في بعض الحالات التي يعاني فيها من نقصٍ في الموارد المالية إلى الاحتياطيات المحتجزة لديه كأحد مصادر التمويل، واستخدامها في تمويل عمليات الإقراض. و من خلال الجدول (3ـــ21) نجد أن الاحتياطيات بلغت أعلى مستوى لها 17451مليون ليرة سورية في العام 2006، أي بنسبة 2.13 % من إجمالي الموجودات.

الجدول (3ـــ21) يوضح نسبة الاحتياطيات والإقراض في المصرف التجاري السوري خلال سنوات الدراسة

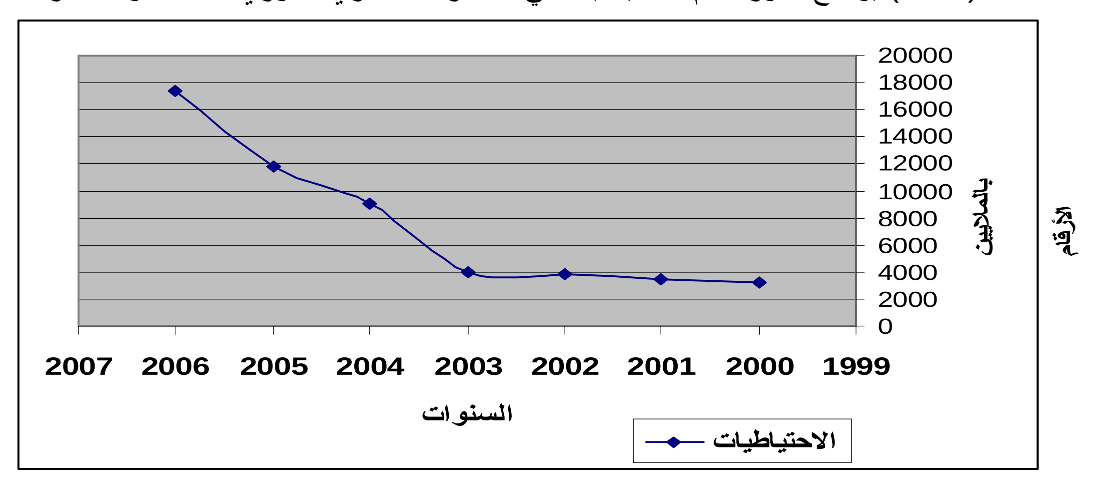
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الاحتياطيات	3245	3511	3796	3957	9026	11755	17451
نسبة الاحتياطيات إلى الموجودات	0.52	0.47	0.49	0.49	1.08	1.36	2.13
إجمالي الإقراض المصرفي	186294	164236	121108	119457	126689	151805	194434
نسبة الإقراض إلى الموجودات	29.81	22.1	15.76	14.91	15.09	17.62	23.73

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

ومن خلال الأشكال (3ـــ26)، (3ـــ27)، (3ـــ28) يتضح لنا بأن المصرف التجاري قــام بتخفيض اعتماده على الاستلاف من المركزي في مجال تمويل الإقراض فـــي بدايـــة العـــام 2003، ولجأ إلى الاحتياطيات المتوفرة لديه كأحد مصادر التمويل المتاحة لتقديم الإقراض.

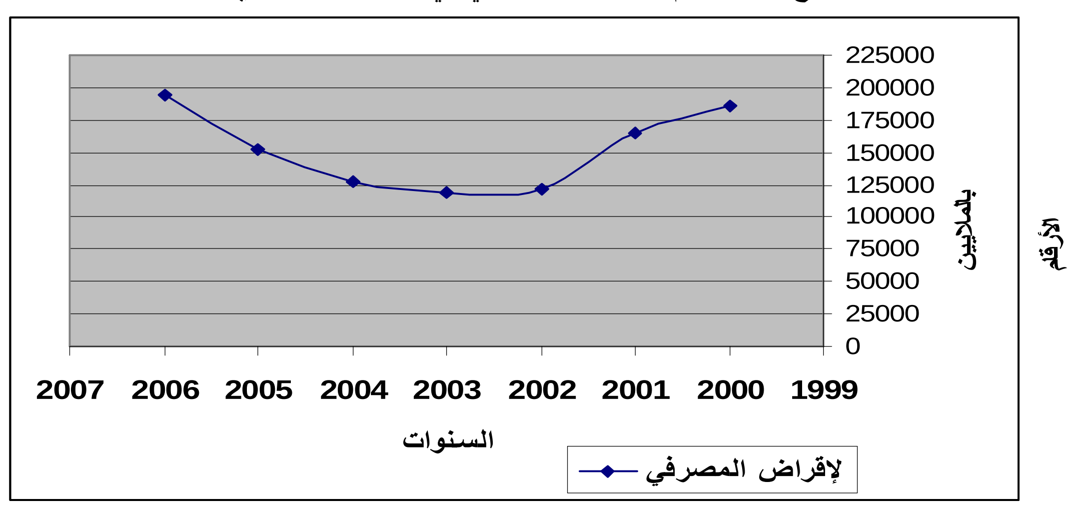
ويمكن توضيح تطور حجم كــلٍ مــن الاحتياطيــات والإقــراض بالشــكلين (3ـــــ27) و(3ـــ28):

الشكل (3ـــ27) يوضح تطور حجم الاحتياطيات في المصرف التجاري السوري خلال سنوات الدراسة



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

الشكل (3ـ28) يوضح تطور حجم الإقراض المصرفي في المصرف التجاري خلال سنوات الدراسة



المصدر:إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري خلال سنوات الدراسة

ومن خلال الجدول (3ـ18) الخاص بتحليل الانحدار الخطي للمتغيرات المستقلة وأثرها في المتغير التابع، نجد أن قيمة T- Statistic الخاصة بالمتغير المستقل (الاحتياطيات) هي 11.3797، وبلغت القيمة الاحتمالية (Prob) 0.0000 وهي أقل من 0.05، ويعتبر ذلك مؤشر جيد يؤكد مصداقية النتائج الإحصائية التي تم التوصل إليها. وهناك إشارة موجبة بين الاحتياطيات وحجم الإقراض في المصرف التجاري السوري، كما بلغت قيمة معامل التحديد R-squared بحدود 0.93. وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية القائلة بمعنوية النموذج الإحصائي.

وبناءً على ما سبق يمكن القول: أن هناك علاقة طردية قوية بين حجم الاحتياطيات من جهة وحجم الإقراض الممنوح من جهةٍ أخرى في المصرف التجاري السوري.

ــ النتائج والتوصيات:

أولاًــ النتائج:

تشير هذه الدراسة إلى وجود العديد من النتائج من أهمها:

1ــ هناك خلل في إدارة السيولة لدى المصرف التجاري السوري، كما أن المصرف التجاري السوري يستخدم النمط التقليدي للائتمان.

2ــ انخفضت توظيفات المصرف التجاري السوري لدى المصارف المقيمة في السنوات الأربعة الأولى من سنوات الدراسة، وازدادت توظيفاته لدى المراسلين في الخارج، لكن وفي العامين 2005، 2006 ازدادت توظيفات المصرف التجاري لدى المصارف المقيمة وانخفضت توظيفاته لدى المراسلين في الخارج.

3ــ هناك انخفاض في عوائد الإقراض و الفوائد والعمولات المقبوضة لدى المصرف التجاري السوري طيلة الفترة المدروسة.

4ــ يمتلك المصرف التجاري حجم كبير من الودائع المصرفية، لكن نسبة توظيفها في مجال الإقراض بقيت ضعيفة، وعدم اعتماد المصرف على الإقراض كنشاط رئيسي، وإنما اعتماده على مجالات أخرى كمحفظة الأوراق التجارية المحسومة والاستثمارات المالية والمساهمات.

5ــ حقق المصرف التجاري كفاءة عالية في جذب الودائع المصرفية وتنمية موارده المالية في بداية الفترة المدروسة في ظل البيئة الاقتصادية المحيطة، والظروف الاحتكارية وانعدام المنافسة، إلا أن معدل نمو الودائع المصرفية وبشكل خاص الودائع لأجل وودائع التوفير بدأ بالتراجع مع دخول المصارف الخاصة إلى السوق السورية، وارتفاع المقدرة التنافسية لدى بعض المصارف الأخرى المتواجدة في السوق السورية.

6ــ شكلت أرباح القطع الأجنبي الجزء الأكبر من إيرادات المصرف التجاري.

7ــ ساهمت الزيادة الكبيرة في رأس مال المصرف في عام 2006 بشكلٍ كبير في تعزيز الملاءة المالية للمصرف التجاري السوري.

8ــ إن زيادة حجم الودائع المودعة وتوفر السيولة بنسب مرتفعة جداً، وعدم وجود مجالات لاستثمار هذه الفوائض المالية (عدم وجود سوق للأوراق المالية في سورية)، أدى إلى قيام المصرف التجاري السوري بزيادة حجم الاحتياطيات لديه، وتخفيض حجم الأموال المستقرضة، وحجم القروض والسلف من المصرف المركزي.

9ـ تظهر الدراسة بأن المصرف التجاري اعتمد في بعض سنوات الدراسة على الاستلاف من المركزي للقيام بمنح الإقراض، كما لجأ المصرف التجاري إلى الاعتماد على احتياطاته كمصدر لتمويل عمليات الإقراض عندما انخفض حجم استلافه من المركزي.

10ـ إن القوائم المالية التي ينشرها المصرف التجاري تعتبر مخالفة للمعايير المحاسبية الدولية، وتفتقر إلى الإفصاح والشفافية، بالإضافة إلى عدم قيام المصرف التجاري السوري بنشر قائمة التدفقات النقدية الخاصة به.

ثانياًـ التوصيات:

عمد المصرف التجاري السوري طيلة سنوات الدراسة السابقة إلى تقديم خدماته المصرفية إلى كافة القطاعات الاقتصادية في سورية، وقد رافق ذلك وجود مجموعة من العوامل التي أدت إلى وجود خلل وضعف في كفاءته المصرفية، ولكي يتمكن المصرف من معالجة نقاط الضعف هذه، ورفع مستوى كفاءته وقدرته على المنافسة في ظل التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة، لابد له من القيام بعدة إجراءات وإصلاحات من أهمها:

1ـ القيام بتحليل مالي لكافة أنشطة المصرف والتعرف على نقاط الضعف والقوة التي يمتاز بها المصرف، واتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها معالجة نقاط الضعف تلك، والعمل على تعزيز نقاط القوة المتوفرة لديه.

2ـ الاستفادة من أدوات التحليل المالي في الحصول على العديد من المعلومات والمؤشرات التي تساعد في تخطيط ورسم سياسات الإقراض في المصرف التجاري، والتعرف على أهم العوامل والمحددات التي تؤثر في تلك السياسات.

3ـ وضع نظام خاص للتحليل المالي (FAS) كأحد الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات المالية (FIS) الذي هو بدوره نظام فرعي من نظم المعلومات الإدارية في المصرف (MIS) وكل ذلك من شأنه ضمان تزويد إدارة المصرف بالمعلومات عن كافة أنشطة المصرف في الوقت المناسب.

4ـ إنشاء قاعدة معلومات خاصة عن كافة العملاء الذين يتعاملون مع المصرف التجاري ومحاولة ربطها مع المصارف الأخرى، بما يساعد في رفع كفاءة القرارات الائتمانية ويسهل عمليات تنفيذ ومتابعة عمليات الإقراض.

5ـ استغلال الموارد المالية الكبيرة وخصوصاً الودائع بوصفها أرخص مصادر التمويل في التوسع في مجالات الإقراض نظراً لما يحققه الإقراض من عوائد جيدة للمصرف

والاقتصاد بشكل عام، وتوظيف السيولة الفائضة في استثمارات مالية قصيرة الأجل يمكن تحويلها إلى أموال سائلة بسرعة.

6ـ يجب على إدارة المصرف التجاري السوري عدم تركيز الائتمان (الإقراض) المصرفي في أنشطة أو قطاعات اقتصادية معينة و تنويع العملاء الذي يتم التعامل معهم، وذلك تجنباً للمخاطر المحتملة.

7ـ تطوير التشريعات والأنظمة والقوانين التي تنظم العمل المصرفي، وإصدار تشريعات وأنظمة مصرفية جديدة، تتوافق مع المستجدات والتغيرات الاقتصادية الجديدة.

8ـ تزويد المصرف التجاري السوري بكوادر بشرية مؤهلة وقادرة على مواكبة التغيرات الحديثة، ورفع مستوى كفاءة العاملين في المصرف من خلال إخضاعهم لدورات تدريبية معينة، والاستعانة بخبرات مصرفية متخصصة.

9ـ زيادة عدد فروع ومكاتب المصرف التجاري السوري، بحيث تشمل كافة المحافظات والمناطق السورية، والقيام بتسويق الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف من خلال القيام بحملات إعلانية وترويجية تشمل كافة وسائل الإعلان المتاحة.

10ـ توفير بنية تحتية إلكترونية تتيح للمصرف التجاري السوري إتمام صفقاته بشكل سريع، وتزيد من جودة الخدمات المصرفية المقدمة.

11ـ تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المصرف التجاري السوري، والالتزام بنشر القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية؛ بحيث تحتوي على قدر كاف من الشفافية والإفصاح.

ـــ قائمة المراجع:

أولاًــ المراجع العربية:

1. اسماعيل، اسماعيل، (2000)، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مطبعة الطليعة، ط 1، عمان، الأردن.
2. أرشيد، عبد المعطي رضا: جودة، محفوظ أحمد،(1999)، إدارة الائتمان والتحليل المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، لأردن.
3. إبراهيم الشديفات، خلدون، (2001)، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
4. الألفي، احمد عبد العزيز، (1997)، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني،(بدون ناشر)، الإسكندرية، مصر.
5. الأنصاري، أسامة عبد الخالق، (1995)، إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، سلسلة المراجع الحديثة في التمويل والعلوم المالية والمصرفية، مصر.
6. آل علي، رضا صاحب أبو أحمد(2002)، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن.
7. التميمي حسين السنفي،عبد الله، (1995)، أساسيات إدارة المصارف، دار الحكمة اليمانية، صنعاء، الجمهورية العربية اليمنية.
8. الحسيني، صادق، (1998)، التحليل المالي والمحاسبي، دار مجد لاوي، ط1، عمان، الأردن.
9. الحسيني، فلاح حسن عداي: عبد الله الدوري، مؤيد عبد الرحمن،(2003) إدارة البنوك ، دار وائل للنشر، ط2، عمان، الأردن.
10. الزبيدي، حمزة محمود،(2002)، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن.
11. الزعبي، هيثم محمد (2000) الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الأردن.
12. السيسي، صلاح الدين حسن، (2002)، قضايا اقتصادية معاصرة، دراسة نظرية وتطبيقية، دار غريب للطباعة والنشر، مدينة نصر، القاهرة. مصر.
13. الشاهد، سمير،(2002)، إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان.

14. الشماع، خليل: أمين عبد لله، خالد، (1990)، التحليل المالي للمصارف، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان.
15. الشعار، محمد نضال،(2005)، أسس العمل المصرفي، دار الجندي للطباعة والنشر، حلب، سورية.
16. الشواربي، عبد الحميد، الشواربي، محمد عبد الحميد،(2002)، إدارة المخاطر المصرفية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، منشاة المعارف، الإسكندرية، مصر.
17. الطراد، اسماعيل إبراهيم: أمين عبد الله، خالد، (2006)، إدارة العمليات المصرفية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن.
18. العمار، رضوان، (1995)، النقود والمصارف، منشورات جامعة تشرين، سوريا.
19. الفداغ، فداغ، (2002)، المحاسبة المتوسطة ، النظرية والتطبيق في القوائم المالية، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
20. المقابلة، محمد قاسم البكري، (2004)، نظم المعلومات الإدارية، عالم الكتب الحديث، ط1، عمان، الأردن.
21. المنياوي، جاد، (2000)، إدارة البنوك التجارية: مدخل تطبيقي، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر.
22. الميداني، محمد أيمن عزت (1999)، الإدارة التمويلية في الشركات، ط3، مكتبة العبيكات، الرياض، المملكة العربية السعودية.
23. النجار، فايق جبر حسن، (1997)، التحليل الائتماني: مدخل اتخاذ القرارات، ط1، مطبعة بنك الإسكان، عمان، الأردن.
24. جباعي، محمد، (2004)، التحليل المالي وإستراتيجية القرار، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
25. حنفي، عبد الغفار، (1990)، الإدارة المالية المعاصرة، مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، بيروت، لبنان.
26. حنفي، عبد الغفار: أبو قحف، عبد السلام، (1991)، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، بيروت، لبنان.
27. حنفي، عبد الغفار: أبو قحف، عبد السلام،(2000)، تنظيم وإدارة المصارف، السياسة المصرفية، تحليل القوائم المالية وقياس الفعالية للجوانب التنظيمية والإدارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر.

28. رمضان، زياد،(1990)، التحليل المالي في المنشآت التجارية والصناعية والخدماتية، الناشر: وزارة التعليم، ط3، عمان الأردن.

29. سلام، عماد صالح (2004) البنوك العربية والكفاءة الاستثمارية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان.

30. شكري، ماهر كنج: عوض، مروان(2004)، المالية الدولية: العملات الأجنبية والمشتقات المالية، ط1، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن.

31. طه، طارق، (2000)، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، الحرمين للكمبيوتر، الازبطية، القاهرة، مصر.

32. عبد الحميد، طلعت أسعد،(1998)، الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة، جامعة المنصورة، مكتبة الشقري، مصر.

33. عبد الحميد، عبد المطلب،(2000)، البنوك الشاملة: عملياتها وإداراتها، الدار الجامعية، 84 شارع زكريا غنيم ــ الإبراهيمية، الإسكندرية، مصر

34. عبد الحميد، عبد المطلب، (2001)، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، القاهرة، مصر.

35. عبد الله، خالد أمين، (2003) تحليل ائتمان الشركات، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، السلسلة الرابعة، عمان، الأردن.

36. عقيل، مفلح،(1989)، مقدمة في الإدارة المالية، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن.

37. عقل، مفلح،(2000)، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، ط2، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

38. عوض الله، زينب حسين، (1995)، اقتصاديات النقود والمال، الدار الجامعية، بيروت، لبنان.

39. فضالة، أبو الفتوح علي، (2004)، التحليل المالي وإدارة الأموال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

40. كنجو، عبود كنجو: وهبي فهد، ابراهيم،(1997)، الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 1، عمان، الأردن.

41. لطفي، أمين السيد أحمد،(2005)، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإبراهيمية، مصر.

42. محمد، محمود عبد ربه محمد (2000) مخاطر الاعتماد على البيانات المحاسبية عند تقييمك للاستثمارات في سوق الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
43. مختار، إبراهيم، (1993)، التمويل المصرفي، منهاج لاتخاذ القرارات، مكتبة ألانجلو المصرية، القاهرة، مصر.
44. مطر، محمد (2003) الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، دار وائل للنشر ط1، عمان، الأردن.
45. هاشم السامرائي، عدنان، (1997)، الإدارة المالية، الجامعة المفتوحة، ط2، الجماهيرية الليبية.
46. هندي، منير ابراهيم، (1996) الإدارة المالية، المكتب العربي الحديث، ط2، الإسكندرية، مصر.
47. وهيب الراوي، خالد،(2000)، التحليل المالي للقوائم المالية، دار المسيرة، عمان الأردن.

ثانياً ــ المراجع الإنكليزية:

1. Buane , B. and Austin J. Spencer , (1994), Managing Commercial Banks, London, Prentice-Hall International.
2. BPP Financial Publishing (BPP House- Aldine Place), (1992), Financial Risk Management, © BPP Holdings Plc,(1 ed) London, England.
3. Catheart, Ch.,(1982), Money, Credit and Economy Activity, Homewood, Illinois, Richard D. Irwin, Inc.
4. Channon, D.,(1992), Bank Strategic Management & Marketing, Manchester University, (John Wiley & Sons Ltd).
5. Charles H.Gibson,(2004), Financial Reporting &Analysis (9ed) Thomson South – Western Copyright, USA.
6. Ciaran Walsh,(1995), key Management Ratios, Pitman Publishing,128 long Acre. London.
7. Donald E. Kieso, and Jerry J. Weygandt, (1998), Intermediate Accounting, John Wiley & Sons.
8. Edmonds, Edmonds, Old, Tsay, Schmeider. (2007) fundamental Financial And Managerial, Mc Graw- Hill Irwin WI, New York, USA.
9. Eugene F.brigham,Louis C.Grapenski & Michael C.Eharbt, (1999), Financial Management . Dryden press.
10. Eugene F.Brigham & Michael C.Ehrhardt, (2002), Financial Management, 10th, South Western.U.S.A.

11. Hemple, George H. & et . al, (1994), Bank Management, John Wiley & Sons,Inc., New York.
12. Horngren, CH.T., & W.T.Harrison, (1992), "Accounting", Prentice Hall, Englewood Cliffs, N.Y.
13. Hubner, Georges, (2005), Measuring operational risk in financial institutions, © Maastricht University, The Netherlands.
14. J.Fred Weston and Eugene F.Brigham, (1992), Essential of Managerial Finance, Dryden Press.
15. James, C. Vantlorne & John, M. Wachowicz. (2005),Fundamentals of Financial Management(12th ed.) FTprentice Hall.London.
16. John J.Wild, K.R.Subramanyam. Robert F.Halsey (2007), Financial Statement Analysis, McGraw-Hill Companies, Inc, Ninth Edition. P12.
17. Kenneth C.Laudon , (2006),Management Information Systems, Pearson Education, Inc Upper Saddle River, New Jersey. U.S.A.
18. K. Selvavinayagm, (1995), Financial Analysis of Banking Institutions, United Nation, FAO Investment Center .
19. Lawrence J.Gitman, (2003), Principles of Managerial Finance. Pearson Education Inc.
20. Lloyd, Thomas,(1986), Money, Banking and Economic Activity, 3rd Edition, Prentice-Hall, Inc., New Jersey.
21. M.C. Vaish,(1979), Monetary theory, Vikas Publishing House, Sahibabad, India.
22. Pandey, IM.Financial Management, (1993), Indian Institute of Management. Ahmadabad. (6th ed.) Vikas Publishing House. New Delhi.
23. Peter S. Rose . Sylvia C. Hudgings (2005), Bank Management & Financial Services, McGraw- Hill Companies, Inc (Sixth Edition), New York, U.S.A.
24. Reed ,Edward W.,et al , (1980), Commercial Banking, 2 ed, Englewood Cliffs, N. J. Pronto- hall.
25. Roger Cole,(2000), Principles for the Management of Credit Risk, © Federal Reserve Board, Washington.
26. Rose P. Kolori J and Fraser D., (1993), Financial Institutions, 4th ed. Boston, Homewood.
27. Ross. Westerfield. Jaffe. Jordan.(2008). Modern Financial Management McGraw- Hill Companies, Inc (Eighth Edition), New York, U.S.A.
28. Roy C. Smith & Ingo Walter,(1997), Global Banking, N.Y., Oxford University Press.
29. Sanley B. Block and Geoffery A. Hirt (1994), Foundations of Financial Management, Miched W. Junior.

30. Timothy W. Koch & S.Scott MacDonald, (2000), Bank Management. Dryden Press Harcourt College Publishers, New York.
31. Wood O G & Porter R. J, (1979), Analysis of Financial Statement . New York, Van Nostrand Reinhold Company.

ثالثاً ــ الرسائل والمجلات العلمية:

1ــ الرسائل والمجلات العلمية العربية:

1. الطراونة، مدحت إبراهيم، (2003)، التحليل الائتماني وأثره في تحديد أهلية العميل وقدرته على سداد القروض، دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 31، العدد 4، جامعة الكويت، الكويت.
2. الشر بجي، جمال عبد الواسع عبد الله غالب، (2006)، مدى الاعتماد على القوائم المالية في قرارات الإقراض في البنوك التجارية، دراسة تطبيقية على البنوك التجارية اليمنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية.
3. القطاع المصرفي في سورية (واقع وأفاق)، (2007)، دراسة معدة من قبل المركز الاقتصادي السوري، تشرين الثاني، دمشق، سورية.
4. أحمد، هادي،(2001)، دراسة هيكلية للمصرف التجاري السوري وإمكانية وجود مصارف خاصة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سورية.
5. أوبان، عبد الله، (1998)، دراسة القوائم المالية والتقارير المحاسبية في المؤسسات المصرفية واستخدامها لأغراض التحليل المالي، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سورية.
6. بدران، علي، (2005)، مجلة اتحاد المصارف العربية، الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل بازل ــII، لبنان، العدد 300، تشرين الثاني.
7. بنك الإسكندرية، (2003)، إدارة البحوث والترجمة، النشرة الاقتصادية، المجلد الخامس والثلاثين، مصر.
8. بيصار، يحيي، (2001)، ندوة تعثر الديون في المصارف، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مجلة المصارف، العدد الثامن والعشرون.

9. حشاد، نبيل، (2005)، مجلة اتحاد المصارف العربية، إدارة المخاطر المصرفية: أنواعها، ارتباطها بالحوكمة، إدارتها، لبنان، العدد 292، آذار.
10. رفيف محمود السيد،(2001)، التقانات الحديثة وأثرها على إجراءات وتعليمات العمل في النظام المصرفي السوري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق.
11. زوباري، ريم، (2005)، التحليل المالي للأنشطة غير التقليدية في المصارف، دراسة مقارنة بين البنك العربي في الأردن والمصرف التجاري السوري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية.
12. قاسم محمد قاسم علي الجنيدي،(2007) التنبؤ بتعثر العميل المصرفي باستخدام نسب التحليل المالي، دراسة تطبيقية في المصارف التجارية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية.
13. كعدان، حسان، (1997)، الرقابة وتقييم الأداء في القطاع المصرفي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية.
14. كندة محمد نوري خياطة (2003) ، التحليل المالي للقوائم المالية باستخدام معاملات الارتباط وانحدار ، دراسة تطبيقية على رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب.
15. محمد، علي منصور،(2001)، السياسة الإقراضية للبنوك المتخصصة، مجلة جامعة عدن للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد الرابع، العدد الثامن، عدن، اليمن.
16. مصطفى، سليمان الحمد، (1990)، دور المعلومات المحاسبية في قرارات الائتمان المصرفي في مصر، دراسة نظرية ميدانية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر.
17. معلا، ناجي: ظاهر، أحمد (1999)، العوامل المحدد لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الأردنية، دراسة ميدانية، مجلة الدراسات، المجلد 26، العدد 2، العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية.
18. واقع القطاع المصرفي السوري، دراسة معدة من قبل مصرف سورية المركزي عام (1998).

2ــ الرسائل والمجلات العلمية الأنكليزية:

1. Allen, N. Berger & Gregory F. Udell, (1995), Relationship Lending and Lines of Credit in Small Finance. Journal of Business, Vol. 86, NO.3, July.

2. Bealieu, Philip, (1994), Commercial lender's use of Accounting Information in Interaction with Source Credibility, Contemporary Accounting Research, Vol. 10, NO.2, Spring.
3. Cynthia Glassman, Risk Management: New Challenges Call for Integrated Solution, Journal of Retail Banking Services (Autumn, 1997.
4. Edmonds, Edmonds,Mcnair, Olds, Tsay. (2007) Survey of Accounting, McGraw- Hill, Companies, Inc, New York, USA, P 333- 334.
5. El- Manai, Jassem, (2004), Union of Arab Banks, Good Risk Management as a Competitive Advantage, Lebanon, No 296, September.
6. Georgescu, Mircea, (2005), Some Issues About Risk Management E-Banking, © University "Al. I. Cuza" Iasi, Department Business Information Systems, Romania.
7. Nasser, Arshadi & Edward, Lawrence, (1991), Managing Problem Loans, Bank Management, Aug, pp.36-40.

رابعاًــ المواقع الإلكترونية:

1. http://www.acif.org.au [Credit Management, (2006), © Australian Communications Industry Forum Limited, north Sydney, Australia].
2. http://www.al-mannarah.com.
3. http://www.arabic.microfinancegateway.org/content/article/ordering.
4. http://www.arablawinfo.com
5. http://www.arabtranslators.net/edu/banking/banking5
6. http://www.bab.com/articles/full_article.cfm.
7. http://www.bankofsudan.org/arabic/circulars/makhatir/2005/tanmia2005_1.htm
8. http://www.ebscohost.com/ehost/search: Michael Dennis,(2006), Key Financial Ratios For The Credit Department.
9. http://www.frbsf.org/publications/economics/letter/2001/el2001-12.html.
10. http//: www.jps-dir.com
11. http://www.philau.edu/library/ : Philip Russel,(2004) Financial Statements Analysis, School of Business Administration, Philadelphia University, Philadelphia
12. http://www.referenceforbusiness.com/management/Pr-Sa/Risk-Management.

13. http://www.sbdc.com.au [Credit Management, , (2006), © Small Business Development Corporation, Western Australia].
14. http://www.sca.ae/arabic/secured/publications/uploads/FundamentalFinantialAnalysis.
15. http:// www.osooltc.com.
16. http://www.w3.org/TR/html4/loose.dtd

خامساً ـــ المحاضرات والقوانين والإحصاءات الرسمية:

1. التحليل المالي وإعادة كتابة التقارير المالية، هشام عباس (2006)، مركز الأعمال الأوربي للتدريب والتطوير، دمشق، سورية.
2. النظام الداخلي للمصرف التجاري السوري، الصادر بتاريخ 2007/4/19.
3. المجموعة الإحصائية السورية للأعوام:2003، 2004، 2005، 2006.
4. تأهيل النظام المصرفي في سوريا لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية ومواكبة التطورات المصرفية الدولية، الزهيري، بشير،(1999)، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية عشرة.
5. تحليل وتقييم الأداء المصرفي، إعداد الدكتور خليل الشماع (2007) بالتعاون مع المصرف الصناعي السوري، واتحاد المصارف الأمريكية، دمشق، سوريا.
6. مبادئ الائتمان، إعداد الدكتور أحمد عاكف كرسون، مصرف سوريا المركزي، تاريخ 2007/2/17، دمشق، سوريا.

1. Saidane, Ezzeddine, Workshop : (Risk Management), Central Bank Of Syria, © Osool for Training & Consulting, Damascus, Syria, 12-16/8/2007.

Damascus University
Faculty of Economics
Business Administration Department



Financial Analysis and its Impact on Lending Policies in Specialized Banks

(An Applied Study in Commercial Bank of Syria)

A Summary of
A Thesis Submitted in Fulfillment of the
Requirements of The Master Degree in Business Administration

Submitted By:

SALEM KASSER NASSER

Supervised By
Prof. Dr.

JAMAL AL YOSEF
Ass Prof. in Business Administration
Faculty of Economics
Damascus University

2009

1. **Introduction:**
   The banking sector in Syria has an important role in the economic development and this is mainly done by the bank, where the banks accept the deposits, savings, and reinvest them, or lending them to other economic sector.

   The commercial bank of Syria, as one of the specialized bank in Syria has a great role in Syrian baking system.

   Where the commercial bank finance most of the other economic sector in Syria, so the financial analysis would have great an influence in obtaining sufficient information which is very important for lending policies in banks.

2. **Problems of research**
   The Syrian commercial bank offer many banking services to its clients, such as:

   - Accepting deposits and savings.
   - Offering banking facilities.
   - Giving loans to most of individuals and economic units.

   The credit management has studied clients registry ignoring the financial position of the bank regarding, financial sufficiency, deposits and other factors.

   According to what has mentioned earlier, the research problems can be as follows:

   - What are the affective factors and variables on the lending policies in commercial bank of Syria?
   - What are the tools and methods that can be used to discover those factors and variables in the commercial bank of Syria?

3. **The importance of research**
   The Syrian banking sector is the main source for credit, and the lending activity is considered as the main activity of banks as well as the banking loans are the main resource that banks depend on in obtaining the earrings. So performing financial analysis about lending policies in commercial bank of Syria and identify the components of these policies and the most affecting factors that can help to:

- Discover and avoid the areas of weakness
- Identify and enhance the areas of strength.

All above has an important role in preparing the suitable lending policies to save the deposits and to gain good returns.

4. **Objectives of the research:**

The main objectives of the study are:

- To show the importance of the financial analysis in obtaining the required information.
- To take the lending decisions in commercial bank of Syria.
- To identify the relative importance of each item in the financial statements, and the mechanism by which the assets and liabilities are managed in commercial bank of Syria.
- To identify the affective factors on lending policies in commercial bank of Syria.

5. **Research hypothesis:**

-First hypothesis:

There is a weakness in the efficiency in allocation the banking deposits in the field of lending in commercial bank of Syria.

-Second hypothesis:

There is a relationship between the available size of liquidity and the size of the granted landings in commercial bank of Syria

-Third hypothesis:

There is a relationship between the size of granted credit by the central bank of Syria and the size of granted lending by commercial bank of Syria

-Fourth hypothesis:

There is a relationship between the available reserves and the size of granted lending in the commercial bank of Syria.

6. **Research methodology:**

The descriptive analytical methodology was adopted in this study and it consists of two stages:

-The first stage: Theoretical study to identify the theoretical frame of financial analysis and the adopted landings policies.

-The second stage: Applied study through which the practical parts of financial analysis and its impact on the applied lending policies in commercial bank of Syria were given a great importance.

7. **Society and sample of study:**
   The Society of study includes the specialized banks, and the sample of the study is the commercial bank of Syria.

8. **Statistical processing and analysis**
   Statistical analysis of data (E-views) was used through using ordinary least squares, as well as the implementation of the united integrated test to make sure that the relationship in the long term is stable and meaningful.

   Many statistical standards were adopted such as: Central tendency and other statistical standard used in data analysis.

9. **Organizing study structure:**
   This study was divided into one preliminary chapter and other three main chapters according to these:

-Preliminary chapter: this chapter contained the general frame of the study according to:

- The nature and importance of the problem.
- Previous studies and the purpose of them.
- Study hypothesizes and research methodology.
- Applied statistical analysis and processing.

-First chapter:

This chapter contained the concept of financial analysis in the specialized banks, and the nature of financial statements in those banks, in addition to the most important tools of financial analysis in specialized banks mentioned.

-Second chapter:

This chapter contained the following points:

- § The identification of the concept the nature of the credit.
- § The stages of banking credit development.
- § The identification of different kind of loans and credit policies in the specialized banks.
- § The identification of banking risks and how to manage them in the specialized bank.

-Third chapter:

It was meant to show the applied study, and testing hypothesis and the results of the study.

10.Findings

- § There is a weakness in the capacity of employment of the banking deposits in the field of lending in the commercial bank of Syria.
- § There is a recessive relationship between the available size of liquidity and the size of banking lending in the commercial bank of Syria.
- § There is a relative relation between the size of granted credit by central bank of Syria and the size of granted lending by the commercial bank of Syria.
- § There is a relative relation between the available size of reserves and the size of the granted lending by the commercial bank of Syria.